وجهات النظر والدوافع والأهداف للمنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط:

أصوات من المنطقة

تحرير: توميشا بينو، وجيمس ريفيل، وخين زاك كين

سلسلة المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط



UNIDIR
UNITED NATIONS INSTITUTE FOR DISARMAMENT RESEARCH

تم تنفيذه بتمويل من الاتحاد الأوروبي

شكر وعرفان

تم إصدار هذا المنشور بتمويل من الاتحاد الأوروبي، ولا يمكن بأي حال من الأحوال اعتبار الآراء المعرب عنها هنا انعكاسًا للرأي الرسمي للاتحاد الأوروبي. كما يود المحررون توجيه الشكر للمراجعين الذين قدموا تعليقات على المقالات.

تصميم وتخطيط: Phoenix Design Aid
ترجمة: علا عليوات

للإشارة إلى المصدر

نيخو لـيفرير سـميجو ونيبر اشيموت زيرحم(ك اون)، «رظنال تاهجو قيلاخال ةقطنملا فـالأهداو عفاوالدو رالشي فـ لـمار الشامالد ةحلسن أمق ، ،»ةقطنمن الم تـأصوا :طسوالأ م2022مد الأهعم :ارويسس .فـينج .زع السلاح ن وثـحدة لبحتمال ://:https doi.org/10.37559/MEWMDFZ/2022/incentives1

عن معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح

معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح هو معهد مستقل ضمن إطار الأمم المتحدة يتم تمويله من خلال التبرعات، وهو أحد معاهد السياسات القليلة حول العالم التي تركز على نزع السلاح، مولّدًا المعرفة ومعززًا الحوار والعمل حول نزع السلاح والأمن. كما يساعد معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح -والذي مقره جنيف- المجتمع الدولي على تطوير الأفكار العملية والمبتكرة اللازمة لإيجاد حلول للمشاكل الأمنية الحرجة.

ملاحظة

لا تعني التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذا المنشور التعبير عن أي رأي مهما كان من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطاتها، أو بشأن ترسيم حدودها أو قيودها الجغرافية. هذا وتُعتبر الآراء المُعبر عنها في هذا المنشور مسؤولية المؤلفين الفردية، وهي لا تعكس بالضرورة وجهات نظر أو آراء الأمم المتحدة، أو معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، أو موظفيه، أو الجهات الراعية له، أو أعضاء المجموعة المرجعية للمنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.



4 **قائمة الاختصارات**

5 **عن المحررين**

6 **عن المؤلفين**

توميشا بينو 9 **النتائج الرئيسية والتحليل**

أرسلان شيخاوي 28 **الجزائر**
منع تهديدات أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الساحل

كريم حجاج 36 **مصر**
استثمار دبلوماسي طويل الأمد في المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط

ناصر هاديان 45 **إيران**
المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط: فرصة للحوار الإقليمي

حسين الشهرستاني 49 **العراق**
أهمية المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط: الاستفادة من دروس الماضي

إيران ليرمان 61 **إسرائيل**
كانت فكرة جيدة، وفكرة سيئة جدًا: حوافز إسرائيل ومثبطاتها في عملية إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط

هبة الحسيني 69 **فلسطين**
التفاوض حول الأمن: الحجج الداعمة لانضمام فلسطين إلى المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط

تركي بن فيصل آل سعود 76 **السعودية**
الحفاظ على عملية إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط وتعزيزها

نجلاء القاسمي 84 **الإمارات العربية المتحدة**
الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل: دولة الإمارات كنموذج بديل

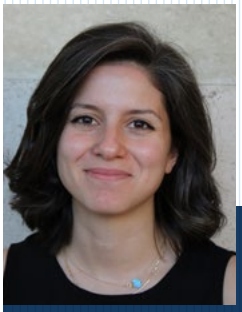
© alamy.com



قائمة الاختصارات

ACRS	لجنة ضبط التسلح والأمن الإقليمي
AQIM	القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي
B(T)WC	معاهدة حظر الأسلحة البيولوجية (والتكسينية)
CBM	تدابير بناء الثقة
CBRN	الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية
CTBTO	منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية
CWC	معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية
EMFG	منتدى غاز شرق المتوسط
GCC	مجلس التعاون الخليجي
GIA	الجماعة الإسلامية المسلّحة
IAEA	الوكالة الدولية للطاقة الذرية
ICBM	الصواريخ البالستية العابرة للقارات
JCPOA	خطة العمل الشاملة المشتركة
LAS	جامعة الدول العربية
ME WMDFZ	المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط
NATO	منظمة حلف شمال الأطلسي
NPT	معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية
NWFZ	منطقة خالية من الأسلحة النووية
NWS	الدول الحائزة للأسلحة النووية
OPCW	منظمة حظر الأسلحة الكيميائية
OPEC	منظمة الدول المصدرة للنفط
PLO	منظمة التحرير الفلسطينية
TPNW	معاهدة حظر الأسلحة النووية
UNSCOM	اللجنة الخاصة للأمم المتحدة
WMD	أسلحة الدمار الشامل

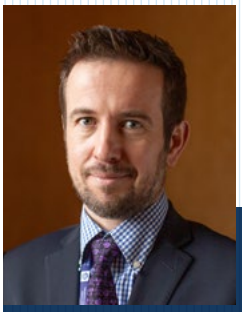
عن المحررين



توميشا بينو

توميشا بينو باحثة ضمن مشروع المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وقد أجرت أبحاثًا وصدرت لها منشورات حول السياسة الامنية في الشرق الأوسط وقضايا الأمن الإقليمي. قبل انضمامها إلى معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، كانت توميشا باحثة في قسم إدارة تحليل النزاعات وإدارة الأزمات الدولية في معهد السياسة الأمنية في جامعة كيل، مع التركيز على تحليل السياق والجهات الفاعلة في مالي، كما كانت أيضًا زميلة أكاديمية في قسم الأمن الدولي في تشاتام هاوس.

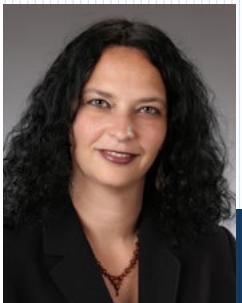
تشمل مجالات خبرة توميشا ضبط التسلح ونزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية، إضافة إلى السياسات الأمنية في الشرق الأوسط، وهي حاصلة على درجة الماجستير في دراسات السلام والأمن من معهد دراسات السلام والأمن التابع لجامعة هامبورغ، وتتحدث العربية والإنجليزية والألمانية.



جيمس ريفيل

الدكتور جيمس ريفيل هو رئيس برنامج أسلحة الدمار الشامل في معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح. تركز اهتماماته البحثية على تطور الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، وله منشورات واسعة النطاق في هذه المجالات، كما كان زميلًا باحثًا ضمن برنامج هارفارد ساسكس في وحدة أبحاث السياسات العلمية في جامعة ساسكس، وأكمل زمالات بحثية مع مركز فولتا التابع لشبكة لانداو في إيطاليا، ومركز برادفورد لبحوث نزع السلاح في المملكة المتحدة.

جيمس حاصل على درجة دكتوراه تركز على تطور اتفاقية الأسلحة البيولوجية من جامعة برادفورد بالمملكة المتحدة، وتشمل مجالات خبرته الأسلحة البيولوجية، والأمن البيولوجي، والإرهاب البيولوجي، والأسلحة الكيميائية، والإرهاب الكيميائي، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، والامتثال، والتحقق، والعبوات الناسفة يدوية الصنع.



خين زاك كين

الدكتورة خين كين هي رئيسة مشروع المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، ومديرة برنامج الشرق الأوسط لمنع انتشار الأسلحة النووية في مركز جيمس مارتن لدراسات عدم الانتشار في معهد ميدلبري للدراسات الدولية في مونتيري. الدكتورة خين هي مؤسسة شبكة «الجيل القادم» لضبط التسلح في الشرق الأوسط، وقد شغلت سابقًا مناصب بحثية في مركز بيلفر للعلوم والشؤون الدولية التابع لجامعة هارفارد، وكذلك في معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، كما كانت مستشارة لكل من مركز جيبسن لمكافحة الإرهاب في جامعة تافتس ومركز كراون لدراسات الشرق الأوسط في جامعة براندیز، وأستاذة مساعدة في جامعة الدفاع الوطني.

قبل انضمامها إلى مركز جيمس مارتن لدراسات عدم الانتشار، عملت الدكتورة خين في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، وهي حاصلة على درجة الدكتوراه ودرجة الماجستير في القانون والدبلوماسية من كلية فليتشر للقانون والدبلوماسية بجامعة تافتس.

عن المؤلفين



أرسلان شيخاوي

الدكتور أرسلان شيخاوي هو الرئيس التنفيذي لمركز لاستشارات والدراسات في الجزائر، وهو عضو في مجلس الخبراء التابع للمنتدى الاقتصادي العالمي، والمجلس الاستشاري لمنتدى الدفاع والأمن، ومنتدى المجتمع المدني المعني بقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1540، كما أنه محاضر زائر في كل من أكاديمية الأركان الجزائرية وأكاديمية الدفاع المدني الجزائرية.

شغل الدكتور شيخاوي منصب كبير مستشاري المعهد الجزائري للدراسات الاستراتيجية (1991-1994) وكبير منسقي برامج المعونة التنموية والتعاون التنموي للجزائر (1982-1990). وعلى الصعيد الوطني، ساهم في تقرير «Algérie, 2005 Perspective» (الجزائر: توقعات عام 2005) الصادر في الفترة الواقعة ما بين 1992/1991، كما شارك في تطوير سياسة الصادرات الجزائرية غير الهيدروكربونية وسياسات إعادة الهيكلة والخصخصة للشركات الجزائرية الحكومية.

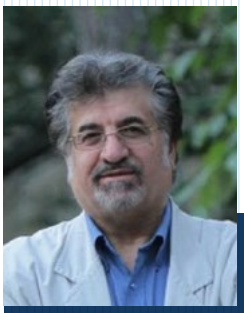
الدكتور شيخاوي حاصل على شهادات في العلاقات الدولية والاقتصاد من جامعة بيركلي وفي البيولوجيا من جامعة الجزائر للعلوم والتكنولوجيا.



تركي بن فيصل آل سعود

صاحب السمو الملكي الأمير تركي الفيصل هو مؤسس وعضو مجلس أمناء مؤسسة الملك فيصل، ورئيس مجلس إدارة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، وقد تم تعيين سموّه مستشارًا في الديوان الملكي عام 1393ه/1973م، وفي عام 1397ه/1977م، تم تعيين سموّه مديرًا عامًا برتبة وزير لدائرة المخابرات العامة السعودية، وهو جهاز الاستخبارات الخارجية الرئيسي في الجزيرة العربية، وترأس دائرة المخابرات العامة حتى عام 1422ه/2001م.في عام 1423ه/2002م، تم تعيين سموّه سفيرًا للمملكة العربية السعودية لدى المملكة المتحدة وجمهورية أيرلندا، وظلّ سموه في هذا المنصب حتى عام 1426ه/2005م عندما تم تعيينه سفيرًا للمملكة العربية السعودية لدى الولايات المتحدة الأمريكية.

تقاعد سموّه عام 1428ه/2007م، وهو حاصل على عدة درجات دكتوراه فخرية في السياسة والقانون الدوليين، كما أنه خرّيج جامعة جورج تاون.



ناصر هاديان

البروفيسور ناصر هاديان هو أستاذ العلوم السياسية في كلية الحقوق والعلوم السياسية في جامعة طهران، حيث شغل أيضًا منصب مدير الدراسات العليا (1996-1998)، كما شغل منصب مدير برنامج التنمية السياسية في مركز البحوث الاستراتيجية (1992-1995)، وقد كان أستاذًا زائرًا وباحثًا أكاديميًا في معهد الشرق الأوسط وقسم لغات وثقافات الشرق الأوسط وآسيا في جامعة كولومبيا (2001-2004). هذا وتشمل مجالات اهتمامه الأكاديمية والبحثية السياسة الإيرانية المعاصرة، وبرنامج إيران النووي، والإسلام السياسي، وقد قام مؤخرًا بتأليف العديد من المقالات حول النقاش النووي في إيران لمجلة Contemporary Security Policy ومجلة Political Quarterly ومجلة Research Letter of Political Science.

يحمل البروفيسور هاديان درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة تينيسي في نوكسفيل.



هبة الحسيني

السيدة حسيني هي الشريك الإداري في مكتب الحسيني والحسيني للمحاماة، وقد مارست المحاماة في واشنطن العاصمة قبل عودتها إلى فلسطين عام 1994، كما أنها تترأس اللجنة القانونية لمفاوضات الوضع النهائي بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وهي تعمل مستشارة قانونية لمفاوضات عملية السلام منذ عام 1994.

السيدة حسيني عضو في عدد من مجموعات العمل المحلية والإقليمية والدولية المعنية بعملية السلام، خاصة العلاقات التجارية والاقتصادية والوضع السياسي للقدس، كما أنها عضو مؤسس في مؤسسة «المستقبل»، وهي منظمة غير حزبية تهدف إلى تعزيز التنمية الاقتصادية وسيادة القانون، وقد كتبت على نطاق واسع حول عملية السلام وقانون الأعمال وسيادة القانون والتنمية الاقتصادية.

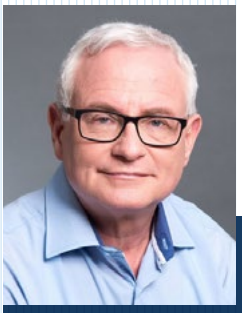
السيدة حسيني حاصلة على دكتوراه في القانون من جامعة جورج تاون عام 1992.



كريم حجاج

السفير كريم حجاج هو مدير مركز دراسات الشرق الأوسط بالجامعة الأمريكية في القاهرة، وهو دبلوماسي مصري متمرس عمل أكثر من 25 عامًا في السلك الدبلوماسي في مصر، ويعمل حاليًا أستاذًا ممارسًا في كلية الشؤون الدولية والسياسة العامة بالجامعة الأمريكية في القاهرة. هذا وقد شملت المهام التي كُلف بها العمل كمدير لمكتب الصحافة والإعلام المصري في واشنطن العاصمة في الفترة الواقعة ما بين 2002-2007؛ ومكتب رئاسة الجمهورية بالقاهرة (2002-2007)؛ حيث كان مسؤولًا عن العلاقات الأمريكية المصرية وتنسيق السياسات الاقتصادية، والقسم السياسي في السفارة المصرية في واشنطن (1997-2002)؛ حيث كان مسؤولًا عن الشؤون السياسية والعسكرية وعملية السلام في الشرق الأوسط.

بالإضافة إلى مهامه الدبلوماسية، السيد حجاج هو حاليًا زميل غير مقيم في مبادرة الشرق الأوسط في كلية كينيدي للإدارة الحكومية بجامعة هارفارد. هذا وقد تخرج السيد حجاج من الجامعة الأمريكية في القاهرة وحصل على درجة الماجستير في دراسات الحرب من كلية كينغز في لندن.



إيران ليرمان

العقيد (المتقاعد) الدكتور إيران ليرمان هو نائب رئيس معهد القدس للاستراتيجية والأمن، ورئيس تحرير صحيفة The Jerusalem Strategic Tribune، وهو الوكيل السابق للسياسة الخارجية والشؤون الدولية في مجلس الأمن القومي الإسرائيلي. بين عامَي 2001 و2009، شغل منصب مدير مكتب إسرائيل/الشرق الأوسط التابع للجنة اليهود الأمريكيين، وعمل قبل ذلك كمساعد للتحليلات لنائب مدير إنتاج المعلومات الاستخبارية في دائرة الاستخبارات العسكرية في جيش الدفاع الإسرائيلي.

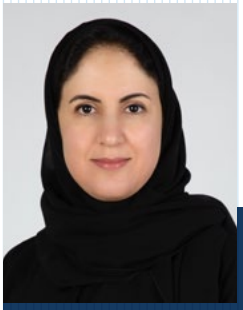
الدكتور ليرمان هو محاضر سابق في قسم العلوم السياسية في جامعة حيفا، ومحاضر حالي في كلية شاليم، وهو حاصل على درجة الدكتوراه في التاريخ من كلية لندن للاقتصاد، وماجستير في الإدارة العامة من كلية كينيدي للإدارة الحكومية في جامعة هارفارد.



حسين الشهرستاني

الدكتور حسين الشهرستاني كان نائب رئيس الوزراء السابق لشؤون الطاقة بين عام 2010-2014، كما كان وزيرًا للنفط في العراق، وهو المنصب الذي شغله من عام 2006 إلى عام 2010. قبل ذلك، شغل الدكتور الشهرستاني منصب عضو في البرلمان العراقي (2006)، والنائب الأول لرئيس الجمعية الوطنية العراقية (2005)، كما أنه أيضًا معلم وباحث يتمتع بخبرة تزيد عن 35 عامًا في العراق والمملكة المتحدة وكندا. في عام 2004، قام بالتدريس في جامعة بغداد، ومن عام 2002 إلى عام 2004 كان أستاذًا زائرًا في جامعة سَري في المملكة المتحدة. هذا وقد حصل على جائزة روزفلت للحرية من الخوف عام 2012.

الدكتور الشهرستاني حاصل على درجة الدكتوراه في الكيمياء النووية من جامعة تورنتو عام 1970، ودرجة البكالوريوس (مع مرتبة الشرف) في الهندسة الكيميائية من كلية لندن الإمبراطورية.



نجلاء القاسمي

السفيرة الشيخة نجلاء القاسمي هي مديرة إدارة الشؤون الدولية في مركز السياسات العامة (بحوث). في عام 2008، أصبحت القاسمي إحدى أولى امرأتين في تاريخ البلاد تُعينان سفيرة فوق العادة ومفوضة، وقدمت أوراق اعتمادها إلى جلالة الملك كارل السادس عشر غوستاف ملك السويد. في عام 2010، تم تعيينها سفيرة فوق العادة ومفوضة لدولة الإمارات العربية المتحدة لدى كل من جمهورية فنلندا ومملكة الدنمارك على التوالي. وفي عام 2014، تم تعيينها سفيرة فوق العادة ومفوضة لدولة الإمارات العربية المتحدة لدى جمهورية البرتغال.

عند عودتها إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، عملت الشيخة نجلاء في جامعة زايد كمدرّسة في قسم الشؤون الدولية، وفي يوليو 2018 انضمت إلى مركز دبي لبحوث السياسات العامة. الشيخة نجلاء حاصلة على درجة البكالوريوس في العلوم السياسية من جامعة الإمارات العربية المتحدة، ودرجة الماجستير في الحكومة الإلكترونية من جامعة ستوكهولم.

© alamy.com



النتائج الرئيسية والتحليل

توميشا بينو

مقدمة

لقد دعمت دول الشرق الأوسط إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط منذ ما يقرب من خمسين عامًا - وإن كان ذلك بأفكار مختلفة حول أهداف هذه العملية وكيفية تحقيقها. وعلى الرغم من التوصل إلى العديد من القرارات والتقارير وخطط العمل في مختلف المحافل الدولية والإقليمية، إلا أن التقدم المحرز كان ضئيلاً في أحسن الأحوال.

لا يزال الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط محفوفًا بالمخاطر؛ ذلك مع استمرار الصراعات، وتطوير الأسلحة الكيميائية واستخدامها، والإرهاب، وهشاشة الدول. هذا وقد تفاقمت التحديات الإقليمية طويلة الأمد على مدى العقود الماضية بسبب التغيرات في البيئة الأمنية في الشرق الأوسط، والتي خلقت بدورها مخاوف وتحديات أمنية جديدة تزيد من تعقيد التوصل إلى إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. إلا أن التطورات المؤخرة في المنطقة، مثل المحادثات بين المملكة العربية السعودية وجمهورية إيران الإسلامية،[1] والمصالحة في مجلس دول التعاون الخليجي[2]، والاتفاقيات الإبراهيمية، يمكن أن تخفف من حدة التوتر في المنطقة، وأن تهيئ فرصًا جديدة لإجراء محادثات حول الأمن الإقليمي وكيفية تناول مسألة عدم الانتشار ونزع أسلحة الدمار الشامل.

وقد كان آخر حدث رئيسي في عملية إنشاء المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط هو عقد الدورتين الأولى والثانية للمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط في نوفمبر 2019 و2021، وذلك عقب اعتماد مشروع قرار المجموعة العربية في الجمعية العامة للأمم المتحدة من عام 2018.[3] هذا وكان

1 «السعودية تؤكد إجراء محادثات مؤخرًا مع إيران»، الجزيرة، 3 أكتوبر 2021 https://www.aljazeera.com/news/2021/10/3/saudi-arabiaconfirms-recent-talks-with-iran

2 «اتفاق المصالحة الخليجية: ما نعرفه حتى الآن»، الجزيرة، 6 يناير 2021 https://www.aljazeera.com/news/2021/1/6/blockadingnations-drop-13-demands-on-qatarsources

3 الجمعية العامة، A/DEC/73/546، 22 ديسمبر 2018، https://undocs.org/A/73/49/en (المجلد الثاني)

واضحًا من البيانات التي قدمتها الدول المشاركة خلال الدورتين الأولى والثانية من هذا المؤتمر أن العملية تتطلب مزيدًا من الوضوح المفاهيمي حول الشكل الذي ستبدو عليه المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط والمخاوف الأمنية التي ستهدف إلى معالجتها. يجدر بالذكر أن المواضيع المشتركة في بيانات الدول المشاركة كانت المخاوف المتعلقة بالانتشار الإقليمي لأسلحة الدمار الشامل وبرنامج إسرائيل النووي.[4]

في عقد التسعينيات من القرن العشرين، قامت مصر بتوسيع الاقتراح الإيراني المصري الأولي لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط من عام 1974 ليشمل جميع أسلحة الدمار الشامل وأنظمة إيصالها.[5] وقد تم تصميم النطاق الجديد للمنطقة للاستجابة للتهديدات المتزايدة التي يشكلها اقتناء أسلحة الدمار الشامل واستخدامها والتهديد باستخدامها مرة أخرى في المنطقة. وهكذا، ارتأت مصر أن تتعامل المنطقة مع جميع فئات أسلحة الدمار الشامل، وأن تمنع البرامج المستقبلية، وأن تخلق تماثلًا في التزامات نزع السلاح وعدم الانتشار، وبالتالي تم توسيع نطاق المنطقة على أمل تنشيط مشاركة دول المنطقة من خلال التعامل مع المزيد من مخاوفها. بالإضافة إلى عدم التماثل في العضوية في المعاهدات الرئيسية لأسلحة الدمار الشامل، كان هناك أيضًا تباين في مستويات مشاركة دول الشرق الأوسط في مختلف اجتماعات المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، مثل لجنة ضبط التسلح والأمن الإقليمي في التسعينيات من القرن الماضي، والمشاورات غير الرسمية في غليون وجنيف في أوائل العقد الأول من القرن الحالي، والمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، والذي تم إطلاقه عام 2019.

الأهداف والمنهجية

تهدف المقالات الواردة في هذا التقرير إلى تحديد بعض الحوافز لمختلف الدول في المنطقة للمشاركة في عمليات التفاوض حول المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. إضافة إلى ذلك، تنظر المقالات في المثبطات أو الحوافز المفتقدة التي حالت دون هذه المشاركة. من هنا، يهدف التقرير إلى عرض وجهات النظر المختلفة التي ساعدت (أو أعاقت) المشاركة بثلاث طرق:

- توفير فهم أفضل للمعضلات السياسية والاقتصادية والأمنية لدول المنطقة، والمخاوف المحددة المرتبطة بالمنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.
- المساعدة على إبراز نقاط الالتقاء التي يمكن البناء عليها، ونقاط الاختلاف التي يلزم ردمها.
- الاسترشاد به في تصميم العمليات أو المبادرات الجارية والمستقبلية حول المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط والأمن الإقليمي بشكل عام.

4 يمكن الاطلاع على جميع البيانات في: مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، «مؤتمر إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط»، نوفمبر 2019 https://meetings.unoda.org/section/conference-on-the-establishment-ofa-middle-east-zone-free-of-nuclearweapons-and-other-weapons-of-massdestruction-/3079-general-statements

5 وسعت مبادرة مبارك عام 1990 نطاق المنطقة من الأسلحة النووية فقط إلى الأسلحة الكيميائية والبيولوجية أيضًا. وقد نشأت الحاجة إلى ذلك من استخدام الأسلحة الكيميائية خلال الحرب الإيرانية العراقية، واكتشاف برامج الأسلحة الكيميائية والبيولوجية العراقية، وتهديدات صدام حسين باستخدام الأسلحة الكيميائية ضد إسرائيل. هذا وقد أدرجت أنظمة الإيصال لأول مرة ضمن نطاق المنطقة في قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 687، ثم أدرجت في وقت لاحق في قرار الشرق الأوسط الذي اعتمده مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 1995 لاستعراض المعاهدة وتمديدها.

يجدر بالذكر أنه تم إعداد التقرير من خلال خطوتين، كانت أولاهما طلب من خبراء من ثمانية بلدان في الشرق الأوسط -الجزائر ومصر وجمهورية إيران الإسلامية والعراق وإسرائيل ودولة فلسطين والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة- أن يكتبوا مقالات حول «وجهات النظر والدوافع والأهداف الخاصة بالمنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط» من وجهة نظر بلدانهم. أما الخطوة الثانية فكانت عقد اجتماع مائدة مستديرة للمؤلفين استمر يومين، تبادل فيه المؤلفون وجهات النظر حول مقالات بعضهم البعض لصقلها وتطويرها بشكل أكبر، بما في ذلك من خلال مناقشة الموضوعات والأفكار المشتركة التي انبثقت عن المقالات.
تعكس هذه المقالات الآراء الشخصية للمؤلفين ولا تعكس بالضرورة الموقف الرسمي لأي دولة أو لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح أو للأمم المتحدة. بناء على ذلك، فإن كل مؤلف مسؤول فقط عن مقالته. هذا وقد تمت مراجعة كل مقالة من قِبل خبير من نفس البلد الذي ينتمي إليه المؤلف.

وتقدم الأقسام التالية مناقشة وتحليلًا للمقالات بالإضافة إلى الأفكار التي انبثقت عن المائدة المستديرة.

النتائج الرئيسية

كان الإطار المستخدم لتحليل وجهات النظر والدوافع والأهداف الخاصة بالمنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط هو النظر في ثلاث فئات مختلفة من الدوافع للمشاركة في منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، والتي حددها مؤلفو المقال بما يلي: الدوافع الأمنية والدوافع المتعلقة بالسمعة والدوافع الاقتصادية. هذا وتُقسم كل فئة بدورها إلى حوافز ومثبطات، وفي إحدى الحالات، إلى حوافز مفتقدة. بعد ذلك، تعاين هذه الأقسام بمزيد من التعمق مختلف الحوافز ووجهات النظر التي تساعد على تشكيلها، فضلًا عن النُهج المقترحة للتعامل مع المخاوف الأمنية ذات الصلة الأكثر إلحاحًا.

الحوافز الأمنية

تتعامل الدول مع أسلحة الدمار الشامل باعتبارها قضية أمن قومي في المقام الأول. بناء على ذلك، فإن قرار أي دولة بالتفاوض على أي اتفاق مستقبلي والانضمام إليه والالتزام به سيعتمد أولًا وقبل كل شيء على ما إذا كانت تلك الدولة ترى أن العملية نفسها والمعاهدة المبرمة تعزز أمنها القومي، أو لا تقوضه على الأقل. ليس من المستغرب إذًا أن يحدد جميع المؤلفين الحوافز الأمنية باعتبارها الدافع الرئيسي للمشاركة في المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. بيد أن الأسباب المتصورة لانعدام الأمن والاستجابات المقترحة لانعدام الأمن تختلف من دولة لأخرى، ويبدو في بعض الحالات أنها غير قابلة للتوافق. وليس من المستغرب أيضًا أن يربط العديد من المؤلفين تصورات انعدام الأمن بعدم الثقة بين دول المنطقة.[6]

6 انظر المقالات من مصر وإيران وإسرائيل والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة في التقرير.

ومنذ أن تم اعتماد القرار المتعلق بـ«إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط» لأول مرة في الجمعية العامة عام 1974، كان الهدف المعلن للمشاركين في تقديمه -إيران ومصر- هو أن إنشاء مثل هذه المنطقة سيعزز المعيار العالمي لعدم الانتشار ويشجع على إضفاء الطابع العالمي على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 1968، فضلًا عن المساهمة في السلام وعدم الانتشار الإقليميين.[7] في ذلك الوقت، كان القلق الإقليمي الوحيد الذي أعربت عنه عدة دول في الشرق الأوسط يتعلق برفض إسرائيل الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.[8]

المخاوف بشأن برنامج إسرائيل النووي مستمرة ومنتشرة بشكل واسع في الخطاب حول المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وينعكس هذا في أربع من المقالات الثمانية في هذه المجموعة، والتي -كما قال المؤلفان من مصر والعراق- ترى أن «رفض إسرائيل المشاركة في المفاوضات متعددة الأطراف التي ترعاها الأمم المتحدة»[9] هو «العقبة الرئيسية... أمام تحقيق تقدم فارق في مفهوم المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط».[10] كما تعتبر المقالة من إيران إسرائيل مصدر تهديد كبير، وتضعها في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة.

إلا أن إيران برزت أيضًا كمصدر قلق للانتشار النووي في المنطقة على مدى العقدين الماضيين، وتم اعتبارها كذلك في ثلاث من المقالات الثمانية. ومن الجدير بالذكر أن المؤلف من المملكة العربية السعودية يجادل صراحة بأن سعي إيران إلى إنشاء برنامج نووي كان ردّ فعل على برنامج إسرائيل النووي، كما يجادل المؤلفون من مصر والعراق والمملكة العربية السعودية أيضًا بأن المخاوف حول البرنامجين النوويين الإسرائيلي والإيراني تتفاقم بسبب التهديدات المباشرة وغير المباشرة التي يوجهها كل منهما ضد الآخر. وفقًا لهؤلاء المؤلفين، تقوض هذه التهديدات آفاق الحوار، وتزيد من انعدام الثقة، وتدفع بكل طرف نحو موقف دفاعي.

حظر الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية

يتفق جميع المؤلفين على أن الأسلحة المحظورة بموجب المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط ينبغي أن تشمل منظومات الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية وأنظمة إيصالها، على النحو المنصوص عليه في قرار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 1995 بشأن الشرق الأوسط.[11] في الواقع، يتفق جميع المؤلفين على أن المنطقة ستحظر الحصول على الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية وتطويرها وحيازتها واستخدامها، وأن الدول التي تمتلك مثل هذه الأسلحة سيتعين عليها نزع سلاحها. بيد أن المؤلف من إسرائيل شدّد على أن الحوار حول نزع أسلحة الدمار الشامل لا يمكن أن يكون نقطة الانطلاق، قائلًا إن إسرائيل ترغب في رؤية عملية أكثر انفتاحًا، حيث يكون الهدف هو التعاطي مع المخاوف الأمنية الإقليمية على نطاق أوسع (مع كون أسلحة الدمار الشامل واحدة من بين عدد من المسائل) قبل أن تلتزم بأي التزامات. يسلّط هذا الضوء على خلاف جوهري بين إسرائيل والدول الأخرى حول الأهداف وكذلك نقطة الانطلاق لأي محادثات تنطوي على نزع أسلحة الدمار الشامل.

7 الجمعية العامة، 3263/A/RES (XXIX)، 9 ديسمبر 1974، https://undocs.org/A/RES/3263 (XXIX)؛ والجمعية العامة، A/PV.2250، 01 أكتوبر 1974، الصفحة 322، الفقرة 57-59، https://undocs.org/A/PV.2250؛ والجمعية العامة، A/PV.2264، 10 أكتوبر 1974، https://undocs.org/A/PV.2264

8 الجمعية العامة، A/C.1/PV.2006، 1 أكتوبر 1974، https://undocs.org/A/C.1/PV.2006 (السودان وقطر)؛ والجمعية العامة، A/C.1/PV.2010، 26 نوفمبر 1974، https://undocs.org/A/C.1/PV.2010 (الإمارات العربية المتحدة)؛ والجمعية العامة، A/C.1/PV.2001، 25 أكتوبر 1974، https://undocs.org/A/C.1/PV.2001

9 حسين الشهرستاني، «العراق: أهمية المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط: الاستفادة من دروس الماضي»، في «وجهات نظر ودوافع وأهداف المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط: أصوات من المنطقة»، تحرير: توميشا بينو وجيمس ريفيل وخين زاك كين (جنيف: معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح) 2022.

10 كريم حجاج، «مصر: استثمار دبلوماسي طويل الأمد في المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط»، في «وجهات نظر ودوافع وأهداف المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط: أصوات من المنطقة»، تحرير: توميشا بينو وجيمس ريفيل وخين زاك كين (جنيف: معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح) 2022.

11 1995 Review and Extension Conference of the Parties to the Treaty on the Non-Proliferation of Nuclear Weapons, »Resolution on the Middle East», NPT/CONF.1995/32 (Part I), Annex, https://undocs.org/NPT/CONF.1995/32(PartI)

أنظمة الإيصال

لا يزال هناك جدل حول ما إذا كانت «أنظمة الإيصال» -التي لا يوجد تعريف متفق عليه لها- ينبغي أن تكون جزءًا من نطاق المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط وكيفية ذلك. وينص قرار عام 1995 بشأن الشرق الأوسط، والذي يُنظر إليه عادة على أنه يحدد اختصاصات المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، على أن المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط ينبغي أن تكون «خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى وأنظمة إيصالها».[12]

وبالإضافة إلى المخاوف المتعلقة بعدم الانتشار المرتبطة ببرنامج إيران النووي، اعتبرت بعض المقالات برنامج الصواريخ الإيراني مصدر قلق أمني أيضًا. وقد رأى المؤلف من المملكة العربية السعودية أن مسألة أنظمة الإيصال، بما في ذلك الصواريخ، ينبغي تناولها في إطار المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ومع ذلك، إلا أنه في المناقشات التي دارت خلال اجتماع المائدة المستديرة للمؤلفين وصف المؤلف من العراق إدراج الصواريخ ضمن مفاوضات المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط من دون تعريف ملائم بأنه «تعكير لصفو المياه»، واعتبر أن حظر الحمولات والقضاء عليها يغني عن الحاجة إلى التعامل مع مسألة أنظمة الإيصال. كما يسلط المؤلف من المملكة العربية السعودية الضوء على أن تهديد القدرات الصاروخية في المنطقة لا يقتصر على استخدامها من قِبل الدول، بل أنه يتضاعف بسبب الخطر المتمثل في انتقالها إلى الإرهابيين.

وقد شدد المؤلف من مصر على أن الصواريخ جزء لا يتجزأ من قرار عام 1995 بشأن الشرق الأوسط، الذي يدعو إلى إنشاء منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل وأنظمة إيصالها في المنطقة والذي تم اعتماده كجزء من مجموعة القرارات المتعلقة بتمديد معاهدة عدم الانتشار إلى أجل غير مسمى. بيد أنه قال إنه يمكن اعتماد نهج تدريجي لتحقيق هذا الهدف، بدءًا بتدابير الشفافية وبناء الثقة التي تنظم استخدامها، مما يتيح مزيدًا من الخيارات في التصدي للتحديات التي تشكلها أنظمة الصواريخ أمام الأمن الإقليمي، دون الانتقاص من الأهداف الأمنية الوطنية. ويشاطره المؤلف من إيران هذا الرأي أيضًا، إلا أن أيًا من المؤلفيْن لم يحدد ما إذا كانت هذه التدابير ستُدرج كجزء من التفاوض أو المعاهدة حول المنطقة، أو بالتوازي معها، أو في تسلسل معين.

هذا ورأى بعض المؤلفين أن السماح بالمرونة في كيفية تنظيم القدرات الصاروخية أمر مهم؛ نظرًا إلى صعوبة تعريف هذه الأنظمة وتصنيفها. وللمساعدة في معالجة مسألة عدم وجود تعريف متفق عليه، اقترح المؤلف من مصر أن الاتفاقيات الثنائية بين الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية، التي تغطي الصواريخ البالستية الاستراتيجية والتحقق من منصات تفكيك الصواريخ وإخراجها من الخدمة وحمولاتها ومداها، يمكن استخدامها كمعيار لاتفاق إقليمي في المستقبل.

12 المصدر السابق، الفقرة 6.

> **من شأن منتدى للحوار والأمن التعاوني أن يساعد في التعامل مع بعض مصادر انعدام الثقة في المنطقة، مثل المستويات العالية من خطاب التهديد، وإمكانية نشوب صراع مسلح يتعلق بالقدرات العسكرية الهجومية والدفاعية، والاختلال في توازن القدرات بين دول الشرق الأوسط.**

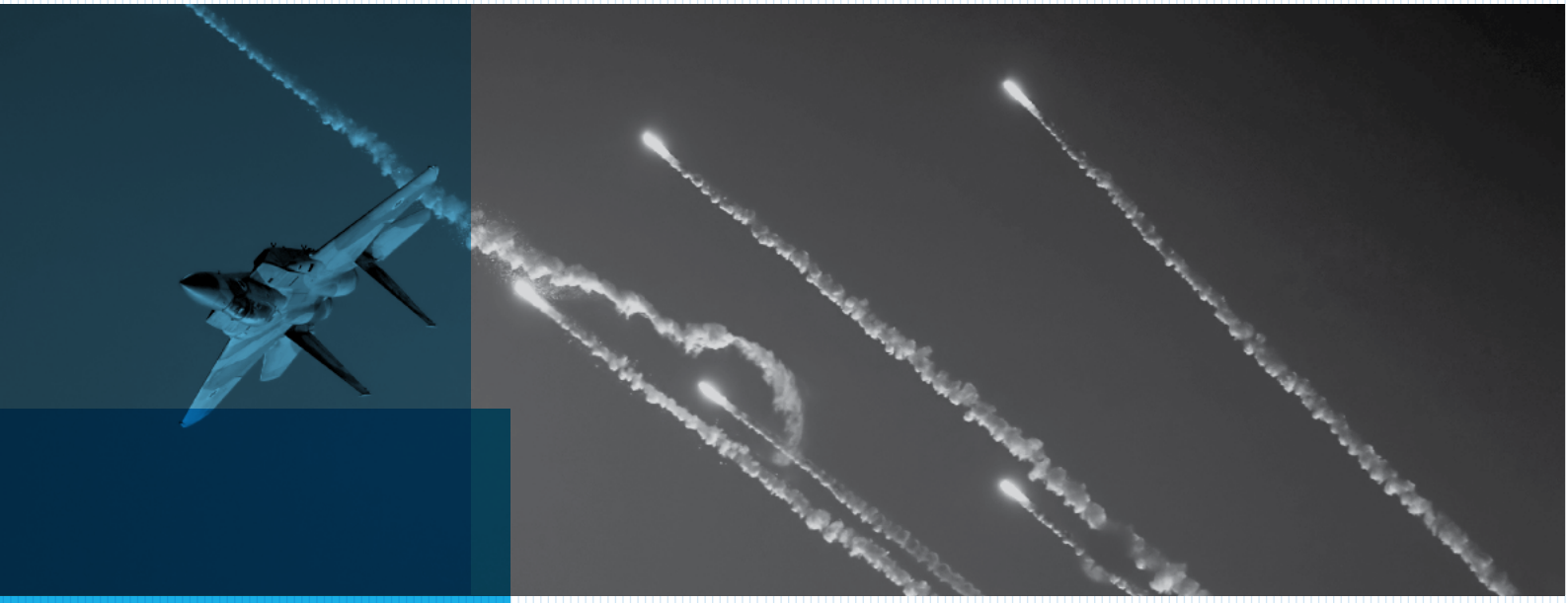
الإرهاب بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية

لا تقتصر المخاوف الأمنية المتصلة بالإرهابيين والجماعات الإرهابية على انتشار الصواريخ، بل تمتد إلى جميع فئات أسلحة الدمار الشامل. ويدعي المؤلف من الجزائر أن الجماعات الإرهابية مثل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي «تواصل السعي إلى حيازة المواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية للاستخدامات العدوانية، وقد أنشأت معسكرات تدريب في المنطقة، بالتحديد في منطقة الساحل في ليبيا والنيجر بشكل رئيسي، لأغراض الإرهاب الكيميائي والبيولوجي». ولكن من الصعب إثبات هذه التأكيدات بسبب السرية التي تحيط بهذه الجماعات. وبالمثل، يصف المقال من العراق حادثة حاول فيها مقاتلون من تنظيم الدولة الإسلامية اختراق مستودع في منشأة المثنى الكيميائية، والتي كانت تحتوي على صواريخ وذخائر أخرى مملوءة بمواد كيميائية قديمة تم ختمها بعد مغادرة لجنة الأمم المتحدة الخاصة عام 1998. لم تنجح المحاولة في هذه الحالة، إلا أن المؤلف يصف فشلها بأنه «ضربة حظ».

الأمن الإقليمي

بعيدًا عن التعاطي مع مخاوف أمنية محددة، تنظر العديد من المقالات إلى إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط كوسيلة لتعزيز الأمن الإقليمي في حد ذاتها. وكما أشار المؤلف من مصر وفي تعليقات لمؤلفين آخرين خلال المائدة المستديرة، فإن الزخم في عملية المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط يمكن أن يخلق منتدى للحوار والأمن التعاوني -إما قبل إنشاء المنطقة أو ضمن مفاوضاتها، كجزء منها أو بالتوازي معها- يمكن أن يساعد في الحد من الحشد العسكري في المنطقة وتحقيق مستوى أكبر من الأمن للجميع. كما تم اعتبار وجود مثل هذا المنتدى وسيلة لمعالجة بعض مصادر انعدام الثقة في المنطقة، مثل المستويات العالية من خطاب التهديد، وإمكانية نشوب صراع مسلح يتعلق بالقدرات العسكرية الهجومية والدفاعية، والاختلال في توازن القدرات بين الدول، بالإضافة إلى إمداد بعض دول الشرق الأوسط بالقدرات العسكرية من قوى خارج المنطقة. ومن المثير للاهتمام أن المؤلفيْن من إيران وإسرائيل على حد سواء يريان إمكانية نشوء حوافز أمنية إيجابية من عملية التفاوض. على وجه التحديد، يذكر المقالان فوائد كبيرة للعمليات الأخرى التي تنطوي على تدابير بناء الثقة والأمن الإقليمي، والتي قد يتم إجراؤها قبل مفاوضات المنطقة. هذا ويشدد المؤلف من إيران على أن «البدء في الحديث عن هيكل أمني والذي من شأنه أن يضم بعد ذلك منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط هو شرط لإبرام اتفاق حول هذه القضية».[13]

13 ناصر هاديان، «إيران والمنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط: فرصة للحوار الإقليمي»، في «وجهات نظر ودوافع وأهداف منطقة الشرق الأوسط لأسلحة الدمار الشامل: أصوات من المنطقة»، تحرير: توميشا بينو وجيمس ريفيل وخين زاك كين (جنيف: معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح) 2022.



© alamy.com

المثبطات الأمنية

على الرغم من الإجماع بين المؤلفين على أن المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

تحمل فوائد أمنية لجميع دول المنطقة، إلا أن المقالتين من إيران وإسرائيل تحددان أيضًا المثبطات المتعلقة بالأمن التي تعيق العملية أو تحول دون انضمام الدول إلى منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل. وبينما تخص عدة مقالات بالذكر التهديد الأمني الذي تشكله الترسانة النووية الإسرائيلية، يشدد المقال من إسرائيل على أن «هناك شعورًا بأن الاستراتيجية والسياسة الغامضة الرادعة [لإسرائيل] أمر ضروري، بأبسط معنى ممكن، لتأمين حياة كل الإسرائيليين، رجالًا ونساءً وأطفالًا». وفقًا للمؤلف، لا تزال إسرائيل قلقة من أن تؤدي المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط إلى جرّ إسرائيل نحو عملية تُجبر فيها على القيام بأعمال تضر بأمنها القومي. ويشير المؤلف أيضًا إلى اعتبار موقف إسرائيل الرادع مؤخرًا من قِبل بعض دول المنطقة على أنه «مصدر عون ضد كل من دور إيران الثوري والتخريبي وطموحات أردوغان العثمانية الجديدة المعلنة».

يُرى منطق أمن قومي مماثل في المقالة من إيران عندما يتعلق الأمر بمسألة الصواريخ، حيث يشير المؤلف إلى أنه «في حين أن دعم [المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط] قد يعزز المصالح الأمنية لإيران، إلا إن أي قيود على برامج الصواريخ ستعرّض الأمن الإيراني للخطر وستكون بمثابة مثبط للمشاركة في مشروع المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط».

الحوافز الأمنية المفتقدة

وقد ذكر جميع المؤلفين، في مقالاتهم وخلال اجتماع المائدة المستديرة، حاجة حقيقية إلى الحوار الأمني بين دول المنطقة، لكنهم أشاروا إلى أن بعض الحوافز لتيسير هذا الحوار مفقودة. وتجدر الإشارة على وجه الخصوص إلى عدم وجود أي نوع من خرائط الطريق لتمهيد الطريق نحو هذا الحوار، سواء من خلال منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط أو كجزء منها. إضافة إلى ذلك، شدد المؤلفان من إيران وإسرائيل على الحاجة إلى مثل هذا النهج الذي يسعى إلى إنشاء هيكل أمني إقليمي، حيث سلّط المؤلف من إسرائيل الضوء على الدروس المستفادة والتقدم الذي أحرزته لجنة ضبط التسلح والأمن القومي كمثال على كيفية تحقيق ذلك. وفي سياق مماثل للحجج المتعلقة بفوائد إجراء حوار أمني إقليمي أوسع نطاقًا، تم الاقتراح أن الترسيم الجغرافي الأوسع للمنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط يمكن أن يعالج المزيد من المخاوف الأمنية للدول؛ وبالتالي يزيد من مشاركة الدول في المنطقة. وقد كان التعريف المعمول به للترسيم الجغرافي للمنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط هو الدول الأعضاء الاثنتين وعشرين في جامعة الدول العربية، وإيران، وإسرائيل، منذ أن تم اقتراحه في دراسة أجرتها الأمم المتحدة عام 1990 حول التدابير الرامية إلى تسهيل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.[14]

وقد أشارت دراسة الأمم المتحدة لعام 1990 أيضًا إلى ترسيمات حدود محتملة أخرى، مثل تلك الواردة في دراسة أجرتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية عام 1989.[15] كما نظرت دراسة الأمم المتحدة لعام 1990 في فكرة تقسيم دول المنطقة إلى «قوائم عمل» للبلدان الأساسية والطرفية -حيث ستبادر البلدان الأساسية بالتفاوض على الاتفاقية، وستكون هناك حاجة إلى الدول الطرفية لإدخالها حيز التنفيذ- وناقشت كيفية إشراك تركيا وقبرص ومالطا وباكستان وأفغانستان. وقد أخذت الأفكار الأحدث عهدًا والتي تتناول تهديدات الانتشار دون الإقليمية بعين الاعتبار ترسيم الحدود والتفاوض بشأن منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الخليج.[16] هذا وقد قررت الدول الأعضاء في مؤتمر إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط إدراج جميع الأعضاء الحاليين في جامعة الدول العربية بالإضافة إلى إيران وإسرائيل كأعضاء في المؤتمر، وبالتالي في المنطقة المستقبلية، ضمن النظام الداخلي للمؤتمر.[17]

تنعكس المخاوف الأمنية في الحوافز الأمنية أو الحوافز المفتقدة التي حددها المؤلفون. بالنسبة لبعض المؤلفين، تشمل مصادر التهديدات المتصورة بلدانًا في المنطقة ليست مشمولة ضمن الترسيم الجغرافي الحالي للمنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، مثل تركيا. وتنبع المخاوف الأمنية بشأن تركيا من تورط تركيا في العديد من الصراعات في المنطقة، ووضع أسلحة نووية لمنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) على أراضيها، وتصريحات الرئيس رجب طيب أردوغان حول إمكانية حصول تركيا على قدرات نووية خاصة بها.[18]

14 الجمعية العامة، «دراسة عن التدابير الفعالة التي يمكن التحقق منها والكفيلة بتيسير إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط»، تقرير الأمين العام، A/45/435 أكتوبر 1990، https://undocs.org/A/45/435

15 ستمتد منطقة الوكالة الدولية للطاقة الذرية من ليبيا في الغرب إلى إيران في الشرق، ومن سوريا في الشمال إلى اليمن في الجنوب. الوكالة الدولية للطاقة الذرية، المؤتمر العام، الدورة العادية الثالثة والثلاثون، «دراسة تقنية عن مختلف طرائق تطبيق الضمانات في الشرق الأوسط»، GC(XXXIII)/887، 29 آب/أغسطس 1989، https://unidir.org/node/5632

16 «إعلان مبادرة المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الخليج من قِبل الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي»، ديسمبر 2005. https://unidir.org/node/5650

17 الدورة الثانية للمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، «النظام الداخلي»، CONF.236/2021/3، 2021، https://undocs.org/A/CONF.236/2021/3

18 S. Bugos, »Turkey Shows Nuclear Weapons Interest«, Arms Control Today, October 2019, https://www.armscontrol.org/news/2019-10/turkey-shows-nuclear-weapons-interest

وقد أعرب المؤلف من مصر عن رأي مفاده أنه لا ينبغي تغيير الترسيم الحالي لأن التحديات الأمنية وتحديات أسلحة الدمار الشامل في المنطقة مرتبطة بعقدة الأمن الإقليمي نفسها. وعلى الرغم من أن المؤلفيْن من إيران وإسرائيل يقترحان إمكانية تغيير الترسيم ليعكس الديناميات والمخاوف الأمنية في المنطقة بشكل أفضل، وليشمل تركيا، على سبيل المثال، فإنهما يتفقان على أن تغيير الترسيم المعتمد منذ وقت طويل قد يعقّد العملية بشكل كبير وقد يكون له تأثير سلبي على مستوى المشاركة. ومع ذلك، فحتى لو لم يتم إدراج تركيا كعضو في المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط من خلال إجراء تغيير في الترسيم، إلا أن المؤلفين يرون أنه سيكون من الضروري إيجاد طريقة لإشراك تركيا ضمن إطار المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط؛ نظرًا إلى دورها المركزي في المنطقة. وستكون إحدى الطرق للقيام بذلك هي من خلال بروتوكولات إضافية، مثل تلك المرتبطة بالتزامات الدول الحائزة للأسلحة النووية فيما يتعلق بالمنطقة.

وفقًا لعدة مؤلفين، فإن لمسألة الترسيم الجغرافي للمنطقة آثارًا على عملية التفاوض وشكلها. وبالنظر إلى الترسيم الجغرافي الحالي، ستشمل المفاوضات الدول الأعضاء الاثنتين وعشرين في جامعة الدول العربية، إضافة إلى إيران وإسرائيل. ومع ذلك، تقترح بعض المقالات تركيبات أو أشكالًا مختلفة للتفاوض، والتي ناقشوها بشكل أكبر خلال اجتماع المائدة المستديرة للمؤلفين. وتتمثل البدائل المقترحة إما في محاولة التعامل مع مخاوف أمنية محددة، أو كإجراء عملي للتفاوض لتسهيل مهمة التوصل إلى اتفاق بين أربع وعشرين دولة.

يشير المؤلف من إيران إلى أن وجود مجموعة أصغر من الدول تتفاوض على ما يعرّفه المؤلف بأنه «خطوط الصدع الرئيسية للأمن الإقليمي» مع دول مثل تركيا وإيران وإسرائيل والمملكة العربية السعودية ومصر قد يكون لديه فرصة أكبر للنجاح. ويمضي المؤلف في شرح اختيار هذه الدول «الأساسية» بالقول إن اختيارها «يستند إلى قدراتها وخبراتها في هذا الشأن: يُعتقد أن إسرائيل تمتلك أسلحة نووية؛ ويُعتقد أن إيران وصلت إلى العتبة النووية، ومصر تتصدر الكفاح الدبلوماسي من أجل شرق أوسط خالٍ من أسلحة الدمار الشامل، ويُعتقد أن تركيا تستضيف أسلحة نووية؛ وقد ذُكرت المملكة العربية السعودية في امتلاك أسلحة نووية لأغراض الردع». أما فيما يتعلق بالتطبيق العملي لترتيب من هذا القبيل، يجادل المقال بأن وجود خمسة أطراف في المفاوضات الأولية يمكن أن يكون شكلًا أكثر قابلية للإدارة من وجود أربع وعشرين دولة أو أكثر في وقت واحد. من ناحية أخرى، هناك اعتراف من جانب جميع المؤلفين بأن جميع بلدان المنطقة ينبغي أن يكون لها مقعد على مائدة المفاوضات، وأن شعور هذه الدول بأن آراءها لا تؤخذ بعين الاعتبار طوال العملية سيؤثر سلبًا على مشاركتها. على سبيل المثال، تؤكد المؤلفة من الإمارات العربية المتحدة على أهمية الشمولية لنجاح المفاوضات، ودورها في تعزيز الثقة بين الدول.

دعمًا للحجة الداعية إلى نهج المجموعة الأصغر، مثل المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الخليج، يجادل المؤلف من المملكة العربية

السعودية بأن هناك ديناميات دون إقليمية يمكن أن تؤثر على بدء مفاوضات المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط أو نجاح تلك المفاوضات. وللمساعدة في التخفيف من حدة هذه الهجمات، يقترح أن «حوارًا واضحًا وصادقًا على المستوى دون الإقليمي يمكن أيضًا أن يدعم الجهود الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط من خلال معالجة التوتر وانعدام الثقة بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران». وخلال اجتماع المائدة المستديرة، تصور المؤلفون أن أي نهج دون إقليمي أو يقوم على مجموعة أصغر للمحادثات، ويهدف إلى معالجة المخاوف والقضايا الخاصة بالمنطقة دون الإقليمية، سوف يتم إدماجه في مرحلة لاحقة للتفاوض على اتفاق على مستوى المنطقة كاملة بشأن المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

الحوافز المرتبطة بالسمعة

تشير المؤلفات الأوسع نطاقًا إلى أن الدول يمكن أن تكتسب فوائد مرتبطة بالسمعة أو المكانة بالانضمام إلى معاهدات ضبط التسلح وإظهار «إخلاصهم لقضية السلام».[19] هذا ما تؤكده سبع من المقالات الثمانية، التي شهدت جميعها على اكتساب بلدها فوائد تعود على سمعتها لمشاركتها في المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. واعتبر كل من المؤلفيْن من إسرائيل وإيران المشاركة في عملية ضبط التسلح ونزع السلاح وسيلة لتحقيق مكانة جيدة في المجتمع الدولي. هذا ويشير المؤلف من العراق إلى أن المشاركة في حالة بلده تدل على انفصال قوي عن ماضيه في مجال أسلحة الدمار الشامل. كما أن بعض المؤلفين، مثل المؤلفين من إيران وفلسطين والإمارات العربية المتحدة، خصّوا بالذكر فوائد ثانوية إضافية يمكن توليدها من خلال تحقيق مكانة جيدة في المجتمع الدولي. على سبيل المثال، يشير المؤلف من إيران إلى أن هناك فائدة ستعود على سمعة إيران تتمثل في الحد من تصور وجود خطر أسلحة دمار شامل إيرانية يهدد المنطقة، الأمر الذي يمكن بدوره أن يؤدي إلى تقليل الحشد العسكري في المنطقة. وترى المؤلفة من فلسطين بأن كون بلدها عضوًا يتمتع بمكانة جيدة في المجتمع الدولي يمثل عنصرًا مهمًا في عملية بناء الدولة الفلسطينية. أخيرًا، أكدت المؤلفة من الإمارات العربية المتحدة (أول بلد عربي يطلق محطة للطاقة النووية) أن تطوير قطاع الدولة النووي يتطلب كذلك الحفاظ على سمعتها في الامتثال لالتزاماتها الدولية بعدم الانتشار والتزاماتها كمزودة مسؤولة للطاقة النووية. وقد ذكرت المؤلفة أن الإمارات العربية المتحدة تعتبر -إلى حد ما- عضويتها في المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط امتدادًا لعضويتها الحالية في المعاهدات والهيئات الدولية الأخرى، ومن شأن هذه العضوية أن تمكنها من تعزيز قطاع الطاقة النووية لديها وبناء قدراتها القانونية والتنظيمية المحلية من خلال التعاون مع الأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي.

وعلى المستوى الإقليمي، يوضح المؤلف من المملكة العربية السعودية أن دعم بلاده للمنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط هو جزء من

19 J. Goldblatt, Arms Control: The New Guide to Negotiations and Agreement, SAGE Publications Ltd, 2002, p. 12.

دورها النشط والقيادي في الهياكل الإقليمية التعاونية، مثل جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي. وبالتالي، يمكن أيضًا اعتبار التزام المملكة العربية السعودية بأن يكون لها دور قيادي في المنطقة وأهمية ذلك الدور حافزًا يعود بالفائدة على سمعتها للانخراط في المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وتعزيز هذا الدور القيادي في المنطقة وربما توسيعه كذلك.

يمكن اعتبار التزام المملكة العربية السعودية بأن يكون لها دور قيادي في المنطقة وأهمية ذلك الدور حافزًا مرتبطًا بالسمعة بالنسبة لها للمشاركة في المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

وأخيرًا، باعتبار مصر واحدة من الدول التي بادرت بالاضطلاع بدور قيادي في معظم الجهود الرامية إلى تحقيق منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط (وما زالت تفعل ذلك)، فلا يمكن النظر إلى دوافعها وحوافزها (ومثبطاتها) على أنها نابعة من العملية فحسب. فبالنظر إلى استثمارها الدبلوماسي الكبير في هذه العملية، يمكن القول إن لدى مصر حافزًا لنجاح العملية ومثبطًا مرتبطًا بسمعتها، إذا أرادت تغيير منطق الأمن القومي الذي استندت إليه في استراتيجيتها للمنطقة.

المثبطات المرتبطة بالسمعة

وكما هو الحال مع المخاوف الأمنية، يحدد بعض المؤلفين مخاوف متعلقة بالسمعة ترتبط بالمنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ويجادل المؤلف من إسرائيل بأن تغيير سياسة الردع الخاصة بها يمكن أن يكون له تداعيات على سمعتها؛ لأن موقف الردع في البلاد لم يعمل فقط على درء الهجمات من الخصوم، ولكنه أيضًا «جعل إسرائيل شريكًا جذابًا لأصدقاء علنيين الآن في الخليج وشرق البحر الأبيض المتوسط». من هنا، فإن أي تغيير في موقفها قد يكون له تأثير سلبي على هذا الدور الإقليمي الجديد، وبالتالي على توازن القوى الإقليمي.

الحوافز الاقتصادية والمساعدة

بالإضافة إلى الحوافز المرتبطة بالأمن والسمعة، تذكر المؤلفات الأوسع نطاقًا كذلك الحوافز الاقتصادية المحتملة للمشاركة في المعاهدات.[20] وفي سياق المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، تتمثل الحوافز الاقتصادية الأكثر وضوحًا في إمكانيات نقل التكنولوجيا والتعاون الدولي حول التقنيات والمواد النووية والكيميائية والبيولوجية للأغراض السلمية. وتؤكد هذه الدراسة تلك الأمور أيضًا، خاصة على لسان المؤلفيْن من الجزائر والإمارات العربية المتحدة، اللذان يذكران الفوائد الاقتصادية كحوافز لدعم بلادهما المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

20 S. Willett, Costs of Disarmament - Disarming the Costs: Nuclear Arms Control and Nuclear Rearmament, UNIDIR, 2003, https://www.unidir.org/files/publications/pdfs/costs-of-disarmament-disarming-the-costs-nuclear-arms-control-and-nuclear-pdf; and R.D. Gibbons, »Supply to Deny: The Benefits of Nuclear Assistance for Nuclear Nonproliferation», Journal of Global Security Studies, vol. 5, no. 2, December 2019, https://doi.org/10.1093/jogss/ogz059. 306-rearmament

ومن خلال التفاعل مع حافز السمعة، تولي دولة الإمارات العربية المتحدة أهمية لبناء الثقة في الاستخدام الآمن للتكنولوجيا ذات الاستخدام المزدوج. ويمكن أن يساعد ذلك دولة الإمارات العربية المتحدة في التغلب على مخاوف الانتشار النووي وتسهيل النمو في قطاع الطاقة النووية لديها. كما يمتد هذا إلى قطاعات أخرى أيضًا، مثل الصناعات الكيميائية والبيولوجية. وتشير المؤلفة من الإمارات العربية المتحدة إلى أنه من خلال إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، تتطلع بلادها إلى التعاون مع الدول الأخرى على المستويين الإقليمي والدولي في مشاريع البحوث النووية والكيميائية والبيولوجية السلمية، فضلًا عن المشاركة في تطوير أنظمة مراقبة صادرات للمواد الكيميائية والبيولوجية ذات الاستخدام المزدوج، والتي ستكون لازمة لتطوير تلك القطاعات.

وترتبط الفوائد الاقتصادية المحتملة التي تأمل الجزائر في اكتسابها من عضويتها في المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط ارتباطًا وثيقًا بالمخاوف بشأن النشاط الإرهابي داخل أراضيها وما حولها، إذ يشكل الإرهاب تهديدًا لأمن الصناعات الجزائرية الحيوية مثل مرافق الطاقة (سواء منشآت التعدين أو منشآت الطاقة الهيدروكربونية أو النووية) والصناعات الدوائية. ورغم أنه لا يزال من غير الواضح ما إذا كانت المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط ستشمل تدابير للتصدي لخطر إرهاب أسلحة الدمار الشامل، إلا أن المقالة من الجزائر تدعو إلى خيار من هذا القبيل، حيث يمكن للجزائر ودول أخرى في المنطقة جني فوائد اقتصادية من شرط كهذا.

ويصف المؤلفان من الجزائر والعراق الحاجة إلى التنسيق الإقليمي، وبناء القدرات، وتقديم المساعدة في صياغة تدابير تشريعية أو تنظيمية لحظر ومنع استخدام الإرهابيين لأسلحة الدمار الشامل، فضلًا عن المساعدة في التخفيف من آثارها بشكل طارئ في حالة استخدامها. ويرى المؤلف من الجزائر بأنه على الرغم من التدابير التنظيمية المتخذة حاليًا في الجزائر لضمان السلامة والأمن الكيميائي والبيولوجي والإشعاعي والنووي، إلا أنه لا تزال هناك حاجة إلى «التنسيق على المستويات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، كما أن هناك حاجة إلى تعزيز بناء القدرات الإقليمية واتخاذ تدابير لدعم المساعدة والحماية من هذه الأسلحة»، فيما يرى المؤلف من العراق أنّ أحكام المعاهدات المتعلقة بالمساعدة يمكن أن تزيد من تحفيز الدول على الانضمام إلى المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط والاستفادة من قدرات بعضها البعض. وبالنظر إلى تجارب العراق في مجال تدمير الأسلحة الكيميائية، اقترح المؤلف أنه يمكن أن يقدم «المساعدة في تدمير الأسلحة الكيميائية، أو التزامًا متعدد الأطراف بحظر ومنع الإرهابيين من تأمين المواد ذات الاستخدام المزدوج التي يمكن استخدامها في أسلحة الدمار الشامل، أو ربما تقديم المساعدة في حالة استخدام أسلحة الدمار الشامل في أي إقليم من أراضي الدول الأطراف».

التطلع إلى الأمام

كانت مسألة انعدام الثقة بين دول المنطقة موضوعًا مشتركًا بين جميع المقالات ومناقشات المائدة المستديرة. وقد ساهم انعدام الثقة هذا في العديد من المثبطات أو الحوافز المفتقدة التي ذكرتها المقالات والتي تم بيانها أعلاه. تتضمن جميع المقالات معيارًا واحدًا على الأقل لمعالجة انعدام الثقة، مما يشير إلى أنها عقبة رئيسية أمام التقدم. ويمكن تقسيم هذه التدابير إلى نوعين من النُهج: التعاونية والقسرية.

وتشمل النُهج التعاونية وضع تدابير وآليات لبناء الثقة، أو على الأقل، تخفيف انعدام الثقة. وتشمل اقتراحات المؤلفين اعتماد تدابير بناء الثقة، وأهمية وجود آليات موثوقة للتحقق والمتابعة والإنفاذ، والحاجة إلى حوار مباشر في المنتديات الأمنيةالإقليمية.
وتشمل الاقتراحات المتعلقة بالنُهج القسرية إنشاء آليات لضمان الامتثال والإنفاذ من شأنها معالجة انعدام الثقة. على سبيل المثال، يمكن لقرارات مجلس الأمن أن تفرض المنطقة و«تراقبها»؛ ومن شأن عملية يقودها الأمين العام للأمم المتحدة وتُعقد تحت رعاية الأمم المتحدة أن تتحايل على الحاجة إلى حوار مباشر بين الدول التي ليس لديها علاقات دبلوماسية؛ أو من خلال تفويض الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن (وأبرزهم الولايات المتحدة) مع إنفاذ الاتفاق.

وتقدم الفقرات الواردة أدناه لمحة عامة عن الاقتراحات المقدمة في إطار كل من النهجين.

النُهج التعاونية	النُهج القسرية
اعتماد تدابير الشفافية وبناء الثقة	فرض عقوبات على الدول التي لا تنضم إلى المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط بقرار من مجلس الأمن
تطوير آليات موثوقة للتحقق والمتابعة والإنفاذ	الحوار غير المباشر تحت ولاية الأمم المتحدة ورعايتها
الحوار المباشر في المنتديات الأمنية الإقليمية	الضغط على الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن للانضمام إلى المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط وإنفاذها

المنتديات والعمليات الموازية وتدابير بناء الثقة

النهج الأكثر شيوعًا لمعالجة مصادر انعدام الثقة المحددة هو الدعوة إلى منتديات للحوار، ولا سيما تلك التي من شأنها أن تعالج المخاوف الأمنية

> كانت الرغبة في منتديات للحوار الإقليمي لتعزيز التفاهم والتعامل مع مجموعة أوسع من المخاوف الأمنية موضوعًا مشتركًا بين جميع المقالات، خاصة كاستجابة للدور المتغير للولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

الإقليمية التي تتجاوز أسلحة الدمار الشامل. يشير هذا إلى رغبة حقيقية في اتباع نهج تعاوني إزاء الأمن الإقليمي، أو على الأقل الاعتراف بالحاجة إلى الإصغاء والفهم من الآخرين، وفهم وجهات نظرهم.

وتشدد المؤلفة من الإمارات العربية المتحدة على أهمية خلق مساحة «لإظهار حسن النوايا وبناء الثقة بين الفرقاء، من خلال خلق فضاء للتعاون والحوار الإقليمي». ويؤكد المؤلف من إيران أيضًا أنه «من المهم إيجاد مساحة يمكن أن نبدأ فيها حوارًا وأن يكون لدينا منتدى يمكننا التعاون أو حتى الاختلاف فيه، لأن ذلك يمنحنا الفرصة للتحدث والمشاركة وفهم بعضنا البعض».

كانت الرغبة في إنشاء منتديات للحوار الإقليمي لتعزيز التفاهم ومعالجة مجموعة أوسع من المخاوف الأمنية موضوعًا مشتركًا بين المقالات، خاصة كاستجابة للدور المتغير للولايات المتحدة في الشرق الأوسط وحاجة دول المنطقة إلى تحمل مسؤولية أكبر عن أمنها. وكما تشير المؤلفة من الإمارات العربية المتحدة، فإن التراجع المتصور في مشاركة المجتمع الدولي -وخاصة الولايات المتحدة- من المنطقة جعل من الضروري «إيجاد آليات إقليمية لمعالجة القضايا التي باتت تهدد أمن المنطقة وتمنعها من إحراز الاستقرار والتنمية التي يتطلع لها مواطنوها.» فيما تذهب المقالة من فلسطين إلى أبعد من ذلك، حيث تحدد الفوائد الثانوية التي يمكن أن تنشأ عن إقامة حوار أمني إقليمي، أي فرصة التعامل مع الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي الذي طال أمده.

وعلى الرغم من توافق الآراء بين المؤلفين حول أهمية المنتديات والحوار حول الأمن الإقليمي، إلا أنهم يختلفون حول كيفية ربط هذه المنتديات بالمنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وقد كانت هناك ثلاث وجهات نظر حول هذا الموضوع داخل مجموعة المؤلفين، ورأى بعضهم إمكانية اعتماد واحدة أو أكثر من وجهات النظر تلك.

تتمثل وجهة النظر الأولى في أن المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط هي منتدى لحوار من هذا النوع، ويمكن أن تكون نقطة انطلاق لمحادثات أخرى من شأنها التعامل مع مسائل الأمن الإقليمي الأوسع نطاقًا. ويؤيد جميع المؤلفين ذلك، باستثناء المؤلف من إسرائيل، الذي يؤكد أن إسرائيل لن توافق على عملية ذات هدف ثابت (أي منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط). عوضًا من ذلك، فإنها تريد أن ترى عملية مفتوحة يمكن فيها مناقشة المزيد من المخاوف الأمنية الإقليمية على نطاق أوسع (وتشكّل أسلحة الدمار الشامل فقط واحدة من بين عدد من المسائل) قبل أن تلتزم بأي التزامات.

ومن وجهة النظر الثانية، يمكن استكمال عملية المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط بعملية موازية تنظر في القضايا الإقليمية الأوسع نطاقًا، الأمر الذي يؤيده جميع المؤلفين. لكن من الواضح أن هناك وجهات نظر متنوعة ومتباينة أحيانًا بشأن عناصر وشكل هذه العملية التكميلية المتوازية مع عملية المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. فعلى سبيل المثال، هناك آراء متباينة حول ما إذا كانت هذه المحادثات ستجري داخل المنطقة أو خارجها، وما إذا كانت ستجري تحت رعاية الأمم المتحدة. هذا وتسترشد دول المنطقة إلى حد ما في مواقفها بالتجارب السابقة، بما في ذلك عملية ضبط التسلح والأمن الإقليمي والمشاورات غير الرسمية في غليون وجنيف. مع ذلك، فإن تصورات هذه التجارب السابقة، خاصة محادثات لجنة ضبط التسلح والأمن الإقليمي، تختلف بين المؤلفين. على سبيل المثال، ينظر المؤلف من إسرائيل إلى المحادثات نظرة إيجابية، ويرى أنها ولّدت قواسم مشتركة بين إسرائيل وعدد لا بأس به من جيرانها والمشاركين في العملية. في المقابل، يذكر المقال من مصر كيف أن «تعنّت إسرائيل في رفضها التعامل مع القضية النووية» أدى إلى انهيار المحادثات. ولا يزال كلا الموقفين يؤثران على كيفية رؤية كل من الطرفين لأسلوب ودوافع التفاوض لدى بعضهما البعض. واستنادًا إلى تجارب مناطق أخرى، يطرح المؤلف من المملكة العربية السعودية إمكانية هيكلة المحادثات حول الأمن الإقليمي على غرار عملية هلسنكي، والتي أسفرت عن إبرام اتفاقيات هلسنكي عام 1975. ويشدد المؤلف على إمكانية أن يسهم ذلك في معالجة انعدام الثقة بين دول المنطقة. يُذكر أن مثال هلسنكي يُطرح عادة في سياق المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، حيث يدعو العديد من الخبراء إلى تبني عملية من هذا النوع في الشرق الأوسط.[21]

> يرى جميع المؤلفين تدابير بناء الثقة كشيء مفيد بشكل عام. ومع ذلك، يختلف المؤلفون حول أنواع التدابير التي ستكون مفيدة، ومتى سيتم استخدامها، ولأي غايات.

يرى جميع المؤلفين تدابير بناء الثقة كشيء مفيد بشكل عام. ومع ذلك، يختلف المؤلفون حول أنواع التدابير التي ستكون مفيدة، ومتى سيتم استخدامها، ولأي غايات. وتستند هذه الآراء إما إلى تصورات التهديد الحالية للدولة أو إلى محاولة تصميم عملية تتجنب المزالق السابقة. يمكن إيجاد مثال على التصوّر الأول في مقال الكاتب من إيران، إذ يتصور أن الاتفاق على الصواريخ يمكن اعتباره من التدابير المهمة لبناء الثقة، إذا كان «متبادلًا ومشتركًا بين جميع دول المنطقة ومقترنًا باتفاقيات معينة مع الدول الغربية».[22] كما اقترح المؤلف من المملكة العربية السعودية أن تدابير بناء الثقة بين إيران وجيرانها يمكن أن تساعد في تهيئة ظروف أفضل لعملية مثمرة للمنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

يمكن إيجاد أمثلة أخرى على تدابير بناء الثقة التي تحاول إصلاح «العيوب» السابقة المتصورة في المحادثات في مقالات المؤلفيْن من مصر وإسرائيل. وتتبع هذه الوجهات نمطًا مشابهًا لوجهات نظر الدولتين حول لجنة ضبط التسلح والأمن الإقليمي المذكورة أعلاه، حيث يرى المؤلف من مصر أن النقاش حول تدابير بناء الثقة ينبغي أن يبدأ بعد إحراز بعض التقدم في اجتماعات المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. يتمثل النهج المصري هنا، كما يقول المؤلف، في ضمان

21 See, for example, V. Cserveny et al., Building a Weapons of Mass Destruction Free Zone in the Middle East: Global Non-Proliferation Regimes and Regional Experiences, UNIDIR, 2004, https://www.baselpeaceoffice.org/sites/default/files/imce/menwfz/building_a_wmd_free_zone_in_the_middle_east_unidir.pdf; and N. Fahmy and K. Haggag, »The Helsinki Process and the Middle East: The Viability of Cooperative Security Frameworks for a Region in Flux«, in C. Kane and E. Murauskaite (eds.), *Regional Security Dialogue in the Middle East*, 2014, https://doi.org/10.4324/9781315773865

22 Nasser Hadian, »Iran and the Middle East WMD-free zone: An opportunity for regional dialogue«.



إحراز بعض التقدم في مجال ضبط التسلح قبل مناقشة تدابير بناء الثقة؛ من أجل تجنب الوصول إلى وضع تتقدم فيه تدابير بناء الثقة أكثر وتصبح عملية قائمة بذاتها قد تصبّ في عملية ضبط التسلح أو لا تصبّ فيها. كما كان الحال أثناء عملية ضبط التسلح. بيد أن المؤلف من إسرائيل يرى أن هذا يتوافق مع الخيار الذي تفضله بلده، حيث قال إن تدابير بناء الثقة ذات «قيمة حقيقية في حد ذاتها، وقد تسهم بالفعل بدورها في التعاون الأمني الإقليمي»،[23] وهو ما تعتبره إسرائيل شرطًا مسبقًا لضبط التسلح أو محادثات نزع السلاح، وفقًا للمؤلف.

المعاهدات أو القرارات التي تتضمن تدابير صارمة للتحقق والإنفاذ

يحاول النهج من النوع الثاني معالجة الافتقار إلى المشاركة وعدم الثقة المتعلقين بالامتثال والإنفاذ في المنطقة المستقبلية عن طريق فرض التزامات وضمانات ملزمة قانونيًا. وتتمثل إحدى طرق القيام بذلك في اقتراح قرارات تتضمن ضمانات أمنية إيجابية لضمان أمن الدول، إلى جانب حوافز سلبية لردع ومعاقبة أولئك الذين لا ينضمون إلى المنطقة أو لا يمتثلون لالتزاماتها بموجب معاهدتها. على سبيل المثال، يدعو المؤلف من المملكة العربية السعودية إلى إصدار قرار من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة «يعزز بموجبه الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن الحوافز لدول المنطقة من خلال ضمان مظلة أمن نووي للدول المنضمة؛ ومكافأة الدول التي تنضم إلى المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط بالدعم الاقتصادي والتقني؛ وفرض عقوبات على الدول التي ترفض الانضمام».

23 إيران ليرمان: «كانت فكرة جيدة، وفكرة سيئة جدًا: حوافز إسرائيل ومثبطاتها في عملية إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط»، تحرير: توميشا بينو وجيمس ريفيل وخين زاك كين (جنيف: معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح) 2022.

وتتعامل ضمانات أخرى من هذا النوع مع هيكل المعاهدة من خلال اقتراح تدابير صارمة للتحقق والامتثال والإنفاذ تهدف إلى التخفيف من انعدام الثقة بين الدول. على سبيل المثال، يرى المؤلف من مصر أن إحدى الطرق لمعالجة صعوبة إنفاذ معاهدات ضبط التسلح ستكون من خلال فرض نظام تحقق صارم متعدد الطبقات (دولي وإقليمي)، مع مجموعة من التدابير من خطة العمل الشاملة المشتركة والبروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية.[24]

ويرى العديد من المؤلفين الحاجة إلى إشراف وضمانات من قبل دول منظمات دولية لضمان الامتثال. على سبيل المثال، ترى المؤلفة من فلسطين بأن معاهدة المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط ينبغي أن تنص على نوع من المراقبة الدولية بهدف ضمان الاحترام والامتثال للالتزامات التي تتضمنها. ويمكن أن تشمل الرقابة الدولية أيضًا ضمان فرض تدابير مضادة وعقوبات وغرامات على أعضاء المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط الذين يخلون بالتزاماتهم». كما شددت المؤلفة من الإمارات العربية المتحدة على أهمية المشاركة الدولية، لا سيما «لضمان الالتزام بالمبادئ المتفق عليها وإمكانية الاستفادة من خبرات المنظمات الدولية لتطوير آليات العمل وضمان الشفافية في تبادل المعلومات وخلق بيئة مناسبة للتعاون في البرامج السلمية للأبحاث النووية والكيميائية والبيولوجية».

دور الدول أو الكيانات خارج المنطقة

دور الجهات الفاعلة خارج المنطقة في المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط هو موضوع مشترك بين العملية الفعلية والمقالات في هذه المجموعة. وينقسم الدور المتصور لهذه الدول أو الكيانات إلى أربع فئات: التيسير، أو الإنشاء، أو الإنفاذ، أو تقديم الضمانات.

ويشير المؤلف من مصر إلى أن الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن يمكن أن يقوموا بتيسير «المناقشات الإقليمية بين مجموعة محدودة من الدول حول أجندة تدابير بناء الثقة»، ولكن فقط بعد إحراز «تقدم كافٍ» في المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. كما قدّم المؤلف من إيران اقتراحًا مشابهاً، اقترح فيه «عملية يعقدها الأمين العام للأمم المتحدة تجعل من الهيكل الأمني في المنطقة محور تركيزها». وخلافًا للمؤلف من مصر، فإن المؤلف من إيران يتصور عملية من هذا القبيل تسبق عملية المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط أو تندرج تحتها. كما رأت المؤلفة من الإمارات العربية المتحدة أن عملية منطقة الشرق الأوسط لأسلحة الدمار الشامل ينبغي أن تستمر تحت رعاية دولية لضمان استمرارية الإجماع الإقليمي، وهو بيان يتضمن أيضًا عناصر تندرج تحت فئتَي الإنفاذ وتقديم الضمانات. وقد ذكرت المؤلفة من فلسطين كذلك الإشراف والمتابعة الدوليين، كما ذُكر أعلاه.

24 John Carlson, »Nuclear Verification in a Middle East WMD Free Zone,» Geneva, Switzerland: UNIDIR, 2021.

علاوة على ذلك، يقترح المؤلف من المملكة العربية السعودية أن تقوم الجهات الفاعلة خارج المنطقة بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل. ويقترح أن يتخذ مجلس الأمن قرارًا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ينص على «إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط»، بالإضافة إلى تقديم حوافز إيجابية للدول المنضمة (مثل الدعم الاقتصادي والتقني) وفرض عقوبات على الدول التي لا تنضم إليها.

الاستنتاجات

على الرغم من التغيرات في البيئة السياسية والأمنية في الشرق الأوسط، إلا أنه من الواضح من خلال المقالات ومناقشات المائدة المستديرة أن المخاوف الأمنية المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل والمواقف العامة لدول المنطقة بشأن التفاوض ونتائج عملية المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط لم تتغير كثيرًا منذ بداية فكرة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية -أو أسلحة الدمار الشامل- في الشرق الأوسط. وفيما يتعلق بالعملية، تتعلق الخلافات الرئيسية بما إذا كان ينبغي أن تسبق المحادثات حول المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط محادثات أمنية إقليمية أو أن تندرج تحتها، وما إذا كان ينبغي أن تجري تلك المحادثات بصيغة إقليمية أو تحت رعاية دولية.

وقد ساهمت إخفاقات المحادثات السابقة (مثل عملية ضبط التسلح والأمن الإقليمي والمشاورات غير الرسمية في غليون وجنيف في الفترة ما بين 2013-2014) والخطوات التي اتخذتها دول المنطقة (مثل تقديم المقررات ومشاريع القرارات في الجمعية العامة للأمم المتحدة والمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية) في زيادة ترسيخ هذه المواقف.

ورغم أن عدد الحوافز التي ذكرها المؤلفون يفوق عدد المثبطات والحوافز المفتقدة، إلا أن ذلك لم يؤدّ إلى مشاركة أكثر فاعلية أو إلى تقدم أكبر نحو إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ومن خلال إلقاء نظرة نوعية على الفقرات أعلاه، يتبين أن المثبطات والحوافز المفتقدة تفوق الحوافز بالنسبة إلى بعض الدول.

يُذكر أن جميع المثبطات التي أوردها المؤلفان من إيران وإسرائيل لعدم المشاركة مع منطقة الشرق الأوسط لأسلحة الدمار الشامل تتعلق بالأمن، حيث تتعلق جميع المثبطات التي تواجه إسرائيل، كما أوجزها المؤلف، بتصورها للتهديد والنتيجة المحددة (أي المعاهدة) لعملية المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ويجادل المؤلف من إسرائيل بأن شكوك بلاده حول امتثال الدول الأخرى وفعالية إنفاذ المعاهدات والآليات الدولية؛ إضافة إلى التهديدات الفاعلة ضدها من قِبل بعض الدول في المنطقة وما ينتج عن ذلك

من قناعة الحكومة الإسرائيلية بأن الغموض النووي للبلاد قد حفظ أمنها القومي. كل ذلك يجعل العضوية في معاهدة نزع السلاح تبدو غير جذابة وربما حتى خطيرة في هذه المرحلة. وإضافة إلى المثبطات الأمنية، جادل المؤلف من إسرائيل بأنه في حالة بلده سيشكّل تغيير موقفها الرادع خطرًا على سمعتها أيضًا، كما ذُكر أعلاه.

أما مثبطات إيران فترتبط بكل من العملية والنتيجة، كما هو موضح في المقال. وفيما يتعلق بالعملية، يجادل المؤلف من إيران بأن نطاق المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط ضيّق للغاية من حيث الجغرافيا والموضوع، ولا يعالج ما يكفي من المخاوف الأمنية الإقليمية لإيران. أما فيما يتعلق بالنتيجة، فستعتبر إيران أي قيود محتملة على برنامج صواريخها -وهو أمر تعتبره ركيزة أساسية لاستراتيجيتها الدفاعية- تهديدًا لأمنها القومي.

إن الوضوح المفاهيمي الأعمق حول القضايا الرئيسية مثل الالتزامات والمحظورات والتحقق والتنفيذ، فضلًا عمّا يمكن أن تتوقعه الدول من مفاوضات المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط والمعاهدة الناتجة عنها، سيكون حاسمًا لضمان مشاركة الدول في المنطقة واستمرارية تلك المشاركة، إضافة إلى زيادة فرص التقدم.

أما بالنسبة للحوافز أو الحوافز المفتقدة، فهي إما ذات طبيعة ثانوية (مثل النمو الاقتصادي الناتج من تعزيز الأمن الإقليمي، أو الاستقرار الناتج من إنشاء المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط) أو يمكن تحقيقها بوسائل أخرى (مثل إجراء محادثات إقليمية تتعلق بالأمن الإقليمي الأوسع نطاقًا). ومع ذلك، من المهم للأطراف المتفاوضة حول معاهدة المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط أن يأخذوا هذه الحوافز الثانوية في الحسبان وأن يحاولوا توضيح كيفية التعامل معها ومضاعفتها من خلال المنطقة. إن الوضوح المفاهيمي الأعمق حول القضايا الرئيسية مثل الالتزامات والمحظورات والتحقق والتنفيذ، فضلًا عمّا يمكن أن تتوقعه الدول من مفاوضات المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط والمعاهدة الناتجة عنها، سيكون حاسمًا لضمان مشاركة الدول في المنطقة واستمرارية تلك المشاركة، إضافة إلى زيادة فرص التقدم.

هذا ويتفق جميع المؤلفين على أنه لا يُتوقع من المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط أن تعالج جميع المخاوف الأمنية في المنطقة، وأن هذا ليس الهدف منها كأحد تدابير ضبط التسلح ونزع السلاح. ومع ذلك، فإنهم يتفقون أيضًا على أن السعي إلى إنشائها يمكن أن يخلق العديد من الفرص للحوار الذي توجد حاجة ماسة إليه لمعالجة مصادر انعدام الثقة في المنطقة، سواء قبل التفاوض على معاهدة المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط وإنشائها، أو بالتوازي معها. إن الرغبة في الحوار التي تظهر بوضوح في جميع المقالات ينبغي أن تكون مصدر إلهام للأمل في التقدم، والذي يمكن أن يساعد بدوره على إيجاد حوافز أعلى للمشاركة.

الجزائر

الحد من تهديدات أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الساحل

أرسلان شيخاوي



© Keystone/EPA/Mohamed Messara.



مقدمة[1]

لا تسعى الجزائر إلى امتلاك أسلحة نووية أو كيميائية أو بيولوجية، وهي طرف في جميع المعاهدات ذات الصلة بأسلحة الدمار الشامل أو موقعة عليها، بما في ذلك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 1968، واتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية لعام 1972، واتفاقية الأسلحة الكيميائية لعام 1993، ومعاهدة حظر الأسلحة النووية لعام 2017. وتشارك الجزائر بفاعلية في ترتيبات الاتفاقيات هذه؛ فعلى سبيل المثال، ترأس السفير الجزائري عبد الله باعلي مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام 2000، والذي أقرّ ثلاث عشرة «خطوة عملية» للقضاء التام على الأسلحة النووية.[2] وتشارك الجزائر كذلك في جهود أوسع نطاقًا لمنع ومكافحة وكبح استخدام الأسلحة النووية من قِبل الجهات الفاعلة من غير الدول في القارة الإفريقية.[3] علاوة على ذلك، أكّد وزير الخارجية الجزائري رمطان لعمامرة «التزام الجزائر التام بدعم جميع الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وبناء عالم خالٍ من الأسلحة النووية» وذلك خلال لقائه بروبرت فلويد، رئيس منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، في نيويورك في 23 سبتمبر 2021.

إن مساهمة الجزائر الكبيرة في ضبط التسلح ونزع السلاح وعدم الانتشار فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل مدفوعة بعدة عوامل، بما في ذلك الخبرة التاريخية والسياسية للبلد. وتكشف هذه العوامل عن حوافز متعددة لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وكذلك منطقة الساحل.

1 يستند هذا التقرير جزئيًا إلى: Arslan Chikhaoui, »Algeria, CBRN Terrorism and WMD Non-Proliferation», Near East South Asia Center for Strategic Studies, https://nesa-center.org/algeria-cbrn-terrorism-and-wmd-nonproliferation/

2 كان السفير باعلي يشغل منصب الممثل الدائم للجزائر لدى الأمم المتحدة في ذلك الوقت (1996-2005).

3 انظر على سبيل المثال: Nuclear Security Summit 2014, »National Progress Report: Algeria», March 2014, https://projects.iq.harvard.edu/files/nuclearmatters/files/2014_algeria_progress_report.pdf; 1540 and Algeria's approved Committee matrix, https://www.un.org/en/sc/documents//1540/pdf.AlgeriaReport27July2020

بعد التحولات الكبيرة في النظام الإقليمي في أعقاب ثورات الربيع العربي، حاولت السياسة الخارجية للجزائر مواكبة التغيرات في بيئتها الإقليمية والدولية والتكيف معها. وتتضمن الخطوات البارزة التي اتخذتها الجزائر لفرض نفسها كجهة دولية فاعلة انضمامها إلى الحوار المتوسطي لمنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، وتوقيع اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي، كما أنها تواصل تعزيز سمعتها كوسيط في الصراعات الإقليمية منخفضة الحدة، مثل تلك التي وقعت في مالي وليبيا، مستفيدة من تجربتها في تسخير مساعيها الحميدة للصراعات في الماضي، مثل تلك التي وقعت بين جمهورية إيران الإسلامية والعراق، وبين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، وبين إثيوبيا وإريتريا، وغيرها.[4] بالتالي، ستكون الجزائر في وضع ملائم يمكنّها من الاضطلاع بدور تيسيري لتمهيد الطريق لعملية ناجحة لمنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

حوافز الجزائر الأمنية للمشاركة في المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط

إن الحافز الجزائري الرئيسي لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل هو الأمن القومي الجزائري، لا سيما منع الإرهاب الكيميائي والبيولوجي والإشعاعي والنووي. ولا تزال هذه الأشكال من الإرهاب تشكّل مصدر قلق كبير لا يمكن لأي دولة في المنطقة التصدي له بمفردها. ويتطلب منع الإرهاب بأسلحة الدمار الشامل التنسيق على الصُعد الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، بما في ذلك إمكانية منعه من خلال منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

4 للمزيد حول السياسة الخارجية للجزائر، انظر: Arslan Chikhaoui, «Algerian Foreign Policy in the Post-Pandemic Era», Near East South Asia Center for Strategic Studies, 20 Aug 2021, https://nesacenter.org/algerian-foreign-policy-inthe-post-/pandemic-era

5 OPCW, Executive Council, Ninety-Fifth Session, Statement by H.E.Ambassador Lounès Magramane Permanent Representative of the People's Democratic Republic of Algeria, 9 October 2020, https://www.opcw.org/sites/default/files/documents/2020/12/ec95nat73(e).pdf



© UN Photo/Eskinder Debebe

منع الإرهاب الكيميائي والبيولوجي

أكّدت الجزائر منذ عام 1990 على مخاوفها بشأن الإرهاب الكيميائي والبيولوجي.[5] وتشير التقارير إلى أن الجزائر واجهت محاولات للإرهاب الكيميائي والبيولوجي في الماضي. كما أفادت تقارير عام 1994 بأن جماعة تُعرف باسم الجماعة الإسلامية المسلحة -وهي منظمة متطرفة عنيفة انتسبت فيما بعد إلى تنظيم القاعدة- حاولت استخدام توكسين البوتولينوم لتسميم برج مياه «المفتاح» وسد «كدارة» شرق الجزائر العاصمة.[6] وفي يناير 2009، أشارت مصادر إعلامية مختلفة إلى أن حوالي 40 من عناصر تنظيم القاعدة لقوا حتفهم في جبال ولاية تيزي وزو شرق الجزائر بعد تجربة بكتيريا يرسينيا بيستيس المسببة للطاعون.[7] وتشير تقارير مؤخرة إلى أن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي يواصل البحث عن المواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية للاستخدام العدواني، وأنهم أنشأوا معسكرات تدريب في المنطقة، خاصة في منطقة الساحل وفي ليبيا والنيجر بشكل رئيسي، لأغراض الإرهاب الكيميائي والبيولوجي.

تشير تقارير مؤخرة إلى أن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي يواصل البحث عن المواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية للاستخدام العدواني، وأنهم أنشأوا معسكرات تدريب في المنطقة، خاصة في منطقة الساحل وفي ليبيا والنيجر بشكل رئيسي، لأغراض الإرهاب الكيميائي والبيولوجي.

وفي حين أن الأحداث المذكورة أعلاه تظلّ أمثلة فردية، إلا أن جائحة كوفيد-19 أظهرت قوة البيولوجيا، وقد تؤدي إلى اهتمام أكبر بين الجهات الفاعلة بما ينظر إليه على أنه تهديد «الجيل الثالث» للإرهاب البيولوجي.[8] علاوة على ذلك، ومثل كثير من الدول حول العالم، تملك الجزائر صناعة تكنولوجيا حيوية متنامية مع شبكة موسعة من الأكاديميات البيولوجية والبيطرية والزراعية والكليات التي تجري البحوث التي يمكن استغلالها لأغراض مؤذية، كما أن الرقابة الوطنية على المواد البيولوجية (والكيميائية) الحساسة ضعيفة نسبيًا وتشكّل مهمّة معقدة. يرجع ذلك جزئيًا إلى أن الإرهاب الكيميائي والبيولوجي كان يُعتبر أولوية أقل إلحاحًا مقارنة بالإرهاب التقليدي في الماضي، كما يُعزى ذلك جزئيًا إلى أن الجزائر تشترك مع البلدان المجاورة لها في 6,343 كيلومتر من الحدود البرية سهلة الاختراق، والتي يصعب حمايتها.

ويجري التصدي لخطر الإرهاب الكيميائي والبيولوجي في الجزائر من خلال تدابير قانونية وتنظيمية وتدابير لبناء القدرات. مع ذلك، من الواضح أن هذه العملية تتطلب تنسيقًا على الصُعد الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، كما أنها تتطلب تعزيز بناء القدرات الإقليمية واتخاذ تدابير لدعم المساعدة والحماية من هذه الأسلحة.[9] ومن شأن منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل تشمل الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الساحل أن توفر إطارًا يمكن من خلاله تعزيز وتوطيد التنسيق والتعاون وبناء القدرات في هذه المجالات.

الأمن والسلامة النوويان

للجزائر تجربة مباشرة مع آثار التفجيرات النووية - فقد عانت ولا تزال تعاني من آثار التجارب النووية الفرنسية التي أجريت في الفترة ما بين 1962-1963 في

6 هذه المعلومات، التي لا يمكن العثور عليها إلا في وثائق قوات الأمن، لم يتم تناولها من قِبل وسائل الإعلام لتجنب بث الذعر بين السكان. إلا أن هناك مصادر أخرى لاحقة تشير إلى محاولات مؤامرات تسميم، بما في ذلك محاولات من قِبل الجماعة الإسلامية المسلحة. انظر:
W. S. Carus, Bioterrorism and Biocrimes: The Illicit Use of iological Agents since 1900 National Defense University, 2001, https://apps.dtic.mil/sti/pdfs/ADA402108.pdf, p. 161

7 انظر: E. Lake, «Al Qaeda Bungles Arms Experiment», Washington Times, 19 January 2009; «Al-Qaeda Cell Killed by the Black Death May Have Been Developing Biological Weapons When It Was Infected, It Has Been Reported», Daily Telegraph, 20 January 2009, www.telegraph.co.uk

8 بالمقارنة مع التهديدات الإرهابية باستخدام أسلحة محلية الصنع (الجيل الأول) أو أسلحة تقليدية (الجيل الثاني).

9 كما هو مبين في البيان الجزائري أمام الدورة الخامسة والتسعين للمجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، 9 أكتوبر 2020، https://www.opcw.org/sites/default/files/documents/2020/12/ec95nat73(e).pdf

الصحراء الجزائرية، وبالتحديد في عين عكر وعين صالح.[10] كما عانت الجزائر من عواقب الحوادث الإشعاعية، فعلى سبيل المثال، تعرضت المراكز السكانية المحيطة بسطيف (250 كم شرق الجزائر العاصمة) للإشعاع من المواد المشعة المستخدمة في تصوير غاما عام 1978 عندما «سقطت من شاحنة على الطريق من الجزائر العاصمة إلى سطيف».[11] تذكرنا هذه الحوادث بأهمية منع تطوير واستخدام الأسلحة النووية، فضلًا عن السلامة والأمن النوويين.
وتكتسب السلامة والأمن النوويان أهمية خاصة نظرًا لامتلاك الجزائر مفاعلين للبحوث النووية للاستخدامات المدنية والعلمية: الأول هو مفاعل أبحاث نور، وهو مفاعل حراري يعمل بالمياه الخفيفة بقدرة 1 ميغاواط، ويقع على بعد 40 كم من الجزائر العاصمة. يُستخدم مفاعل نور بشكل رئيسي في «تدريب المشغلين وطلاب الجامعات [و] إجراء دراسات وتجارب في الفيزياء وتكنولوجيا المفاعلات».[12] أما المفاعل الثاني، مفاعل السلام، فهو مفاعل متعدد الأغراض من نوع الخزان، يعمل بالماء الثقيل بقدرة 15 ميغاواط، ويقع في مركز بيرين للبحوث النووية، على بعد 200 كيلومتر جنوب شرق الجزائر العاصمة، وهو «مكرس لإنتاج النظائر المشعة، والبحث العلمي، واختبار المواد، وتدريب الموظفين التقنيين والعلميين».[13]

وتخضع كلتا المنشأتين للضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية. هذا وقد اتخذت الجزائر خطوات قانونية وتنظيمية إضافية لإدارة المخاطر المصاحبة لبرنامج نووي مدني.[14] مع ذلك، لا تزال هناك مخاوف بشأن الإرهاب الإشعاعي والحوادث الإشعاعية.

التعاون الدولي والإقليمي

ما دام هناك قلق يتعلق بتهديدات الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية، فإن الجزائر لن تدخر جهدًا لتطوير التعاون الدولي والإقليمي للتصدي لهذه التهديدات. وتشمل مجالات التعاون المفيدة بشكل خاص ما يلي:

- وضع التدابير التشريعية والتنظيمية اللازمة لمنع ومكافحة المخاطر والحوادث النووية والبيولوجية والكيميائية.
- تبادل الخبرات ومشاركة المعلومات لمكافحة الإرهاب الناجم عن الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية.
- إدارة الأزمات وبناء القدرات للرد على هجوم إرهابي محتمل باستخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية.
- زيادة الوعي بأهمية ثلاثية السلامة، والأمن، والضمانات.
- تطوير قدرات دولية للتحليل الجنائي والاستجابة للأسلحة الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية.

وفي حين أن هذه المجالات قد لا تكون محور التركيز الأساسي للمنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، إلا أن تعزيز التعاون الإقليمي في مجالات النشاط هذه وحولها سيصبّ في مصلحة الأمن القومي الجزائري، وبالتالي سيكون حافزًا محتملًا للمشاركة بشكل أكبر.

10 انظر: International Atomic Energy Agency, Radiological Conditions at the Former French Nuclear Test Sites in Algeria, 200.

11 قد يشير هذا إلى: H. Jammet et al. «1978 Algerian Accident: Four Cases of Protracted Whole-Body Irradiation», in Medical Basis for Radiation Accident Preparedness, 5 .1980.

12 International Atomic Energy Agency, »Research Reactors in Africa: A Directory«، 2020، edn. https://www.iaea.org/sites/default/files/researchreactors-in-africa-2020.pdf

13 المصدر السابق.

14 انظر على سبيل المثال: التقارير المقدمة من الجزائر والمندرجة تحت قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1540. https://www.un.org/en/sc/1540/documents/AlgeriaReport27July2020.pdf

الحوافز الاقتصادية المحتملة

بالإضافة إلى حوافز الأمن القومي، هناك أيضا حوافز اقتصادية ممكنة للحد من خطر أسلحة الدمار الشامل في المنطقة وتعزيز التعاون الإقليمي وتبادل المعلومات. وعلى الرغم من أن السلطات الجزائرية قد وضعت تدابير رقابية متينة، إلا أن قطاع الطاقة الجزائري لديه عدد من نقاط الضعف أمام الهجمات الإرهابية التي يمكن أن يكون لها تأثير سلبي على الصادرات الهيدروكربونية. إن البنية التحتية الهيدروكربونية في البلاد-مثل المنطقتين البتروكيماويتين الغربية والشرقية، وحقول النفط والغاز في الجنوب (الصحراء)، فضلًا عن شبكة خطوط أنابيب النفط والغاز- هي سبب يدعو للقلق بشكل خاص؛ نظرًا للتركيز العالي للبنية التحتية والمرافق الاستراتيجية في تلك الأماكن. وتشكل هذه البنية التحتية مصدرًا مهمًا للإيرادات: وكما يشير أحد التقارير الأكاديمية، فإن «الدخل من صادرات النفط والغاز [الجزائرية] يمثل ما يصل إلى 30% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، وتغطي صادرات النفط والغاز 60% من ميزانية الدولة الجزائرية، وتأتي 96% من عائدات التصدير من غاز النفط».[15] ويمكن للتعاون على نطاق أوسع بشأن مسائل الأمن الإقليمي أن يقطع شوطا طويلا في حماية هذه البنية التحتية، كما أنه يشير إلى مبرر اقتصادي محتمل. ويمكن للتعاون على نطاق أوسع في مسائل الأمن الإقليمي أن يقطع شوطًا طويلًا في حماية هذه البنية التحتية وأن يقود إلى منطق اقتصادي محتمل من أجل تعاون أمني أوثق من خلال منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

> يمكن للتعاون على نطاق أوسع في مسائل الأمن الإقليمي أن يقطع شوطًا طويلًا في حماية البنية التحتية والمرافق الاستراتيجية وأن يقود إلى منطق اقتصادي محتمل من أجل تعاون أمني أوثق من خلال منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

كما أن توافر رواسب اليورانيوم في الصحراء الجزائرية (في تمغاوين وأبانكور وتينيف في منطقة الهقار) يشير أيضًا إلى أن تطوير محطات الطاقة النووية لا يزال خيارًا مطروحًا بين موارد الطاقة المتجددة الأخرى في المستقبل. ورغم أن هذا خيار ذو احتمالية ضئيلة، إلا أن الجزائر وقّعت منذ عام 2007 اتفاقيات تعاون نووي مع الولايات المتحدة وفرنسا وروسيا الاتحادية، كما جددت الاتفاقيات المبرمة في منتصف التسعينيات مع الأرجنتين والصين.[16] وترى الجزائر أن الطاقة النووية يجب أن تكون متاحة لجميع الدول كوسيلة للتنمية والتقدم في المجال العلمي ومجال الطاقة. من هنا، فإن من شأن الجهود الرامية إلى كبح الأنشطة النووية السلمية في المستقبل أن تثبط المشاركة في أي آلية.

وفيما يتعلق بسياسة الطاقة، قامت الجزائر بوصفها عضوًا في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) ببناء سلة طاقة تعتمد على مصادر الطاقة التقليدية مثل الغاز، والذي يعد حاليًا المصدر الرئيسي لإنتاج الكهرباء في البلاد (95%). ووفقًا للخطة العامة لوزارة الطاقة لتطوير الكهرباء (2021-2035)، من المتوقع أن يصل إنتاج الكهرباء إلى 40000 ميغاواط بحلول عام 2035، ويجب على الجزائر الاستعداد للانتقال نحو إنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. هذا يعني أن سلة الطاقة لا تلغي احتمال استخدام الطاقة النووية.

15 L. Tichý, »The Islamic State Oil and Gas Strategy in North Africa», Energy Strategy Reviews, vol 24 (2019), pp. 254-260, https://doi.org/10.1016/j.esr.2019.04.001

16 »U.S. and Algeria Sign Nuclear Cooperation Pact», New York Times, 10 June 2007, https://www.nytimes.com/2007/06/10/world/americas/10iht-nukepact.1.6074391.html; »Algeria-France: Civil Nuclear Energy Deal», Africa Research Bulletin: Economic, Financial and Technical Series, vol 44 (2008), 17621A-17620C, https://doi.org/10.1111/j.1467-6346.2007.01314.x; and »Talks on Algerian Nuclear Power Aspirations Begin Soon», World Nuclear News, 29 February 2016, https://www.world-nuclear-news.org/NP-Talks-on-Algerian-nuclear-power-29021602-aspirationsbegin-soon.html

خطوات ممكنة للتقدم

فيما يتعلق بالخطوات المستقبلية، يمكن أن توفر مشاركة المعلومات والتبادلات الإقليمية أساسًا مفيدًا لبناء العلاقات في جميع أنحاء المنطقة. فعلى سبيل المثال، أنشأت الجزائر في أواخر سبتمبر 2010 مركزًا إقليميًا في الجزائر العاصمة يجمع بين دول منطقة الساحل لمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله من خلال مشاركة المعلومات وتبادل الخبرات حول مكافحة جرائم الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية، وغيرها من الجرائم العابرة للحدود، ويمكن أن يكون هذا نموذجًا للتعاون الأوسع نطاقًا عبر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وخارجها.

هذا ويمكن إيجاد أرضية خصبة للتبادل والتعاون البنّائين من خلال إنشاء روابط بين المجتمعات المحلية، مثل المجتمعات العلمية والتجارية والصناعية والمنظمات غير الحكومية والأفراد غير الحكوميين، من أجل بناء الثقة وتعزيز ثقافة الأمن والسلامة. وفي هذا الصدد، تظل الدبلوماسية العلمية أساسية لزيادة الوعي وبناء القدرات الإقليمية حول التهديدات النووية وغيرها من تهديدات أسلحة الدمار الشامل، وأهمية ثلاثية السلامة والأمن والضمانات، ونزع السلاح وعدم الانتشار.

صفحة فارغة عمداً

مصر

استثمار دبلوماسي في المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط ذو تاريخ طويل

كريم حجاج



© alamy.com



مقدمة

طرحت مصر قضية أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط في جدول الأعمال الدولي لأول مرة عندما شاركت مع إيران في رعاية قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة لعام 1974، والذي يدعو إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في المنطقة. ومنذ ذلك الحين، أخذت مصر على عاتقها قضية نزع السلاح الإقليمي كركيزة أساسية لدبلوماسيتها الإقليمية والدولية، وكان قرار عام 1974 هو الأول في سلسلة من المبادرات الدبلوماسية المصرية التي سعت إلى التصدي لخطر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

وقد مرّت الجهود التي بذلتها مصر على مدى عقود للنهوض بقضية ضبط التسلح الإقليمي بمحطّات هامة: مبادرتها لعام 1990 لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط؛ ومشاركتها الفاعلة في عملية ضبط التسلح والأمن الإقليمي (1992-1995)؛ والضغط الدبلوماسي وراء اعتماد قرار الشرق الأوسط كجزء من تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى في عام 1995، وجهود المناصرة القوية التي بذلتها القاهرة لاحقًا حول هذه القضية خلال عملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ ودعمها لعقد مؤتمر دولي حول إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. باختصار، كانت الدبلوماسية المصرية جزءًا لا يتجزأ من كل عملية دبلوماسية رئيسية تتعلق بقضية أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط كضرورة أمنية وطنية وإقليمية

تستند الدبلوماسية المصرية إلى قناعة مصر بأن أسلحة الدمار الشامل أصبحت سمة بارزة على نحو متزايد في المشهد الأمني في الشرق الأوسط، كما يتضح من انتشارها في المنطقة على مدى نصف القرن الماضي: برنامج العراق واسع النطاق لأسلحة الدمار الشامل، والذي انكشف في أعقاب حرب الخليج الأولى؛ وبرنامج العراق واسع النطاق لأسلحة الدمار الشامل، الذي انكشف في أعقاب حرب الخليج الأولى؛ وبرنامج ليبيا الناشئ لأسلحة الدمار الشامل، والذي تم تفكيكه عام 2003 تحت ضغط غربي؛ ومحاولات الجمهورية العربية السورية طويلة الأمد لإنشاء مفاعل نووي غير معلن عنه (بمساعدة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، حسبما ورد) واحتفاظها بأكبر ترسانة من الأسلحة الكيميائية في العالم حتى انضمامها إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية عام 2013، بعد استخدامها المتكرر لهذه الأسلحة في الحرب الأهلية السورية؛ والبرنامج النووي المتطور لجمهورية إيران الإسلامية الذي يشمل معظم مراحل دورة الوقود النووي، مما أدى إلى اقتراب إيران من الوصول إلى العتبة النووية. وقد تكشفت كل تلك التطورات في ظل قدرة إسرائيل غير المعلنة على صنع الأسلحة النووية، والتي يعود تاريخها إلى أوائل الخمسينات، مما يجعلها أول حالة من الانتشار الأفقي خارج سياق الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية المعترف بها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وقد أخذت مصر خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل بالاعتبار ضمن حساباتها الأمنية طويلة الأجل، استنادًا إلى ثلاثة اعتبارات رئيسية. أولًا، أدى انتشار قدرات أسلحة الدمار الشامل إلى تفاقم الاختلال في توازن القدرات العسكرية الإقليمية، وقدرة إسرائيل النووية هي المظهر الأكثر وضوحًا لهذا الاختلال، ولكنه ليس المظهر الوحيد. وتشير الأمثلة العديدة المذكورة أعلاه على انتشار أسلحة الدمار الشامل في المنطقة إلى أن استدامة التفاوت العسكري يدفع بالشرق الأوسط نحو مستويات أعلى من التسلح، بما في ذلك انتشار كل فئات أسلحة الدمار الشامل تقريبًا.

ثانيًا، برزت أسلحة الدمار الشامل بشكل أكبر في النزاعات المسلحة في المنطقة وساحات التنافس الأمني الإقليمي، والتي تورطت مصر في الكثير منها بشكل مباشر وغير مباشر: الحرب العراقية الإيرانية؛ وحرب الخليج الأولى، والصراع العربي الإسرائيلي، وأمن دول الخليج العربي، وليبيا - التي تشكل العمق الاستراتيجي الغربي لمصر.

أخيرًا، وفي غياب عملية ضبط تسلح إقليمية قابلة للاستمرار، تم التصدي لتحديات الانتشار المتكررة هذه بشكل حصري تقريبًا من خلال استخدام القوة العسكرية أو الدبلوماسية القسرية.[1]

1 من الأمثلة على استخدام القوة العسكرية: قصف إسرائيل لمفاعل أوزيراك العراقي في عام 1981، وقصف قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة للعراق عام 1991؛ وقصف إسرائيل عام 2007 للمفاعل النووي السوري في منطقة الكبر؛ والاستهداف المتكرر للمجمع النووي الإيراني من خلال الهجمات الإلكترونية والتهديد باستخدام القوة. ومن الأمثلة على الدبلوماسية القسرية: نزع سلاح العراق قسريًا تحت إشراف اللجنة الخاصة للأمم المتحدة بعد حرب الخليج الأولى؛ وقرار ليبيا بالتخلي عن برامجها لأسلحة الدمار الشامل في عام 2003، وانضمام سوريا عام 2013 إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

هذا اللجوء المتكرر للانتشار العسكري المضاد والتهديد بالقوة لم يفشل في التصدي لتحدي عدم الانتشار في المنطقة فحسب، بل إنه لا يزال يشكل تهديدًا دائمًا للاستقرار الإقليمي كذلك.

هذا اللجوء المتكرر للانتشار العسكري المضاد والتهديد بالقوة لم يفشل في التصدي لتحدي عدم الانتشار في المنطقة فحسب، بل إنه لا يزال يشكل تهديدًا دائمًا للاستقرار الإقليمي كذلك.

بالنسبة إلى مصر، شكّل هذا التوجه المتصاعد نحو الانتشار في المنطقة تهديدًا أمنيًا متناميًا ومتشعبًا. وتستند السياسة الأمنية المصرية تقليديًا إلى الربط بين مصالح أمنها القومي والبيئة الأمنية الإقليمية الأوسع نطاقًا، وهذا الارتباط هو ما أثار حساسية عميقة تجاه التهديد الذي يشكله انتشار أسلحة الدمار الشامل في المنطقة، سواء بالنسبة للأمن القومي المصري أو للاستقرار العام في المنطقة، وتعكس أصول اقتراح مصر لتوسعة المنطقة عام 1990 هذا الربط بوضوح. هذا وكانت الفترة التي سبقت حرب الخليج الأولى عام 1991، والتي تبادلت فيها العراق وإسرائيل تهديدات وتهديدات مضادة باستخدام أسلحة الدمار الشامل، نذيرًا واضحًا على اقتران هذه الأسلحة بالصراعات المتصاعدة في المنطقة.

وقد كانت الحاجة الملحة إلى التصدي لهذا التحدي المستمر والمتنامي للأمن الإقليمي هي العامل المحرك وراء النشاط الدبلوماسي المصري. ويستند نهج مصر في هذا الصدد إلى ثلاثة مبادئ أساسية: الأول هو ربط الشرق الأوسط بالنظام العالمي لعدم الانتشار، وسيتم هذا بشكل رئيسي من خلال تحقيق عمومية معاهدة عدم الانتشار في الشرق الأوسط وعلى عالمياً. يتطلب ذلك بدوره انضمام إسرائيل إلى المعاهدة كدولة غير حائزة للأسلحة النووية، كونها المالك الوحيد للأسلحة النووية في المنطقة. أما المبدأ الثالث فهو إطار إقليمي شامل مبني على المعاهدات، يقوم على التزامات متبادلة ونظام تحقق متعدد الطبقات يجمع بين التحقق الإقليمي والدولي، من شأنه التعامل مع جميع فئات أسلحة الدمار الشامل. هذا ومن شأن النهج الشامل أن يعزز أمن جميع دول المنطقة، بما فيها إسرائيل، مع تحقيق «الأمن الإقليمي بأقل مستوى ممكن من التسلح والقوات العسكرية».[2]

نظرة متمعنة: أسباب أقل للتفاؤل

بالنظر إلى كل هذه المساعي، يتضح أن العائد على الاستثمار الدبلوماسي المصري المستمر منذ عقود مختلط بالتأكيد. ولعل أهم إنجاز هو أن اقتراح مصر بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط -مبادرتها المميزة في هذا الصدد- قد تم تبنيه بالإجماع الآن من قِبل المجتمع الدولي باعتباره المرجع النهائي للجهود الدبلوماسية الهادفة إلى التصدي لتحدي الانتشار النووي في المنطقة. علاوة على ذلك، وبعد محاولات متكررة لإنشاء عملية تفاوض مستدامة لتحقيق هذا الهدف، يوجد اليوم مؤتمر دولي بتكليف من الجمعية العامة للأمم المتحدة وتحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة.

2 كانت هذه الصياغة المحددة عنصرًا أساسيًا في موقف مصر، كما عبّر عنه نبيل فهمي وزير الخارجية المصري السابق وكبير المفاوضين في محادثات لجنة ضبط التسلح والأمن الإقليمي. كما تم الاتفاق أيضًا على الصياغة أيضًا في مسودة البيان الختامي للجنة ضبط التسلح والأمن الإقليمي. انظر: Nabil Fahmy, Egypt's Diplomacy in War, Peace and Transition (New York: Palgrave Macmillan, 2020), p. 116.

وعلى الرغم من نجاح مصر في نقل عملية المنطقة إلى المستوى الدولي، إلا أن التقدم المحرز حتى الآن نحو تحقيق هدف منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل كان محدودًا، إن لم يكن ضئيلًا. وبعيدًا عن اعتماد الإطار الشامل في صميم الرؤية المصرية، فإن العديد من الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لوقف موجة الانتشار الإقليمي قد استرشدت بنهج مخصص ومتدرج، يركز على مشاكل الانتشار الفردية على أساس كل حالة على حدة، وخطة العمل الشاملة المشتركة حول برنامج إيران النووي ما هي إلا أحدث مثال على ذلك.

بيد أن العقبة الرئيسية أمام إحراز تقدم معتبر حول مفهوم المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل هي رفض إسرائيل المتزمت للمشاركة في أي شكل من أشكال عملية نزع السلاح الإقليمية أو الدولية، وإصرارها بدلًا من ذلك على الحاجة إلى تحقيق سلام كامل مع جيرانها قبل التفكير في اتخاذ أي خطوات في هذا الصدد، وهو النهج الذي أصبح يُشار إليه باسم «الممر الطويل». وفيما تؤكّد إسرائيل دعمها الرسمي للمنطقة مرارًا وتكرارًا، إلا أن موقفها يحول دون تحقيقها.

نتيجة لذلك، لم يستفد الشرق الأوسط من عملية مستدامة لضبط التسلح. وفي غياب أي تقدم معتبر نحو إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، استمر التوجه نحو الانتشار في المنطقة بلا رادع إلى حد كبير. تشهد على ذلك أزمات الانتشار العديدة التي عصفت بالشرق الأوسط: العراق (1991-2003)، وليبيا (2001)، وسوريا (2007، 2013-2014)، وإيران (منذ عام 2000)، وقد تمت معالجتها كلها إما عن طريق الدبلوماسية القسرية أو استخدام القوة العسكرية.

التحدي المتمثل في تحفيز الآخرين

بعد أن التزمت مصر بفكرة المنطقة استنادًا إلى مفهوم واضح للأمن القومي يركز على خطر أسلحة الدمار الشامل، كان التحدي الذي تواجهه هو تحفيز الآخرين، خاصة إسرائيل، على المشاركة في عملية جادة لضبط التسلح. إن المفهوم الأساسي وراء اقتراح مصر لمنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل هو الحاجة إلى تحقيق مستويات أعلى من الأمن لجميع دول المنطقة من خلال الحد من التهديد الذي تشكله أسلحة الدمار الشامل والقضاء عليه في نهاية المطاف. بيد أن سياسة إسرائيل تستند إلى نهج يتعارض تمامًا مع هذا المنطق: فضرورة الحفاظ على حالة من الاختلال العسكري الساحق لصالحها -بما في ذلك احتكارها للقدرات النووية- هي ما دفع إسرائيل إلى رفض الخطوات العملية نحو إنشاء المنطقة.

وقد أدركت مصر منذ فترة طويلة التحدي المتمثل في التعامل مع المخاوف الأمنية الإسرائيلية من أجل تحفيز مشاركتها البناءة في عملية منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل. وكان توسيع نطاق مفهوم المنطقة ليشمل حظر جميع أسلحة الدمار الشامل، بدلًا من حظر الأسلحة النووية فقط، خطوة هامة في هذا الاتجاه. وقد شاركت مصر خلال لجنة ضبط التسلح والأمن الإقليمي (ACRS) في مفاوضات حول تدابير بناء الثقة الإقليمية - وهي



© IAEA/Dean Calma

قضية ذات أولوية بالنسبة لإسرائيل، وكان عدم إحراز تقدم في أي أجندة ذات مغزى لضبط التسلح النووي وأسلحة الدمار الشامل الاخرى هو ما أدى إلى انهيار العملية عام 1995. لقد كان رفض إسرائيل المتعنت للتعامل مع قضية الأسلحة النووية بالذات محبطًا لمصر، وأدى إلى قرارها بتناول هذه المسألة في المؤتمر القادم للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 1995 لاستعراض المعاهدة وتمديدها.

من الجدير بالذكر أن مصر قد سعت في الآونة الأخيرة إلى التوفيق بين إصرار إسرائيل على اتباع نهج الأمن الإقليمي أولًا وبين الهدف المتمثل في بدء مفاوضات موضوعية حول اقتراح المنطقة، وذلك كجزء من المشاورات غير الرسمية التي جرت في غليون وجنيف في الفترة ما بين 2013-2014، والتي عقدها الميسر المعين من قبل الأمم المتحدة للمؤتمر الدولي المعني بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل والدول الثلاث المودعة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. فمن أجل تسهيل عقد الدورة الأولى لمؤتمر إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط عام 2019، أعربت مصر عن استعدادها لمناقشة قضية الأمن الإقليمي؛ على أمل أن يوفر ذلك حافزًا كافيا لمشاركة إسرائيل.

إن عقد المؤتمر دون مشاركة إسرائيل (أو الولايات المتحدة، نظرًا إلى توافق موقف واشنطن من المنطقة بشكل متزايد مع موقف إسرائيل) يعكس الصعوبة المتأصلة في إدماج إسرائيل ضمن عملية المنطقة.

هذا وقد يثبت في نهاية المطاف أنه لا يمكن التوفيق بين موقف إسرائيل وبين اتباع نهج قابل للتطبيق لضبط التسلح ونزع السلاح لإنشاء المنطقة، حيث إن إسرائيل أسست سياستها الأمنية الوطنية على مبدأ الأمن المطلق. لكنّ

ذلك لا يعني أن موقف إسرائيل هو العقبة الوحيدة في هذا الصدد، فسعي إيران إلى امتلاك قدرة نووية كامنة وتزايد اهتمام العديد من بلدان المنطقة بالحصول على قدرات دورة الوقود النووي يشكلان تحديين هائلين أيضًا.

رسم مسار إلى الأمام

في مواجهة هذه التحديات، هناك حاجة واضحة إلى إعادة التفكير في جوانب اقتراح المنطقة من حيث المضمون والعملية والسياسة. هذا وقد تمثل عملية المؤتمر المعني بإنشاء المنطقة والذي ترعاه الأمم المتحدة أهم معلم إجرائي منذ تبني القرار حول الشرق الأوسط كجزء من مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 1995 لاستعراض المعاهدة وتمديدها. وينص قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، الذي تم عقد المؤتمر بموجبه، صراحة على أن «المؤتمر يهدف إلى وضع معاهدة مفصلة ملزمة قانونيًا لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، على أساس ترتيبات تتوصل إليها دول المنطقة بشكل حر».[3] وهكذا، توفر عملية المؤتمر فرصة نادرة للحوار البنّاء لصياغة الجوانب التقنية والقانونية والمؤسسية المعقدة لاقتراح المنطقة.

ومما لا شك فيه أن قرار إسرائيل والولايات المتحدة بمقاطعة المؤتمر يشكل انتكاسة، بيد أن غياب إسرائيل الطوعي لا ينبغي أن يوقف العمل الجوهري للمؤتمر: وضع إطار تعاهدي مفصّل بشأن المنطقة. وحتى عندما يتعلق الأمر بمسألة دخول المعاهدة حيز التنفيذ، فإن سجل اتفاقيات ضبط التسلح (بما في ذلك تلك المعنية بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية) يكشف أن مثل هذه العمليات يمكن أن تمضي قدمًا من دون مشاركة دول رئيسية. والواقع أن الأحكام المعقدة التي دخلت حيز التنفيذ في معاهدة تلاتيلولكو عام 1967، والتي أنشأت منطقة خالية من الأسلحة النووية في أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، سمحت للخصمين النوويين في المنطقة -الأرجنتين والبرازيل- بالانضمام إليها بعد عقود من الزمن. هذا وقد انضمت الصين إلى معاهدة عدم الانتشار على الرغم من عدم مشاركتها في مفاوضات المعاهدة، فيما تأخرت جنوب أفريقيا في الانضمام إلى عملية التفاوض حول معاهدة بليندابا التي تم بموجبها إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا - فقد شاركت في الجولة الأخيرة من المفاوضات بعد قرارها بتفكيك برنامج الأسلحة النووية الخاص بها. وتوفر هذه الأمثلة سوابق مهمة لعدم جعل عملية المنطقة في الشرق الأوسط رهينة لقرارات المشاركين الرئيسيين، بمن فيهم إسرائيل، على أمل أن يسمح أي تغيير مستقبلي في الظروف بمشاركتها.

وبالتوازي مع مداولات المؤتمر، هناك حاجة إلى المزيد من العمل لمواصلة تطوير وصقل الجوانب المفاهيمية للمنطقة. وقد غطت الوكالة الدولية للطاقة الذرية والعديد من مراكز البحوث الكثير من المجالات المتعلقة بذلك

3 قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 546/73، 22 ديسمبر 2018، https://undocs.org/A/73/49 (المجلد الثاني)، الصفحة 23، الفقرة (أ)'2'.

مسبقًا، مع التركيز بصفة خاصة على متطلبات التحقق في المنطقة. مع ذلك، يمثل مفهوم المنطقة تحديًا مفاهيميًا فريدًا من نوعه. وخلافًا للمناطق الخالية من الأسلحة النووية الموجودة حاليًا، فإن منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل هي سابقة من حيث إنها تسعى جاهدة إلى أن تشمل جميع فئات أسلحة الدمار الشامل، وبالتالي فهي تفرض مجموعة من المتطلبات أكثر تطلبًا وشمولًا. تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى ظهور العديد من المبادرات غير الرسمية التي تصدت لهذا التحدي، أبرزها من جانب فريق من الخبراء الإقليميين الذين صاغوا مشروع معاهدة حول إنشاء المنطقة.[4] وينبغي تشجيع ودعم هذه المبادرات وما يشابهها.

يمكن أن تتخذ تدابير بناء الثقة شكل إخطار مسبق بالمناورات العسكرية أو التعاون في مجال البحث والإنقاذ البحريين، فيما قد تشمل التدابير التصريحية توفير الشفافية بشأن مخزونات المواد الانشطارية، وإعادة تأكيد الالتزامات السياسية بهدف إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، أو إعلانات النوايا للامتناع عن استهداف المرافق النووية في المنطقة.

ومما لا شك فيه أن بناء الثقة بين دول المنطقة للمشاركة بشكل بنّاء أكثر في عملية المنطقة يشكّل تحديا هائلًا. وتوفر عملية ضبط التسلح والأمن الإقليمي سابقة مهمة وصل فيها التقدم المحرز بشأن تدابير بناء الثقة الإقليمية إلى مرحلة متقدمة، على الرغم من أنه لم يتم اعتمادها في النهاية نظرًا لعدم إحراز أي تقدم حول أجندة نزع أسلحة الدمار الشامل نتيجة لموقف إسرائيل.[5] وإذا ما تم إحراز تقدم كافٍ في سياق مؤتمر الأمم المتحدة المعني بإنشاء المنطقة (على سبيل المثال، سواء على شكل وضع جوانب رئيسية من معاهدة المنطقة تتعلق بنزع السلاح النووي وتدابير التحقق النووي أو من حيث مشاركة الولايات المتحدة البنّاءة بدرجة أكبر في عملية المؤتمر)، فإن ذلك يمكن أن يمهد الطريق لبدء مناقشات إقليمية بين مجموعة محدودة من الدول بشأن أجندة تدابير بناء الثقة، ربما بدعم من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. ويمكن أن تشمل هذه الأجندة تدابير بناء الثقة التشغيلية والتدابير التصريحية. ويمكن أن تتخذ تدابير بناء الثقة شكل إخطار مسبق بالمناورات العسكرية أو التعاون في مجال البحث والإنقاذ البحريين، فيما قد تشمل التدابير التصريحية توفير الشفافية بشأن مخزونات المواد الانشطارية، وإعادة تأكيد الالتزامات السياسية بهدف إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، أو إعلانات النوايا للامتناع عن استهداف المرافق النووية في المنطقة.

وعلى الرغم من أن الظروف الأمنية الإقليمية الحالية قد تكون أقل ملاءمة لهذا النهج، إلا أنه ثمة تطورين مهمين يوفران أساسًا للتفاؤل الحذر: الإحياء المحتمل لخطة العمل الشاملة المشتركة والاتفاقيات الإبراهيمية.

إن استئناف الولايات المتحدة والمجتمع الدولي لمشاركتهم مع إيران من أجل إحياء خطة العمل الشاملة المشتركة يأخذ في الاعتبار البعد الأمني الإقليمي.[6] وقد كان النهج الذي اتبعته إدارة الرئيس باراك أوباما في الولايات المتحدة هو عزل المخاوف الأمنية الإقليمية عن عملية التفاوض التي تجريها مجموعة الـ P5+1الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن وألمانيا (مع إيران بشأن برنامجها النووي، الأمر الذي أثار معارضة إقليمية قوية للاتفاق. في المقابل، يفترض فريق السياسة الخارجية في الإدارة الجديدة للرئيس جو بايدن أن

4 انظر مشروع المعاهدة الذي أعدته مبادرة منظمة معاهدة الشرق الأوسط، https://www.wmdfree.me/home/draft-treaty/

5 تم تنظيم عملية ضبط التسلح والأمن الإقليمي حول «سلتين»: تشغيلية ومفاهيمية. وقد شكّلت أجندة تدابير بناء الثقة عنصرًا مهمًا من عناصر سلة العمليات، وركزت على مسائل من قبيل الحوادث في البحر، وبعثات البحث والإنقاذ المشتركة، والإخطار المسبق بالمناورات العسكرية، وإنشاء مراكز أمنية إقليمية.

6 Daniel Benaim and Jake Sullivan. »America's Opportunity in the Middle East», Foreign Affairs, May 2020.

المفاوضات حول برنامج إيران النووي تتطلب المضي قدمًا مع مسار موازٍ مهما كان تعريفه غامضًا، من شأنه التعامل مع المخاوف الأمنية الإقليمية لشركاء الولايات المتحدة الإقليميين. وإذا ما تحقق هذا النهج بالفعل، فمن المحتمل أن يرسي الأساس لإجراء حوار إقليمي أوسع نطاقًا بشأن العلاقة بين ضبط التسلح الإقليمي والأمن الإقليمي، مع تعزيز كل منهما للآخر بشكل إيجابي، بدلًا من النظر إليهما على أنهما متعارضان.

٦

تقدم عملية مؤتمر الأمم المتحدة حول المنطقة فرصًا مواتية بالتوازي مع التحولات الأخيرة في المشهد الأمني الإقليمي، والتي يمكن أن توفر حافزاً متجددًا لدول المنطقة والجهات الفاعلة الدولية الرئيسية المشاركة في عملية المنطقة لاستعادة الزخم نحو إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

هذا وينبغي على الدول التي تتألف منها مجموعة الـ 1+P5 ودول المنطقة البدء في التفكير بشكل بنّاء حول كيفية اغتنام فرصة تجديد المشاركة في خطة العمل الشاملة المشتركة لتشكيل العملية الدبلوماسية في هذا الاتجاه. ويمكن أن تكون خطة العمل الشاملة المشتركة المتجددة، والتي تركز حصرًا على برنامج إيران النووي، إطارًا قائما بذاته ناتجًا عن نهج مخصص لمواجهة تحديات منع الانتشار النووي في المنطقة؛ أو يمكن الاستفادة منها للانخراط في نهج إقليمي أوسع نطاقًا وأكثر شمولًا للتصدي لخطر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

التطور الإقليمي الرئيسي الثاني هو الاتفاقيات الإبراهيمية. وفي حين أنه لا يزال من السابق لأوانه تقييم تأثير الاتفاقيات على قضية السلام العربي الإسرائيلي والأمن الإقليمي، إلا أن دائرة تطبيع العلاقات العربية الإسرائيلية الآخذة بالتوسع يمكن أن توفر لدول المنطقة شيئًا من الثقة في قدرتها على الانخراط في خطوات مبدئية على الأقل نحو تدابير بناء الثقة الإقليمية وضبط التسلح. وينبغي على وجه الخصوص توفير حافز أكبر لإسرائيل للانخراط بشكل بنّاء أكثر في عملية المنطقة، كون الاتفاقيات الإبراهيمية تشير إلى أن المنطقة قد خطت خطوات كبيرة على نهج «الممر الطويل».

إن أجندة الأمن الإقليمي وضبط التسلح في الشرق الأوسط تمر حاليًا بمرحلة من التقلب، مما سيطرح تحديات، ولكنه سيوفر كذلك فرصًا لعملية المنطقة. وتكمن التحديات في أن استمرار الافتقار إلى الالتزام من جانب دول المنطقة، ولا سيما إسرائيل، والتوجه نحو الانتشار، ومن ذلك استمرار إيران مؤخرًا في تطوير برنامجها النووي للوصول إلى امتلاك قدرة نووية، يهددان بالحيلولة دون التوصل إلى الهدف المتمثل في إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، أو ربما تقويض ذلك الهدف بالكامل. هذا وتُقدم عملية مؤتمر الأمم المتحدة حول المنطقة فرصًا مواتية بالتوازي مع التحولات الأخيرة في المشهد الأمني الإقليمي، والتي يمكن أن توفر حافزاً متجددًا لدول المنطقة والجهات الفاعلة الدولية الرئيسية المشاركة في عملية المنطقة لاستعادة الزخم نحو إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وينبغي أن تكون ضرورة عكس اتجاهات الانتشار في الشرق الأوسط حافزًا كافيًا لجميع بلدان المنطقة والمجتمع الدولي لإعادة الالتزام بتحقيق هذا الهدف.

إيران

المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط: فرصة للحوار الإقليمي

ناصر هاديان





© Office of the President of Iran

لا ينبغي الاستهانة بتأثير الخطاب التهديدي من إيران والولايات المتحدة وإسرائيل، إذ أنه يرسخ المواقف ويحدّ من قدرة جميع الأطراف على المناورة من دون المخاطرة بأن يُنظر إليها على أنها ترضخ لخصم.

مقدمة

تؤيد جمهورية إيران الإسلامية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط منذ وقت طويل، بل إن إيران في الواقع كان أول بلد يروج للفكرة في الجمعية العامة للأمم المتحدة.[1] ولطالما كان موقف الحكومة الإيرانية هو أن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الخليج الفارسي ومنطقة الشرق الأوسط الأوسع نطاقًا هو هدف منشود ومفيد لتحقيق وتعزيز الأمن الوطني والإقليمي. ويوضح هذا المقال أسباب إيران وأهدافها وراء هذا الموقف، ووجهات نظرها حول ديناميات عدم الانتشار وضبط التسلح الإقليمية، فضلًا عن الدوافع والحوافز (أو غيابها) وراء مشاركة إيران في اقتراح إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

مواقف وأولويات إيران الأمنية

في الوقت الحاضر، لا تزال الولايات المتحدة الأمريكية تشكل التهديد الرئيسي لإيران، تليها إسرائيل. وترجع المخاوف بشأن إسرائيل والولايات المتحدة إلى تفوقهما العسكري، إلى جانب خطابهما التهديدي ضد إيران الذي يضطر إيران إلى الرد عليه بالمثل، وبالتالي إدامة التصعيد. ولا ينبغي الاستهانة بتأثير هذا الخطاب؛ إذ أنه يرسخ المواقف ويحدّ من قدرة كلا الجانبين على المناورة من دون المخاطرة بأن يُنظر إليهما على أنهما يرضخان لخصم.

وتشمل التهديدات الأخرى الفوضى في المنطقة بما في ذلك الإرهاب، والنظام العالمي المتغير، وبعيدًا في المرتبة الخامسة المملكة العربية السعودية. مع ذلك، فإن التعاون الأمني الوثيق بين الولايات المتحدة والدول العربية في الخليج الفارسي يعقّد علاقات الأخيرة مع إيران بسبب التفوق العسكري للولايات المتحدة الذي يتجلى في مظاهر واضحة، ليس أقلها إبحار السفن الأمريكية في الخليج الفارسي. إن تهديد الدول الجديدة المسلحة نوويًا في المنطقة ليس مصدر قلق ملحّ في الوقت الحالي، إلا أنه من شأنه أن يتغير إذا قررت دولة

1 الجمعية العامة للأمم المتحدة، بيان إيران أمام الجمعية العامة، الجلسة 1857، 1 أكتوبر 1970، https://unidir.org/sites/default/files/11-2020/A_E.pdf_1857.PV



واحدة أو أكثر في المنطقة تغيير الوضع الراهن. وقد تمحورت سياسة إيران لمواجهة مثل هذه التهديدات حول تطوير قدرات محلية للردّ والردع.

ويرى صانعو السياسات والنخب في إيران أن موقفنا وإستراتيجيتنا دفاعية إلى حد كبير، إذ تنشط إيران في المنطقة من أجل تكوين قوة رادعة فعالة ضد إسرائيل، وبالتالي ضد الولايات المتحدة. الردع بطبيعته هو موقف دفاعي، وموقف إيران الحالي في المنطقة لا يهدف إلى استعراض قوتها. ببساطة، إن الأطروحة التوجيهية الكامنة وراء استراتيجية إيران هي أن تغير الحسابات (من جانب الخصم) سيؤدي إلى تغيير في السلوك. ومن خلال إقناع هؤلاء الخصوم بأن إيران يمكن أن تمتلك قدرات عسكرية -تقليدية وغير متكافئة على حد سواء- يمكنها التسبب بأضرار جسيمة، فإنها تأمل في تغيير حساباتهم.

الحوافز والمثبطات والحوافز المفقودة

هناك العديد من الحوافز للمشاركة الإيرانية في مبادرات المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. أولًا وقبل كل شيء، من شأن وجود منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ذات مصداقية أن يخدم المصالح الأمنية الوطنية (والإقليمية) لإيران من خلال القضاء على تهديد أسلحة الدمار الشامل في أيدي الخصوم الإقليميين. وهذا التهديد بأسلحة الدمار الشامل ليس مفهومًا مجردًا بالنسبة لإيران؛ فقد قتلت الأسلحة الكيميائية العراقية الآلاف من الجنود والمدنيين الإيرانيين في الثمانينيات من القرن الماضي. وهكذا، فمن شأن وجود منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ذات مصداقية أن يقلل من خطر الأسلحة الكيميائية أو البيولوجية أو النووية في أيدي الخصوم الإقليميين أو الجماعات الإرهابية، ومن الواضح أن الحد من هذا التهديد يصب في مصلحة الأمن القومي الإيراني.

كما يمكن لترتيب قابل للتحقق لمنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل أن يخدم مصالح الأمن القومي الإيراني على المدى الطويل، من خلال الحد من التصور بأن إيران تشكل تهديدًا بأسلحة الدمار الشامل للمنطقة. وكما ذُكر أعلاه، فإن موقف إيران في المنطقة هو موقف دفاعي دون أي طموحات توسعية لاستعراض قوتها. ومع ذلك، فإن تصور وجود تهديد إيراني بأسلحة الدمار الشامل قد أدى إلى توتر العلاقات مع البلدان المجاورة، ويمكن أن يؤدي تصور التهديد هذا إلى حشد عسكري مزعزع للاستقرار أو إلى تحفيز الاستثمار في التحوط النووي من قِبل الدول المجاورة. إضافة إلى ذلك، قد يدفع تصور التهديد الإيراني دول المنطقة إلى السعي نحو تكوين علاقات أوثق مع الولايات المتحدة.

إن المشاركة النشطة والجادة في مفاوضات المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط والالتزام بالاتفاق الناتج -مع آلية تحقق فعالة تشمل التزامات متساوية وعمليات تفتيش متبادلة- يمكن أن تهدئ المخاوف التي من شأنها أن تحفّز الحشد العسكري. وقد يحدّ هذا أيضًا من حاجة الدول المجاورة إلى السعي نحو التعاون العسكري مع الولايات المتحدة ضد إيران، وبالتالي الحدّ من تواجد القوات الأمريكية في المنطقة.

مشكلة الشرق الأوسط كمفهوم

ومع ذلك، يعتقد هذا المؤلف أن إيران لديها أيضًا مثبطات تحول دون مشاركتها في مفهوم المنطقة كما هو اليوم. ومن المؤكد أن هناك العديد من الأسباب الوجيهة لتفسير إحباط الجهود الرامية إلى إنشاء المنطقة، لكنّ هذا المؤلف قد يجادل بأن العامل الأكثر أهمية وراء عدم إحراز تقدم يمكن أن يُعزى إلى مفهوم «الشرق الأوسط» الدارج ذاته. إن التفكير الذي يتعدى التقارب الجغرافي أو تفكيك مفهوم الشرق الأوسط بحيث يتوافق بشكل أوثق مع المخاوف الأمنية للدول يمكن أن يفتح الطريق نحو التقدم.

إن المنطق وراء تسمية الشرق الأوسط وترسيم حدوده هو نتاج أشخاص كانوا جالسين في أوروبا الغربية أو في سفنهم وراحوا يتطلعون إلى الشرق. وهكذا، تم إطلاق اسم الشرق الأدنى على الشرق «الأقرب»، فيما تمت تسمية المناطق الأبعد من ذلك بالشرق الأوسط والشرق الأقصى. وهكذا، كان منطق الترسيم والتسمية يستند بشكل كامل إلى المنظور الجغرافي لأولئك الموجودين في الغرب، بلا أي اعتبار للديناميات الأمنية والاقتصادية والثقافية داخل المنطقة.

من هنا، ينبغي أن ننظر في أطر نظرية مختلفة توفر لنا طرقًا أخرى لا تقتصر على الجغرافيا لوضع المفاهيم. على سبيل المثال، يمكن استخدام مفهوم باري بوزان للمجمعات الأمنية لمساعدتنا على التوصل إلى تعريف وتصور بديلين يتضمنان الأبعاد الأمنية بالإضافة إلى الجغرافية.[2] على سبيل المثال، يرتبط أمن إيران ارتباطًا وثيقًا بباكستان وتركيا أكثر مما يرتبط بالأردن أو المغرب. هذا ولا يزال القلق في طهران قائمًا، ليس فقط بشأن البلدان التي ترتبط بها جغرافيًا، بل أيضًا بشأن العوامل الأمنية والاقتصادية. ومن غير المرجح أن

2 Barry Buzan, »Regional Security Complex Theory in the Post-Cold War World«, in *Theories of New Regionalism*, eds F. Söderbaum and T.M. Shaw, International Political Economy Series, Palgrave Macmillan, London, 2003, https://doi.org/10.1057/9781403938794_8



© UN Photo/Yutaka Nagata

يكون الاستمرار في نفس المفهوم للمنطقة والنهج نفسه أمرًا مثمرًا - حيث تواصل مصر قيادة عملية المنطقة التي تعطي الأولوية فقط لأولوياتها الأمنية والتي تركز فقط على الترسانة النووية الإسرائيلية، أو حيث تعطي ليبيا وتونس وغيرهما الأولوية لأمنهما ومصالحهما الخاصة ضد المصالح الإيرانية أو على الرغم منها- لذا، فإن إعادة صياغة مفهوم الشرق الأوسط قد يكون أمرًا مثمرًا.

ومع ذلك، فمن غير المرجح أن تدفع إيران رسميًا نحو تغيير من هذا النوع في ترسيم حدود المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وبصفتها الراعي المشارك لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة لعام 1974 حول إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، لا تريد إيران أن يُنظر إليها على أنها تتراجع عن دعمها للمنطقة من خلال تقديم اقتراح قد تعتبره دول أخرى مقوضًا للعملية. ومن الناحية العملية أيضًا، سيكون الترسيم الجديد أشبه بمحو لجميع الإنجازات التي حققتها العملية حتى الآن.

تشكيل مجموعة أصغر لبدء المحادثات

إن أردنا الإبقاء على المفهوم القديم للشرق الأوسط على المستوى التشغيلي، فمن العملي أكثر استخدام شكل مختلف. وقد يكون للبدء بمجموعة أصغر من البلدان المتفاوضة فرصة أكبر للنجاح. من الناحية العملية، قد يكون من المثمر البدء بصيغة تجمع بين البلدان التي تمثل «خطوط الصدع الرئيسية للأمن الإقليمي»: تركيا وإيران وإسرائيل والمملكة العربية السعودية ومصر.

وبدلًا من محاولة التوصل إلى اتفاق بمشاركة بلدان أصغر، يمكن أن تبدأ مفاوضات المجموعة الصغيرة، ربما من خلال اجتماعات المسار2 قبل الانتقال إلى مفاوضات

المسار1 التي يعقدها الأمين العام للأمم المتحدة. وينبغي أن يكون للمفاوضات تركيز يتجاوز المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط وينظر في فكرة إنشاء هيكل أمني يعزز الثقة والشفافية. وعلى الرغم من أن هذه المهمة قد تبدو أكثر طموحًا، إلا أن الحقيقة هي أنها من المرجح أن تولّد قبولًا من تلك الدول الرئيسية التي شاركت على مضض في الماضي. وفي الواقع، بمجرد أن يتم تأطير النقاش حول إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، ستظهر أعذار حول أسباب عدم إمكانية ذلك وعدد من المسائل الأخرى والخطوات الأولية التي يجب أن تسبقها. إن العملية التي يمكن أن يدعو إليها الأمين العام للأمم المتحدة والتي تتمحور حول الهيكل الأمني في المنطقة -المحدد بطريقة لا تتبع الترسيم الجغرافي الغربي والذي يأخذ الاعتبارات الاقتصادية في الحسبان- من شأنها أن تولّد مشاركة إيرانية مجدية أكثر، وإلا فلن يكون هناك حماس كبير للمشاركة، ولن تُؤخذ العملية على محمل الجد. ومن المزايا الأخرى لشكل المجموعة الأصغر أنه يمكن أن تنشأ عنها مجموعات فرعية تعمل على تدابير بناء ثقة وترتيبات دون إقليمية.

> من المهم إيجاد مساحة يمكن أن نبدأ فيها حوارًا وأن يكون لدينا منتدى يمكننا التعاون أو حتى الاختلاف فيه، لأن ذلك يمنحنا الفرصة للتحدث والمشاركة وفهم بعضنا البعض.

إن ميزة وجود عدد أقل من البلدان في البداية ليست سوى متطلبًا عمليًا. بعبارة أخرى، ينبغي ألا يُعتبر الانضمام إلى هذه المجموعة الأساسية امتيازًا، بل عبئًا يتمثل في وضع اتفاق يمكن للجميع قبوله. وستكون إيران من جانبها سعيدة بعدم كونها جزءًا من المجموعة الأساسية، إذ سيكون لديها خيار قبول أو رفض الاتفاق المحتمل في وقت لاحق، وبالتالي تجنب الالتزامات الجديدة المحتملة غير المرغوب فيها. ومع ذلك، سيكون من غير المرجح أن يتمكن أي اتفاق يتم التوصل إليه من دون إيران (وبالتالي يُحتمل ألا تستطيع قبوله) من التعامل مع المخاوف الأمنية في المنطقة بشكل مجدٍ. هذا وينبغي أن يستند اختيار دول «المجموعة الأساسية» إلى قدراتها وخبراتها في هذا الشأن: يُعتقد أن إسرائيل تمتلك أسلحة نووية؛ ويُعتقد أن إيران وصلت إلى العتبة النووية، ومصر تتصدر الكفاح الدبلوماسي من أجل شرق أوسط خالٍ من أسلحة الدمار الشامل، ويُعتقد أن تركيا تستضيف أسلحة نووية؛[3] وقد فكرت المملكة العربية السعودية في امتلاك أسلحة نووية لأغراض الردع.[4]

تخفيف حدة خطاب التهديد

إن البدء في الحديث عن هيكل أمني من شأنه أن يشمل بعد ذلك المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط هو شرط أساسي لإبرام اتفاق بشأن هذه المسألة؛ فمن دون هيكل أمني قابل للتنفيذ، لا يمكن تصور أن إسرائيل ستفكر في التخلي عن أسلحة الدمار الشامل، وهو أمر يرى كثيرون أنه شرط أساسي لإنشاء المنطقة. هذا و من المهم إيجاد مساحة يمكن أن نبدأ فيها حوارًا وأن يكون لدينا منتدى يمكننا التعاون أو حتى الاختلاف فيه، لأن ذلك يمنحنا الفرصة للتحدث والمشاركة وفهم بعضنا البعض. إذا ركزنا أولًا على إيجاد هيكل أمني وبدأنا العمل على ذلك، فقد نجد مسارًا أكثر جدوى للتقدم.

3 «Turkey: Country spotlight», NTI, 21 October 2021, https://www.nti.org/countries/turkey/

4 Ewen MacAskill and Ian Traynor, «Saudis consider nuclear bomb», The Guardian, 18 September 2003, https://www.theguardian.com/world/2003/sep/18/nuclear.saudiarabia

ومن شأن منتدى يركز على هيكل أمني إقليمي أن يخلق فرصًا للدول الرئيسية للتحدث مباشرة مع بعضها البعض، مما قد يساعد بدوره على تخفيف حدة خطاب التهديد. وكما ذُكر أعلاه، فإن هذا النوع من الخطابات -الذي كثيرًا ما يكون مخصصًا للاستهلاك المحلي- لا يؤدي إلّا إلى زيادة الحد من قدرة الدول على الانخراط في استراتيجية أكثر تعاونًا، إذ يمكن اعتبار ذلك أمرًا مهينًا لها. والواقع أن تخفيف حدة الخطاب يمكن أن يوفر حافزًا مهمًا مرتبطًا بالسمعة بالنسبة إلى إيران للمشاركة في هذه المحادثات.

أنشطة التخصيب والصواريخ

بصرف النظر عن ترسيم حدود المنطقة وتركيزه الضيق على القضايا الأمنية، يمكن أن يكون لدى إيران مثبطات أخرى تحول دون انضمامها إلى المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط ببنيتها الحالية، وتتعلق هذه المثبطات في نطاق الاتفاق.

ورغم أن القرار النهائي لم يُتخذ بعد، إلا أن تضمين شرط بحظر التخصيب سيكون غير مقبول بالنسبة لإيران. مع ذلك، وبالنظر إلى مخاطر الانتشار النووي المرتبطة بالتخصيب، قد تكون إيران أكثر استعدادًا لمناقشة هذه المسألة في سياق ترتيب إقليمي لدورة الوقود النووي. ويمكن تحقيق ذلك من خلال مشروع مشترك مع دول أخرى، في إيران أو في أي مكان آخر في المنطقة.

وثمة مسألة أخرى تتعلق بالنطاق وهي مسألة إدراج «نظم الإيصال» في أي معاهدة تتعلق بالمنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، إذ يمكن أن تثبّط بعض القيود المفروضة على الصواريخ المشاركة الإيرانية. وقد أظهرت التجربة الإيرانية خلال الحرب الإيرانية-العراقية (1980-1988) أهمية القدرات الصاروخية، فمنذ ثمانينيات القرن الماضي، طوّرت إيران ترسانة صواريخ كبيرة لا تزال مهمة لأمنها. وفي حين أن دعم إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط قد يعزز مصالح إيران الأمنية، إلا أن أي قيود على برامج الصواريخ ستعرض الأمن الإيراني للخطر، وستكون بمثابة مثبّط للمشاركة في مشروع منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل. علاوة على ذلك، فقد قبلت إيران مسبقًا بالالتزامات المرتبطة ببرنامج الصواريخ الخاص بها على النحو المبين في المرفق «ب» من قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2231 (2015)، ووافقت على «عدم القيام بأي نشاط يتصل بالصواريخ البالستية المصممة لتكون قادرة على إيصال أسلحة نووية، بما في ذلك عمليات الإطلاق باستخدام تكنولوجيا الصواريخ البالستية هذه، إلى ما بعد ثماني سنوات من يوم اعتماد [خطة العمل الشاملة المشتركة] أو حتى التاريخ الذي تقدم فيه وكالة الطاقة الذرية تقريرًا يؤكد الاستنتاج الأوسع، أيهما أسبق».[5] ومن غير المرجح أن تقبل إيران بمزيد من الالتزامات ما لم تكن متبادلة ومشتركة بين جميع دول المنطقة، والتي ستشمل أيضًا أنظمة أسلحة رئيسية، وتكون مقترنة باتفاقيات معينة مع الدول الغربية.

ثمن العمليات الفاشلة:
انسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة

وثمة مثبط آخر يتمثل في تجربة إيران في اتفاقيات عدم الانتشار التي أسفرت عن

5 قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2231، 20 يوليو 2015، https://www.undocs.org/S/RES/2231(2015)، المرفق «ب»، الفقرة 3.

عدم امتثال المشاركين الآخرين. وقد أدى ذلك إلى انعدام ثقة عميق في التزام الدول المعادية بمثل هذه الاتفاقيات. إن انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي الإيراني، خطة العمل الشاملة المشتركة، يبرر انعدام الثقة هذا. وقد تم التفاوض على خطة العمل الشاملة المشتركة عن كثب بين إيران والصين وفرنسا وألمانيا والاتحاد الروسي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، كما أيّد قرار مجلس الأمن رقم 2231 هذا الاتفاق الذي التزمت به إيران بالكامل على النحو الموثق في التقارير المتتالية لوكالة الدولية للطاقة الذرية. للأسف، دفعت العوامل السياسية المحلية في الولايات المتحدة إدارة الرئيس دونالد ترامب إلى الانسحاب من خطة العمل الشاملة المشتركة في عام 2018. ورغم الدعم الشفوي من الدول الأوروبية، إلا أنها لم تتخذ أي إجراء معتبر لدعم إيران. هذا وتوفر تجربة خطة العمل الشاملة المشتركة والإجراءات التي تتخذها الولايات المتحدة والدول الأوروبية فيما يتعلق بالتزاماتها مثبطًا كبيرًا يحول دون التزام إيران بأي اتفاق محتمل في المستقبل القريب - إقليميًا أو دوليًا. هذا المثبط ليس حاضرًا بالنسبة لإيران فقط، بل لدول أخرى أيضًا. وقد تحاول إيران في المفاوضات المستقبلية تصميم اتفاقيات بطريقة تخلق المزيد من الاعتماد المتبادل ومجموعة أكثر تعقيدًا من المصالح التي يخدمها الاتفاق لجميع الأطراف المعنية، بحيث تكون هناك عواقب أكبر لعدم الانضمام إلى الاتفاقية، وبالتالي يقل احتمال حدوث ذلك.

خطوات ممكنة للتقدم

على الرغم من كل العقبات المذكورة أعلاه، لا تزال هناك عدة خطوات -ربما تكون بعضها صغيرة- يمكن أن تتخذها الدول، بما فيها إيران وغيرها، للمساعدة في دفع العملية قُدمًا.

ستكون الخطوة الأولى هي اعتماد بعض تدابير بناء الثقة المتدرجة، والتي ستشمل في البداية دولًا صديقة قبل الانفتاح تدريجيًا على دول أخرى. على سبيل المثال، يمكن لإيران أن تمنح الدول الصديقة إمكانية وصول خاصة إلى بعض المنشآت النووية والتقنيات والمواد التي لا تتوفر عادة للجهات الخارجية. وعلى المدى الطويل، يمكن لإيران أن تشارك المعرفة العلمية حول الاستخدامات السلمية للتقنيات الرئيسية من خلال توفير المنح الدراسية للطلاب في المنطقة. وقد تسهم خطوة كهذه مساهمة مهمة في بناء الثقة من خلال دعوة النظراء التقنيين لمراقبة تقنيات معينة والوصول إليها، ليس فقط العلماء والخبراء، بل والسياسيين أيضًا. هذا ويمكن أن تكون المعارف المشتركة من خلال هذه التدابير حافزًا مهمًا للتعاون، كما يمكن أن تعزز الروابط والثقة بين العلماء.

ويمكن أن تكون الخطوة الثانية المفيدة هي تطوير تدابير بناء الثقة والحوار بين إيران والدول العربية المجاورة. ومن المحتمل أن تكون جمهورية إيران الإسلامية على استعداد للمشاركة في حوار وتدابير لبناء الثقة حول مجموعة من القضايا مع جيرانها حول الخليج الفارسي. والواقع أنه من غير المرجح أن يكون لدى إيران اعتراضات من حيث المبدأ على اتفاق من قبيل إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الخليج، شريطة أن يعزز مثل هذا الاتفاق أمن الدول المشاركة، ويشكّل أساسًا لبذل جهود أكبر نحو إنشاء منطقة إقليمية خالية من أسلحة الدمار الشامل.

العراق

أهمية المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط: الاستفادة من دروس الماضي

حسين الشهرستاني





© UN Photo/H. Arvidsson

مقدمة

الشرق الأوسط هو المنطقة الأكثر تقلبا في العالم في الوقت الحاضر. وقد استخدمت أطراف المواجهة العسكرية في المنطقة أسلحة الدمار الشامل أو كانت على وشك استخدامها في عدة مناسبات خلال العقود الأربعة الماضية. لذا، فليس من المستغرب أن تستمر الدعوات إلى إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، إلّا أن هذه الدعوات لم تحقق تقدمًا يُذكر.

إن التجربة الأليمة للعراق مع أسلحة الدمار الشامل أقنعت العراقيين بضرورة تطهير بلدهم ومنطقة الشرق الأوسط من أي أسلحة دمار شامل. سأقوم في هذا المقال بتفكيك العناصر المختلفة التي تساهم في هذا الموقف، كما سأقدم وجهة نظر عراقية حول الديناميات ذات الصلة في المنطقة وتأثيرها على عملية المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

العراق في عهد صدام حسين والعراق ما بعد صدام حسين

ينبغي التمييز بين حقبتين مختلفتين تمامًا في العراق: عصر صدام حسين وعصر ما بعد صدام. خلال الحرب الإيرانية العراقية التي استمرت ثماني سنوات (1980-1988)، سعى العراق إلى إنتاج أسلحة كيميائية وبيولوجية تحت قيادة صدام، ونجح بمساعدة شركات من أوروبا الغربية في صنع غاز الأعصاب وغاز الخردل، من بين أشكال أخرى من الأسلحة الكيميائية. وتشير التقديرات الإجمالية إلى أنه تم إنتاج 3857 طنًا من المواد السامة في الفترة ما بين 1981 و1991. لم تُستخدم هذه الأسلحة الكيميائية ضد العسكريين والمدنيين الإيرانيين فحسب، بل أيضًا ضد العراقيين في مدينة حلبجة في 16 مارس 1988، حيث لقي ما يقرب من 5000 مدني حتفهم. ورغم تدمير معظم المواد الكيميائية المسلحة تحت إشراف لجنة الأمم المتحدة الخاصة خلال الفترة ما بين 1991-1998، إلّا أن مئات الأطنان من الأسلحة الكيميائية والمواد

الكيميائية السليفة بقيت موجودة في منشأة المثنى الحكومية، والتي كانت المرفق الرئيسي لإنتاج الأسلحة الكيميائية، عندما سقط نظام صدام حسين في نيسان/أبريل 2003.

كما سعى نظام صدام حسين أيضًا إلى تطوير أسلحة بيولوجية، وبنى لهذا الغرض منشأة خاصة للبحث والإنتاج، هي منشأة الحَكَم. في الإجمال، أنتج العراق حوالي 19,000 لتر من تكسين البوتولينوم، و8,500 لتر من الجمرة الخبيثة، و2,200 لتر من الأفلاتوكسين. هذا وقد أجريت بعض التجارب الميدانية، ولكن العوامل البيولوجية لم تُستخدم في الحرب.

كان نظام صدام يعتبر الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية وسيلة لردع الخصوم ومنح العراق نفوذًا أكبر لإعادة رسم خريطة الشرق الأوسط بغية السيطرة على حقول النفط في الدول المجاورة. ومن المهم الإشارة إلى أن البرنامج العراقي لتطوير الأسلحة النووية قد بدأ بعد أن قصفت إسرائيل مفاعل أوزيراك للأبحاث النووية جنوب بغداد في يونيو 1981. ولعلّ صدام كان يفكّر في الحصول على أسلحة من هذا النوع في ذلك الوقت، لكن العلماء في هيئة الطاقة الذرية العراقية لم يكرسوا جهودهم لذلك الهدف إلّا بعد الهجوم على أوزيراك، كما أخبرني بعضهم.

إن الفظائع التي عاشها العراقيون بسبب استخدام الأسلحة الكيميائية والدور الذي لعبته سياسات صدام حول أسلحة الدمار الشامل في تدمير بلدهم في أعقاب حربَي الخليج وغزو العراق عام 2003 جعلت من الضروري للعراق ما بعد صدام أن يؤكد التزامه الثابت بحظر أسلحة الدمار الشامل. هذا وتحظر المادة رقم 9 من الدستور العراقي الجديد -الذي تشرفت بالمشاركة في صياغته- تطوير أسلحة الدمار الشامل وإنتاجها واستخدامها. وإلى جانب الحوافز المعيارية الواضحة، هناك أيضًا حافز مرتبط بالسمعة وبُعد أمني لمثل هذا القرار، حيث إن تضمين الدستور حظرًا لأسلحة الدمار الشامل يبعث برسالة قوية إلى المجتمع الدولي فيما يتعلق بالتزامات العراق بعدم الانتشار ونزع السلاح. علاوة على ذلك، فإنه يرسخ سمعة العراق كدولة متغيرة وعضو ذي مكانة طيبة في المجتمع الدولي. كما أن لحظر أسلحة الدمار الشامل في العراق بُعدًا أمنيًا؛ تحديدًا كونه يمنع استخدام أسلحة الدمار الشامل كمبرر للعمل العسكري مرة أخرى في العراق مستقبلًا.

"إن تضمين الدستور العراقي حظرًا لأسلحة الدمار الشامل يبعث برسالة قوية إلى المجتمع الدولي فيما يتعلق بالتزامات العراق بعدم الانتشار ونزع السلاح. علاوة على ذلك، فإنه يرسخ سمعة العراق كدولة متغيرة وعضو ذي مكانة طيبة في المجتمع الدولي."

أسلحة الدمار الشامل في أيدي الإرهابيين

ثمة حافز آخر مرتبط بالأمن لحظر أسلحة الدمار الشامل يتمثل في منع وقوع هذه الأسلحة في أيدي الإرهابيين. وقد تجنب العراق بصعوبة في الماضي القريب إرهاب أسلحة الدمار الشامل فيما يمكن وصفه بأنه ضربة حظ، حيث كانت

صواريخ وذخائر أخرى مملوءة بمواد كيميائية قديمة قد تم ختمها وحفظها في مستودعين في منشأة المثنى بعد مغادرة لجنة الأمم المتحدة الخاصة عام 1998، وفي عام 2014 تم الاستيلاء على المنشأة من قِبل إرهابيي تنظيم الدولة الإسلامية عندما اجتاحوا ذلك الجزء من البلاد وحاولوا الوصول إلى تلك الذخائر الكيميائية. وعلى الرغم من إلحاق أضرار جسيمة بالمنشأة على أيدي إرهابيي الدولة الإسلامية، إلا أنهم فشلوا في الحصول على أي مواد حرب كيميائية.

هذا وكانت بقايا الأسلحة الكيميائية في مستودعَي منشأة المثنى ستكون قد تحللت بدرجة كبيرة منذ تخزينها في تسعينيات القرن الماضي، إلّا أن هذه البقايا السامة من ترسانة صدام الكيميائية تشكل خطرًا صحيًا كبيرًا. وقد تم أخيرًا تطهير مستودعَي منشأة المثنى، وتم تحييد المواد الكيميائية السامة في عام 2017 من قِبل الحكومة العراقية. كان العراق محظوظًا في هذه الحالة، لكن لا يمكن ترك تهديد خطير كهذا للصدفة، بل ينبغي للدول في الشرق الأوسط أن تولي اهتمامًا كافيًا لهذا الخطر وأن تضع تدابير للتأكد من عدم وقوعه أبدًا.

وينطوي إرث صدام حسين على مخاطر إضافية تتعلق بأسلحة الدمار الشامل غير مرتبطة بالدولة؛ ففي الصراع الدائر في العراق، استخدم مسؤولون سابقون في نظام صدام مختبرات كيميائية في جامعة الموصل لإنتاج عوامل سامة عندما كانت تحت سيطرة الدولة الإسلامية. ولا يقتصر هذا التحدي على العراق؛ بل هو خطر تواجهه جميع البلدان عبر منطقتنا غير المستقرة سياسيًا. ولا تستطيع هذه الدول -بما فيها دول الخليج- أن تحمي نفسها من عدم الاستقرار الداخلي. علاوة على ذلك، فإن العديد من الدول في المنطقة، بما فيها إسرائيل والجمهورية العربية السورية وليبيا ومصر وجمهورية إيران الإسلامية، تمتلك أو كانت تمتلك فئات مختلفة من أسلحة الدمار الشامل أو وسائل إنتاجها. وقد يتمكن بعض الأفراد في هذه البلدان من الحصول على مواد أو خبرات يمكن أن تقع في أيدي الإرهابيين، كما رأينا في الموصل وسوريا. وما لم تكن الدول في جميع أنحاء المنطقة متيقظة ومستجيبة لمخاطر الإرهاب بأسلحة الدمار الشامل، فقد نستيقظ يومًا ما لنجد أن الأوان قد فات. إن القضاء على جميع هذه الأسلحة ووضع حد للجهود الرامية إلى تطويرها أو الحصول عليها من جانب أي دولة أو جهة فاعلة من غير الدول في المنطقة يكتسبان أهمية قصوى لسلامة شعوب المنطقة والأمن العالمي.

المثبطات والتعقيدات

في حين أن هناك حوافز قوية لمشاركة العراق في المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، إلّا أن هناك أيضا مثبطات وعوامل معقِدة. وسنناقش أدناه قضيتين رئيسيتين: القضية الفلسطينية وخطة العمل الشاملة المشتركة حول برنامج إيران النووي.

القضية الفلسطينية

إن ترسانة إسرائيل من الرؤوس الحربية النووية، ورفضها المشاركة في المفاوضات متعددة الأطراف التي ترعاها الأمم المتحدة للقضاء على أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وممارساتها القمعية الجائرة ضد الشعب الفلسطيني، كانت تاريخيًا هي العقبات الرئيسية أمام التوصل إلى اتفاق بشأن منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وقد دفع هذا العامل الجهات الفاعلة من الدول وغير الدول على حد سواء إلى الحصول على أسلحة الدمار الشامل.

إن حلّ القضية الفلسطينية ضروري للأمن والاستقرار الإقليميين، وسيظلّ كفاح الشعب الفلسطيني العادل ومثابرته في سبيل إقامة دولته هو الأساس لأي صراع في الشرق الأوسط، ولن تغير سياسات بعض الحكومات لتطبيع العلاقات مع إسرائيل حقيقة أن الدول العربية والإسلامية تدعم النضال الفلسطيني بأغلبية ساحقة. بالتالي، لن يكون هناك سلام واستقرار دائمان في المنطقة من دون تسوية هذه القضية، مما يعقّد احتمالات وجود منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل وخطة العمل الشاملة المشتركة

إن برنامج إيران النووي وجهودها لتخصيب اليورانيوم إلى مستويات تتجاوز ما هو مطلوب لتزويد مفاعلات الطاقة بالوقود كانت أيضًا مصدر قلق للكثيرين في المنطقة. وقد كانت خطة العمل الشاملة المشتركة التاريخية التي اتفقت عليها إيران مع الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن وألمانيا (مجموعة 5+1) خطوة أساسية لتعزيز الاستقرار في المنطقة، وهي مصلحة عراقية رئيسية. كما أزالت خطة العمل الشاملة المشتركة المخاوف بشأن الأهداف النهائية للبرنامج النووي الإيراني، وبالتالي أزالت عقبة أخرى أمام إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

أدى انسحاب حكومة الرئيس الأمريكي دونالد ج. ترامب من خطة العمل الشاملة المشتركة في مايو 2018 إلى مزيد من عدم الاستقرار في الشرق الأوسط، إذ لن تشعر إيران بأنها ملزمة بالامتثال لقيود خطة العمل الشاملة المشتركة إذا لم تستفد من رفع العقوبات الاقتصادية. نتيجة لذلك، قد يدفع هذا دولًا أخرى في المنطقة نحو السعي إلى الحصول على قدرات نووية عسكرية. من هنا، فإن عودة الولايات المتحدة إلى خطة العمل الشاملة المشتركة هي خطوة أساسية لتجنب التصعيد وخلق ظروف أكثر ملاءمة لمنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ومن المرجح أن تؤدي المطالب بإعادة التفاوض على شروط خطة العمل الشاملة المشتركة من أجل توسيع نطاقها إلى تصلب المواقف على الجانب الآخر. ويؤيد العراق بقوة النية المعلنة للرئيس الأمريكي جو بايدن العودة إلى الاتفاق النووي.

© alamy.com



خطوات ممكنة للتقدم

يتضح من الفقرات أعلاه أن الطريق إلى منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط ليس مباشرًا، بل هو طريق يتطلب التعامل مع عدة مسائل أخرى، كبيرة كانت أم صغيرة، على طول الطريق. ومع ذلك، هناك بضع خطوات صغيرة يمكن أن تيسّر الأمور لدول الشرق الأوسط وتدعمها على طول الطريق.

وتتمثل الخطوة الأولى في دعوة العلماء من المنطقة إلى إعادة النظر في مشاركتهم في برامج أسلحة الدمار الشامل، عن طريق وضع مدونات سلوك إقليمية أو وسائل أخرى لوضع معايير بين الأوساط العلمية.

ثانيا، ينبغي للمنظمات غير الحكومية، مثل بغواش، أن تواصل المشاركة في مناقشات المسار 1.5 والمسار 2 حول المسائل الإقليمية المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، وأن تقدم المشورة والتحليل، وأن تعمل كمنتدى محايد لبناء الثقة وتعزيز الحوار بين دول المنطقة.

أخيرًا، ومن أجل إيجاد المزيد من الحوافز لدول المنطقة للمشاركة في مبادرة المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، يمكن إدراج شروط لتقديم المساعدة في أي اتفاق مستقبلي. ويمكن أن

> من أجل إيجاد المزيد من الحوافز لدول المنطقة للمشاركة في مبادرة المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، يمكن إدراج شروط لتقديم المساعدة في أي اتفاق مستقبلي.

تشمل هذه التدابير المساعدة في تدمير الأسلحة الكيميائية، والتزامًا متعدد الأطراف بحظر ومنع الإرهابيين من تأمين المواد ذات الاستخدام المزدوج التي يمكن استخدامها في أسلحة الدمار الشامل، أو ربما تقديم المساعدة في حالة استخدام أسلحة الدمار الشامل في أي إقليم من أقاليم الدول الأطراف. ويمكن لهذا الشرط الأخير احتواء أضرار أسلحة الدمار الشامل وإظهار التضامن فيما بين الدول الأطراف. والعراق، بالنظر إلى خبرته، مستعد بصفة خاصة لمساعدة دول المنطقة الأخرى في هذا الصدد.

ملاحظات ختامية

إن حيازة أسلحة الدمار الشامل لا توفر الأمن لأي دولة، كما أظهرت المواجهات العسكرية في الشرق الأوسط خلال العقود الماضية: فترسانة إسرائيل من الأسلحة النووية لم تمنع حربَي 1967 و1973 مع جيرانها، كما أن أسلحة صدام الكيميائية لم تقصّر أمد الحرب التي استمرت ثماني سنوات مع إيران. وبالمثل، فإن استخدام الأسلحة الكيميائية من قِبل الأطراف المتحاربة في سوريا لم ينه الحرب الأهلية.

ويجب على الحكومات في المنطقة والأمين العام للأمم المتحدة والجهات المشاركة في رعاية قرار الشرق الأوسط لعام 1995 (روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة) أن تعمل معًا لدعم الجهود الرامية إلى تحقيق هذه الغاية. إن الإبقاء على الوضع الراهن ليس خيارًا مقبولًا، إذ أنه يدفع بالمنطقة إلى انتشار أكبر لأسلحة الدمار الشامل. ويجب على جميع الدول أن تسعى إلى وضع ترتيبات أمنية تعاونية بدلًا من تطوير أسلحة الدمار الشامل.

صفحة فارغة عمداً

إسرائيل

كانت فكرة جيدة، وفكرة سيئة جدًا: حوافز إسرائيل ومثبطاتها في عملية إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط

إيران ليرمان





© alamy.com

مقدمة

في الفترة ما بين 1992-1994، عندما كانت إسرائيل تشارك بنشاط في لجنة ضبط التسلح والأمن الإقليمي (ACRS)، كنت عضوًا في الوفد، وكنت أخدم في ذلك الوقت كضابط استخبارات متوسط المستوى. وفي الفترة ما بين 2013-2014، عندما شارك المسؤولون الإسرائيليون في المحادثات التحضيرية غير الرسمية التي نظمها الميسر الفنلندي، ياكو لايافا، رغم أنني لم أشارك فيها، بل كنت أعمل في ذلك الوقت كنائب لمستشار الأمن القومي للشؤون الخارجية، وبالتالي كنت على علم بالقرارات السياسية الإسرائيلية. التعليقات التالية هي تأملاتي الشخصية حول هذه التجارب.

إن رؤيتي الأساسية هي أن إسرائيل واجهت التحدي المتمثل في إدارة الضرورات المتناقضة -ونجحت في مواجهته-. بالنسبة إلى عنوان مقالتي هذه، اخترت إعادة صياغة السطر الافتتاحي لرواية تشارلز ديكنز «حكاية مدينتين». ولعلّ ف. سكوت فيتسجيرالد قدّم لنا تعريفًا للذكاء من الدرجة الأولى أقرب للموضوع: «القدرة على حمل فكرتين متعارضتين في الوقت ذاته، والاحتفاظ بالقدرة على العمل رغم ذلك».

وفي حالة إسرائيل مع المفاوضات الإقليمية حول إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية أو منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، فإن إحدى هذه الأفكار التي يتشبث بها الإسرائيليون من أغلب الأطياف السياسية (باستثناء أقصى اليسار)، والراسخة على أعلى مستويات الحكومة، هي أن أي نزع سلاح فعلي من شأنه أن يؤدي إلى تهديد وجودي لإسرائيل. وإلى أن يأتي اليوم الذي تختلف فيه المنطقة والعالم اختلافًا كبيرًا عمّا هما عليه الآن، فإن ذلك سيكون بمثابة تعريض للبلاد (مرة أخرى!) لخطر الإبادة. هذه ليست مجرد تخيلات مخيفة لشعب يهودي مصاب بصدمة، بل لا يزال هذا هو الهدف المعلن لقوى كبيرة في المنطقة. وقد يأتي يوم لا يعود فيه هذا هو الحال: لكن رؤية إشعياء للسلام ليست توجيهًا سياسيًا (أو، كما قال وودي ألين: «في يوم من الأيام سوف يستلقي الأسد بجانب الحمل، لكن الحمل لن يحظى بالكثير من النوم»).وصحيح أن بعض الجهات الفاعلة الأخرى في المنطقة قد تتمسك بنفس الحجج وتسعى إلى



امتلاك قدرة نووية عسكرية باستخدام موقف إسرائيل الغامض كنموذج: ولكن السعي إلى مثل هذا الخيار كان يمكن أن يكون احتمالًا واردًا، حتى لو كانت إسرائيل خارج المعادلة (جمهورية إيران الإسلامية لديها باكستان كجارة نووية؛ وتركيا لديها مصدر قلق يتمثل في روسيا الاتحادية). بالتالي، فإن فائدة موقف إسرائيل الثابت تفوق بكثير «تكلفة» تزويد الآخرين بالأعذار.

الفكرة الأخرى المتناقضة هي أن إسرائيل لديها القدرة على العمل في المجال الدبلوماسي رغم ذلك. على وجه التحديد، ثبت أن قبول المشاركة (مثل عملية ضبط التسلح والأمن الإقليمي، أو المشاورات غير الرسمية في غليون وجنيف، أو قمتَي باراك أوباما غير الإقليميتين للأمن النووي، أو التصويت في الوكالة الدولية للطاقة الذرية) أمر ضروري، بل ومفيد. وهذه الجهود الدبلوماسية ليست مجرد ممارسات لتجنب اللوم، فقد ثبت في عملية ضبط التسلح والأمن الإقليمي على الأقل -كجزء من عملية متعددة الأطراف على نطاق أوسع- أنها يمكن أن تنتج تدابير محددة لبناء الثقة، والتي اعتبرتها إسرائيل والعديد من محاوريها العرب على حد سواء ذات قيمة.

مثبطات نزع السلاح: التهديد الوجودي الحقيقي والمستمر لإسرائيل

إن نقطة الانطلاق الضرورية لأي مناقشة لاحتمالات التزام إسرائيل بأي معاهدة حول إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط هي الشعور العميق المتأصل بأن هذه مسألة وجودية. وهناك شعور عبر جميع الأطياف السياسية -مع استثناءات محتملة من الأحزاب العربية واليسار غير الصهيوني- بأن استراتيجيتنا وسياستنا الرادعة الغامضة أمر ضروري، بأبسط معنى ممكن، لتأمين حياة كل الإسرائيليين، رجالًا ونساءً وأطفالاً. ورغم أنه لم تتم صياغة هذا الشعور بالكلمات -بسبب العُرف المتفق عليه ضمنيًا بأن الأمر

ليس خاضعًا للنقاش العام- فإنه يشكل أيضًا وجهة النظر المتشددة على أعلى مستويات الحكومة. على سبيل المثال، كان ردّ فعل كل من رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو وزعيمة المعارضة آنذاك تسيبي ليفني قاسيًا للغاية على فشل أوباما في منع الاتفاق الوارد في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 2010 لاستعراض المعاهدة على عقد مؤتمر حول المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط بحلول عام 2012.

وما دامت أطراف رئيسية في المنطقة تسعى سعيًا حثيثًا إلى تدمير إسرائيل، فإن تحقيق إنجازات فارقة في العلاقات مع الآخرين -مثل اتفاقيات التطبيع الأخيرة بين إسرائيل وكل من الإمارات العربية المتحدة والبحرين- لا يقلل من قوة هذه القناعة. وعلى النقيض من ذلك، فإنه يثبت أن موقف إسرائيل الاستراتيجي جعلها شريكًا جذابًا لأطراف أخرى في المنطقة تواجه تهديدات مشتركة.

وهذه القناعة بأن سياسة إسرائيل الرادعة الغامضة لها قيمة تكاد تكون مقدسة بالنسبة لبقائنا تعززها خمسة عوامل متشابكة. أولًا، الذاكرة الحية التي لا تزال حاضرة بقوة لحقيقة أن الإبادة ليست مفهومًا مجردًا بالنسبة لنا (أو للآخرين في المنطقة: اسألوا اليزيديين). وهذا أمر نتذكره سنويًا -ويوميًا بالنسبة للكثيرين- مكرس في ذكرى الهولوكوست، حتى لو كان عدد أولئك الذين عاشوها آخذًا بالتضاؤل. بالنسبة للكثيرين في إسرائيل -حتى أنا، الجيل الثالث الذي وُلد وترعرع فيها- فإنه ينطوي على أسلاف مباشرين قُتلوا دون سبب سوى كونهم يهودًا. وهناك عدد قليل من الدول، إن وُجدت، تتحمل عبء هذا التاريخ.

ثانيًا، هناك تهديدات حصرية علنية وصريحة ومستمرة ووحشية في كثير من الأحيان بالإبادة الفعلية من قِبل بعض جيراننا (أو في الوقت الحاضر، منافسينا الإقليميين غير المجاورين، وعلى الأخص في إيران) لمحونا عن الخريطة. ومن الصعب التفكير في أي عضو آخر في الأمم المتحدة مستهدف بتهديدات كهذه.



© EPA/Chris Kleponis.

ثالثًا، على مستوى الأمن القومي الأكثر عملية، فإن الخبرة المتراكمة لمؤسسة الدفاع الإسرائيلية ومجتمع الاستخبارات الإسرائيلي تزيد من المثبطات أيضًا، كما تزيد من شكوك إسرائيل في الأنظمة الدولية. وبالنسبة للعديد من الدول، فإن إنشاء آليات للتفتيش أمر ذو قيمة في حد ذاته. لكن إسرائيل تعلمت منذ فترة طويلة أنها ليست بحاجة إليها لتكون على دراية بأنشطة أسلحة الدمار الشامل لدى القوى المعادية.

وبالنسبة للعديد من الدول، فإن إنشاء آليات للتفتيش أمر ذو قيمة في حد ذاته. لكن إسرائيل تعلمت منذ فترة طويلة أنها ليست بحاجة إليها لتكون على دراية بأنشطة أسلحة الدمار الشامل لدى القوى المعادية.

في الواقع، كانت تجربة إسرائيل هي أنها عملت مرارًا وتكرارًا في الاتجاه المعاكس - فقد قامت المخابرات الإسرائيلية بإرشاد عمل وكالات الرقابة الدولية ذات الصلة. علاوة على ذلك، عندما يتعلق الأمر بالإنفاذ، أثبت مبدأ بيغن[1] (1981، 2007) أنه أكثر أهمية لبقائنا من أي إجراء يُفترض أن الوكالات الدولية قد اتخذته. من هنا، تأتي الشكوك العميقة حول جدوى أي معاهدة دولية لحماية مصالحنا، والإحجام عن قبول مظلة للأمم المتحدة أو دور رقابي على الجهود المستقبلية في هذا المجال. وفي أربع مناسبات في العقود الأخيرة، أثبت الموقعون على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، -والذين يصرّح جميعهم بأنهم أعداء لإسرائيل- أنهم خرقوا المعاهدة بشكل جذري. وكانت الدروس المستفادة لإسرائيل هي أنه لا يمكن الاعتماد على المعاهدات الدولية وردود الفعل على عدم الامتثال لها ما لم تكن مدعومة بتهديد عسكري ذي مصداقية. وحتى عندما يتعلق الأمر بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية، تحتاج إسرائيل إلى الاعتماد على الردع قبل كل شيء (كان من الواضح أن هذا هو الحال ضد صدام حسين في عام 1991). وفي حين أن إسرائيل مستعدة للمساهمة -إذ لعب مسؤول في وزارة الدفاع الإسرائيلية دورًا نشطًا وبنّاءً في مداولات منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في لاهاي- فإنها لم تستطع الانضمام إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية أو اتفاقية الأسلحة البيولوجية: فإجراءات التفتيش التي كانت المعاهدة ستفرضها كانت لتشكل عائقًا أمام موقف إسرائيل المتمثل في الغموض. ولكن على أي حال، فإن الدروس المستفادة بالنسبة لإسرائيل من قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2118 (حول القضاء على الأسلحة الكيميائية السورية)، والذي دعمته إسرائيل بفاعلية وراء الكواليس، هي إشكالية في أحسن الأحوال. وحقيقة توثيق استخدام النظام للأسلحة الكيميائية بعد فترة طويلة من الإزالة الكاملة التي كان من المفترض أن تحدث تثير من جديد شكوكاً عالقة حول فائدة الاتفاقات الدولية.

رابعًا، ومن ناحية أكثر إيجابية، هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن ظهور تصورات عربية بشأن قدرة إسرائيل على الردع قد أسهم في السلام والاستقرار. ومن الواضح أنه كان لذلك دور في قرار بعض جيراننا الرئيسيين بالكفّ عن بذل جهود من أجل تدميرنا في ساحة المعركة على مدى العقود القليلة الماضية. وفي بعض الحالات، وأبرزها مصر، اختاروا توقيع معاهدة سلام مستقرة مع إسرائيل. ويمكن استنتاج هذه السببية من الجدول الزمني التاريخي، حتى لو لم يعترف بها أي زعيم مصري أو عربي آخر. من الجدير بالذكر أن وزارة الخارجية المصرية بدأت جهدًا طويلًا وغير مجدٍ لإلغاء القدرات النووية الإسرائيلية المزعومة، وقد كان ذلك هو هدفهم الرئيسي في عملية ضبط التسلح والأمن القومي وفي مشاورات غليون.

1 يصف مبدأ بيغن سلسلة الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل على مر السنين، مثل الضربات الوقائية والتخريب وتدابير مكافحة الانتشار، لمنع أعدائها من الحصول على أسلحة نووية. يحمل المبدأ اسم رئيس الوزراء مناحيم بيغن، والذي في أعقاب الهجوم على مفاعل أوزيراك العراقي عام 1981 («عملية أوبرا»)، أعلن أن إسرائيل لن تتسامح مع امتلاك الأسلحة النووية من قبل عدو لدود، مستحضرًا جوانب من الذاكرة التاريخية اليهودية. وفي عام 2007، تصرف رئيس الوزراء إيهود أولمرت بنفس الروح («عملية البستان») في سوريا، ولكن لأسباب تتعلق بالذرائع النفعية (لكلا الجانبين!) لم يتم الاعتراف بذلك رسميًا حتى عام 2018. وفيما يتعلق بإيران، كثيرًا ما صرح رئيس الوزراء نتنياهو بأن إسرائيل لن تسمح لها بامتلاك أسلحة نووية. وفي عدة مناسبات في 2010 و2012 تم التفكير في الخيار العسكري بجدية (ولكن لم يتم اتخاذه).

ومع ذلك، فإن انطباعي الشخصي -منذ عهد لجنة ضبط التسلح والأمن القومي- هو أن الجيش المصري، وبالتالي القيادةالمصرية، لم يكونا ملتزمين تمامًا بمسعى وزارة الخارجية هذا الذي يكاد يكون هوسيًا.[2] بالنسبة للقيادة المصرية الحالية، فإن الوضع الراهن يلائمها، وأي معاهدة حول منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط من شأنها أن تهدد هذا الوضع. إن الردع الإسرائيلي يوفر لمصر سببًا حقيقيًا لتجنب الانجرار نحو سفك الدماء وضنك الحروب ضدها في سيناء من جديد.

خامسًا وأخيرًا، وبشكل أكثر إيجابية من بعض النواحي، فموقف إسرائيل الاستراتيجي -يمكن الإضافة: من جميع جوانبه- هو الذي جعل إسرائيل شريكًا جذابًا لأصدقاء علنيين الآن في الخليج وشرق البحر الأبيض المتوسط.

إن تصورات السلام الدافئ التي يوحي بها هذا الإنجاز-صور المنتجات الإسرائيلية المعروضة بشكل بارز في المتاجر الإماراتية، الأمر الذي لم يحدث قطّ في مصر أو الأردن، والذي يكاد يكون سحريًا بالنسبة للعديد من الإسرائيليين- يمكن أن تخفف يومًا ما من المخاوف الموصوفة أعلاه، إذا وعندما يصبح هذا هو الوضع الطبيعي في المنطقة. ولكن في الوقت الحالي، يجب النظر إلى هذه الأحداث المغيّرة للمنطقة والتي تتجلى في اتفاقيات التطبيع على أنها نتيجة لمكانة إسرائيل في ميزان القوى الإقليمي. وتنظر هذه الدول في المنطقة إلى إسرائيل على أنها مصدر عون ضد كل من دور إيران الثوري والتخريبي وطموحات أردوغان العثمانية الجديدة المعلنة. إن ردع إسرائيل، في أذهان الأصدقاء والأعداء على حد سواء، هو جانب رئيسي من هذا الموقف، ومن دون ذلك، يمكن أن تكون «هيمنة التصعيد» الإسرائيلية موضع شك، مما يفتح الأبواب أمام مواجهات طويلة ودموية، شمالًا وجنوبًا، الأمر الذي من شأنه أن يقلل من قيمتنا كحليف.

حوافز للمشاركة

إذًا، ما الذي دفع رئيس الوزراء إسحاق شامير (أصعب المتشددين) إلى تصور منطقة خالية من الأسلحة النووية علنًا عام 1984؟ ولماذا وافق هو ولاحقًا إسحاق رابين، الذي تولى منصب رئيس الوزراء في عام 1992، على المشاركة في عملية ضبط التسلح والأمن الإقليمي؟ ولماذا سمح نتنياهو بالمشاركة الإسرائيلية في المحادثات الاستطلاعية في غليون وجنيف بين 2013-2014؟

أحد الأسباب هو في الواقع «السمعة». إن إسرائيل عضو يتمتع بمكانة طيبة في النظام العالمي الليبرالي (أو كانت كذلك - ليس لأننا انسحبنا منه، ولكن لأن جزءًا كبيرًا منه يبدو أنه انهار في السنوات الأخيرة). في عام 1984، كنا لا نزال حريصين على تهدئة أصداء هجومنا على أوزيراك عام 1981.[3] وفي موسكو في عام 1992، عندما تم رسميًا إطلاق اللجان الخمس المختلفة

2 من المثير للاهتمام ملاحظة أن عدة دبلوماسيين مصريين مهمين، مثل نبيل فهمي (الذي ترأس وفد لجنة ضبط التسلح والأمن الإقليمي)، قضوا وقتًا في بعثة الأمم المتحدة في العمل على مسائل تتعلق باللجنة الأولى، والتي تعمل بعقلية «نزع السلاح» أكثر من عقلية «ضبط التسلح» التي يفضلها الجنود.

3 بالنظر إلى الإشادة المتأخرة بعملية «أوبرا» في العقود التي تلت حرب عام 1991، فمن السهل نسيان أنه حتى إدارة ريغان انتقدت العملية بشدة في ذلك الوقت وعلقت تسليم طائرات F-16 لإسرائيل.

> **موقف إسرائيل الاستراتيجي هو الذي جعل إسرائيل شريكًا جذابا لأصدقاء علنيين الآن في الخليج وشرق البحر الأبيض المتوسط.**

للمحادثات الإقليمية متعددة الأطراف (بما في ذلك لجنة ضبط التسلح والأمن الإقليمي، فضلًا عن اللجان المعنية بالتنمية الاقتصادية والبيئة واللاجئين والمياه)، نظرت إسرائيل إلى الأمر على أنه «شراء تذاكرنا» إلى عالم جديد مشرق.

في أعقاب الأحداث الضخمة والتحولية في أوائل التسعينيات من القرن الماضي -هزيمة صدام المدوية وانهيار الاتحاد السوفيتي- أدت المسارات الثنائية ومتعددة الأطراف التي تلت قمة مدريد للسلام، من بين أمور أخرى، إلى تكوين علاقات دبلوماسية إسرائيلية مع روسيا والصين والهند، وتغيير ثوري في مكانة إسرائيل المعزولة في العالم. وفي غليون، وجدت إسرائيل طريقة للانخراط في عملية لايافا وتجنب المعارضة المباشرة لقرار مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم الانتشار النووي لاستعراض المعاهدة، تمامًا كما أغضبت الوثيقة الختامية إسرائيل في ذلك الوقت.

ومع ذلك، لم يكن من السهل أن يتمكن «المجتمع المعرفي» الصغير من المهنيين الإسرائيليين في مجال ضبط التسلح من إقناع صنّاع القرار السياسي المتشككين بدرجة كبيرة بأنه يمكن تحمّل خطر المشاركة وأن الفوائد ستتجاوز المخاطر. وتعكس قدرتهم على المشاركة -إلى حد ما- عنصرًا من عناصر الطمأنينة التي انبثقت عن النمط الذي كشف عنه تصويت الوكالة الدولية للطاقة الذرية على قرار «القدرات النووية الإسرائيلية». إن العالم، أو جزءًا كبيرًا منه، يدرك لماذا لا يمكن إجبار إسرائيل على المخاطرة ببقائها المادي ما لم تسُد ظروف سياسية مختلفة تمامًا في منطقتنا وخارجها. ويأتي الدليل (أو كان يأتي عادة، قبل أن تستسلم وزارة الخارجية المصرية) في التصويت على «القدرات النووية الإسرائيلية» في الجلسة العامة للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية: كم مرة ربحت إسرائيل التصويت في المحافل الدولية؟ وتشير هذه النتائج إلى فهم فطري أن إجبار إسرائيل على هذه المسألة ليس ممكنًا ولا حكيمًا بالنسبة للاستقرار الإقليمي، كما أنه لا يحقق أيًا من النتائج المرجوة. وبالتالي، عند الانخراط في دبلوماسية ضبط التسلح، ليس على إسرائيل الخوف من أن خطوة خاطئة واحدة ستضعنا فورًا على مسار طويل من التدهور.

بدلًا من ذلك، إذا أردنا اقتراح بنية مختلفة فقد نكون قادرين على بناء عملية مصممة بشكل جيد وتدوم مدة أطول. وقد يؤدي هذا أو لا يؤدي إلى الهدف والرؤية النهائيين: سلام إقليمي شامل وحقيقي يمكننا فيه يومًا ما أن نتخلص من مخاوفنا ومصادر قلقنا الحالية. ولكن قد تفتح أبواب أخرى خلال ذلك، ويمكن أن تحدث أشياء جيدة إذا كانت دبلوماسيتنا محنّكة بما فيه الكفاية (وسأجرؤ على القول إنها كانت كذلك خلال أعمال لجنة ضبط التسلح ونزع السلاح، مع أنني كنت عضوًا ثانويًا جدًا في الفريق آنذاك).

وقد تنطوي هذه الأبواب في العملية على تدابير بناء ثقة (أو، كما تقول النكتة، «تدابير بناء مؤتمرات») من مختلف الأنواع. وهذه التدابير هي ذات قيمة حقيقية في حد ذاتها، وقد تسهم بدورها في التعاون الأمني الإقليمي فعلًا. وبينما كنا نستعد لمحادثات ضبط التسلح ونزع السلاح -وينبغي أن أشير بشكل عابر إلى أن مداولات اللجنة التوجيهية لضبط التسلح ونزع السلاح ربما كانت العملية الحكومية الدولية الأكثر منهجية وانسجامًا التي شهدتُها خلال سنوات عملي في الحكومة- استندت خياراتنا إلى نموذج هلسنكي، وإلى حد ما إلى تدابير بناء الثقة التي اعتمدتها الهند وباكستان.

لقد تعلمنا تدريجيًا في لجنة ضبط التسلح ونزع السلاح أن هذا الأمر لن يكون موضع ترحيب من جانب إسرائيل فحسب، بل أيضًا من جانب أطراف أخرى في المنطقة. والواقع أن عددًا من البلدان العربية أصبحت مستاءة من النهج الذي تتبعه وزارة الخارجية المصرية والذي يأتي بنتائج عكسية، وبدأت تقدّر الفوائد -التي تعود عليها وعلينا على حد سواء- من التقدم المحرز نحو مأسسة الإخطارات المتبادلة بشأن المناورات العسكرية؛ والعمل معًا في مجال البحث والإنقاذ البحري؛ وإنشاء مراكز إقليمية للتعاون الأمني استجابة للتهديدات المشتركة وحالات الطوارئ المحلية. ويمكن الإضافة أننا نشهد اليوم احتمال إعادة تعريف المنطقة. هذا وقد بدأ صنّاع القرار في إسرائيل (وفي مصر) في السنوات الأخيرة يفكرون في سياق مجتمع من دول شرق البحر الأبيض المتوسط المتشابهة في التفكير، بدلًا من «الشرق الأوسط» (وهو موروث لغوي من الحقبة الاستعمارية، عندما تم تعريف المنطقة من خلال موقعها وبُعدها عن لندن وباريس). وتعزز إسرائيل واليونان وقبرص ومصر التعاون فيما بينها، بدعم من كل من الإمارات العربية المتحدة وفرنسا، كما أن منتدى غاز شرق المتوسط -الذي أعيدت صياغته مؤخرًا كمنظمة إقليمية- يوسّع مهمته إلى ما هو أبعد من التعاون في مجال الطاقة. وسط كل هذا، قد تكون بعض تدابير بناء الثقة والأمن من عملية ضبط التسلح ونزع السلاح مفيدة مرة أخرى.

الحافز النهائي: هل يمكن إحياء نموذج لجنة ضبط التسلح ونزع السلاح؟

وهكذا، يمكن إعادة بناء العملية إذا تم أخذ كل ما سبق في الاعتبار. وبالنظر إلى كل ما حدث في عامَي 2020 و2021، سيكون من الحكمة إحياء المناقشات متعددة الأطراف، ربما كنتيجة طبيعية لاستئناف المحادثات الثنائية، ولكن ليس بالضرورة. ربما يمكن القيام بذلك مع مجموعة أوسع من اللجان كي تعكس تحديات اليوم، مثل اللجان المعنية بالصحة، نظرًا إلى تجربة كوفيد-19، ولجان التعليم والقضاء على التطرف وحقوق المرأة وغير ذلك.

يمكن للجنة من قبيل لجنة ضبط التسلح ونزع السلاح أن تكون جزءًا من جهد كهذا على مستوى المنطقة، طالما أن العملية طويلة وقوية ولا تؤدي إلى تدهور الوضع، كما أنها ستفتح ما يكفي من الأبواب على طول الطريق، كما هو مقترح أعلاه. ولكن ما هو الهدف النهائي في نهاية العملية؟ هنا، يجب أن تظل جميع الخيارات مفتوحة للسماح لجميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة بالمشاركة، مع قبول أن مخاوف إسرائيل حقيقية. وينبغي أن يكون واضحًا منذ اليوم الأول أنه لا توجد نية لخداع أو تضليل أحد: لا يمكن تقديم أي وعود أو حتى تلميحات عن الوعود في هذه المرحلة.

ويجب أن يكون عنصران من عناصر الصيغة هما المفتاح لتحقيق ذلك: أولًا، يجب أن تطمئن إسرائيل تمامًا إلى أن الخيار سيكون لها وحدها عندما يحين وقته. وقد منحتنا دولة واحدة على الأقل -هي الولايات المتحدة- هذه الطمأنينة مرارًا وتكرارًا، ولكن يتعين على جميع محاورينا المعنيين الموافقة عليها إذا كان للعملية أن تبدأ. علاوة على ذلك، ينبغي أن يكون واضحًا ومفهومًا أنه ما لم تكن جميع القوى الإقليمية حاضرة على طاولة المفاوضات ومستعدة للتعامل مع إسرائيل على قدم المساواة الشرعية، فإن الباب الأخير سيظل مغلقًا.

فلسطين

التفاوض حول الأمن:
الحجج الداعمة لانضمام فلسطين إلى المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط

هبة الحسيني



© alamy.com



مقدمة

إن التحديات السياسية والأمنية والوجودية الهائلة التي تواجهها دولة فلسطين الناشئة لا يمكن التغلب عليها في الأمد القريب إلى المتوسط. وبينما تنظر فلسطين في جميع خياراتها لتحقيق رغبتها القديمة في الاستقلال السياسي والسيادي، فإنها تقوم أيضًا بتقييم واجباتها ومسؤولياتها الإقليمية والدولية. وتتمثل إحدى هذه القضايا الجيوستراتيجية الحاسمة في المشاركة في عملية إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

حوافز فلسطين

إن مشاركة فلسطين في المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط ستكون متماشية مع مصلحتها الوطنية، كما ستعمل على ترسيخ سمعتها كعضو يتمتع بمكانة طيبة في المجتمع الدولي. وفلسطين، بوصفها دولة جديدة، تتحمل مسؤولية تقديم نفسها كدولة مسالمة ترفض جميع أشكال العنف وتلتزم بالقواعد العالمية التي تتبنى السلام وتعزز التعاون الإقليمي والدولي. وعلى هذا النحو، فإنها تسعى إلى أن تكون دولة حرة تضع قيودًا على جميع أشكال العدوان والحرب، كما ستضع مثبطات وطنية بهدف جعل الحرب خيارًا منفرًا، بما فيها الحرب الأهلية. ومن شأن هذا أن يوفر دعمًا كبيرًا لموقف فلسطين حول الحدّ من الأسلحة والتسلح العسكري، وكذلك موقفها من منع حيازة أسلحة الدمار الشامل، سواء كانت كيميائية أو نووية أو بيولوجية، وسيدعم هذا بدوره الدبلوماسية المفتوحة ويعززها. هذا وقد سبق لفلسطين أن أعربت عن مثل هذا الموقف فيما يتعلق بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في المفاوضات مع إسرائيل، بما في ذلك المفاوضات في أنابوليس عام 2007. وسيساعد هذا على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين ويشكّل مكسبًا صافيًا لسمعتها السياسية.[1] ومن شأن اكتساب سمعة كهذه إقليميًا ودوليًا أن يعزز مكانة فلسطين ويدعم أهدافها في نزع السلاح، كما من شأنه أن يمهّد الطريق لبناء تحالفات جديدة مع الدول الأخرى، إقليميًا ودوليًا.

1 بناء على التبادلات الشخصية للمؤلفة.

لسنوات عديدة، كان الطموح الفلسطيني السائد هو دولة ذات سيادة حرة من الاحتلال. ولا يزال التوصل إلى الاستقلال من خلال التوصل إلى اتفاق بشأن الوضع الدائم مع إسرائيل عن طريق التفاوض أمرًا أساسيًا لتحقيق هذه الغاية، وذلك على الرغم من معاناة الشعب الفلسطيني، بما في ذلك نزع الملكية والتشريد وسنوات من الاحتلال المطول؛ وتجريدهم من إنسانيتهم؛ وإغلاق الحدود الداخلية داخل الضفة الغربية وبين الضفة الغربية وغزة المحاصرة، ومنع الوصول إلى القدس؛ وانكماش الأراضي بسبب بناء المستوطنات الإسرائيلية؛ فضلًا عن فرض صعوبات وقيود تنظيمية واقتصادية ومالية على التجارة المحلية والدولية؛ مما يؤدي إلى الاعتماد الشديد على المساعدات الدولية. ومما يزيد من تشظي الاحتياجات الأمنية الانقطاع الجغرافي والجدار الفاصل الذي تفرضه إسرائيل بين مختلف أجزاء الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية، فضلًا عن الانقسام السياسي الفلسطيني الداخلي بين فتح وحماس، كما يضيف فلسطينيو الشتات طبقة أخرى من التعقيد إلى المعادلة الأمنية.[2]

وعلى هذه الخلفية، ولدعم موقف فلسطين السلمي، فإن الحافز الأبرز لفلسطين لتكون جزءًا من المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط هو أمنها. لقد تعرضت فلسطين وشعبها باستمرار لقوة إسرائيل العسكرية الساحقة والعدوانية، ولا يزال تركيز إسرائيل المنفعل على تحقيق أقصى قدر من الأمن لنفسها يقوّض أمن فلسطين، ولم تحتل الاحتياجات الأمنية للفلسطينيين مكانة متساوية مع احتياجات إسرائيل. وقد أدى تقويض الاحتياجات الأمنية الفلسطينية، إلى جانب الاحتلال المطوّل والانتهاك المستمر للحقوق والاحتياجات الفلسطينية، إلى خلق شعور عميق بانعدام الأمن والعرضة للخطر.[3] وستظل الصدمة وانعدام الأمن مستمرين ما لم يتم حلّ الصراع.

على أن فلسطين تدرك أنها لا تستطيع منافسة القوة العسكرية الإسرائيلية؛ وبالتالي فإن الطريقة الوحيدة المتبقية أمامها لتحقيق استقلالها وأمنها هو أن تكون منزوعة السلاح إلى حد كبير. ومن شأن الانضمام إلى المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط أو أي مسعى مماثل أن يعزز هذا الهدف وأن يوفر الحماية لفلسطين دون تقويض أمن إسرائيل. ومن شأن ذلك أيضًا أن يعمل على ردع إسرائيل والتعجيل بتنفيذ أي حل متفق عليه.[4] ويكتسب هذا الحل أهمية خاصة بالنظر إلى أن فلسطين وإسرائيل «تحتلان حيزًا استراتيجيًا واحدًا»[5] وأن «مجال الخطأ سيكون صغيرًا جدًا بالنظر إلى قيود الزمان والمكان»،[6] مما يجعل التهديد ضد أي منهما تهديدًا ضد الآخر. وهناك أمثلة ملموسة على كل من هذا الحيّز المشترك والتهديدات المحتملة ضده، بما في ذلك المصادر المشتركة للمياه والكهرباء، والهجمات الأخيرة التي شنّتها جمهورية إيران الإسلامية على السفن التجارية المرتبطة بإسرائيل.[7]

علاوة على ذلك، فإن القيود التي ستفرضها المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط على استيراد الأسلحة وتصنيعها تعني أن الانضمام من

بالنظر إلى أن فلسطين وإسرائيل «تحتلان حيزًا استراتيجيًا واحدًا» وأن «مجال الخطأ سيكون صغيرًا جدًا بالنظر إلى قيود الزمان والمكان»، فإن ذلك يجعل التهديد ضد أي منهما تهديدًا ضد الآخر.

2 Agha, H. and A. Khalidi. (2014). «Palestinian National Security.» In M.LeVine and M. Mosseberg (eds.), One Land, Two States: Israel and Palestine as Parallel States. Berkeley,Los Angeles, London: University of California Press. pp. 94-95.

3 Yezid Sayegh, »Redefining the Basics: Sovereignty and Security of the Palestinian State», Journal of Palestine Studies, vol. 24, no. 4 (1995 summer), pp. 8-9. https://doi.org/10.2307/2537754

4 حسين آغا، مقابلة شخصية، 10 يونيو 2010.

5 Hussein Agha and Ahmad Samih Khalidi, »Palestinian National Security», in M. LeVine and M. Mossberg (eds.), One Land, Two States: Israel and Palestine as Parallel States, University of California Press, p. 117.

6 المصدر السابق، صفحة 118.

7 للاطلاع على مناقشة قصيرة حول الموارد المائية المشتركة، انظر: Stephen C. McCaffrey, »Water Scarcity and Security Issues in the Middle East,» Proceedings of the American Society of International Law Annual Meeting, vol. 108, 2014, pp. 297-300. https://doi.org/10.5305/procannmeetasil.108.0297

شأنه أن يضيف مصداقية إلى الموقف التفاوضي الذي سبق أن عبرت عنه منظمة التحرير الفلسطينية بأن تصبح فلسطين «دولة محدودة السلاح». وبرغم التحديات، يظلّ الأمن الوطني والحماية من جميع أشكال التهديدات الأمنية داخليًا وخارجيًا ذوي أهمية قصوى، ومن الأساسي توفير الحماية لدولة فلسطين وشعبها وسبل عيشهم من أي تهديدات محتملة واستخدام للقوة.[8] وينطوي تحقيق الأمن القومي الفلسطيني على الحماية من «استخدام القوة الإسرائيلية المتفوقة في أعمال عدوانية، أو وقائية، أو قسرية، أو عقابية؛ والعنف الذي يستهدف الجاليات الفلسطينية في الخارج؛ والتهديدات الناجمة عن صراعات أطراف ثالثة مع إسرائيل، بما في ذلك التهديد بأسلحة الدمار الشامل واحتمال استخدامها؛ والاغتيالات والتوغلات العسكرية والمداهمات العقابية وإتلاف الممتلكات وهدم المنازل».[9]

وتصبح هذه المصالح الأمنية أكثر وضوحًا في ضوء تداعيات الفرص الآخذة بالتناقص للتوصل إلى تسوية لإنهاء الصراع مع إسرائيل، بما في ذلك حرمان الفلسطينيين من القدرة على الدفاع عن أنفسهم والمطالب المستمرة للفلسطينيين بنزع سلاحهم.[10] وسيكون التحدي الذي يواجه دولة فلسطين هو التعامل مع هذه العوامل والقوى الخارجية وإيجاد اتفاقيات أمنية مع جيرانها. هذا ومن شأن الانضمام إلى المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط أن يدفع بمثل هذا الإجراء الأمني إلى الأمام ويخلق شبكة أمان محتملة، ومن شأن ذلك أن يردع العدوان من جانب إسرائيل أو أطراف ثالثة معادية لإسرائيل، بما في ذلك الجهات المتطرفة التابعة للأنظمة المجاورة، الأمر الذي من شأنه أن يهدد ضمنيًا أمن فلسطين نظرًا لقربها الجغرافي. وبالتالي، فإن الأهم من ذلك هو أن حوافز فلسطين للانضمام ستضعُف إذا لم تنضم إسرائيل. ولكن بشكل عام، يمكن للمنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط أن توفر الأمان للمنطقة برمتّها على حساب مصلحة الدولة الفردية، وبالتالي فإن فلسطين على وشك الحصول على مكاسب أمنية صافية أخرى.

ومرة أخرى، ليس لفلسطين مصلحة في تشكيل تهديد عسكري هجومي ضد أي دولة، ولكنها تفضّل الاحتفاظ بقدرة الدفاع عن النفس في دولة منزوعة السلاح إلى حد كبير. وكثيرًا ما تم التعبير عن هذا الموقف خلال المفاوضات مع إسرائيل، لا سيما خلال المفاوضات المتعلقة باستثناءات الانسحاب العسكري الإسرائيلي من الأراضي الفلسطينية (تشمل المواضيع التي نوقشت محطات الإنذار المبكر، والوجود العسكري في غور الأردن، واستخدام المجال الجوي الفلسطيني، واستخدام الطيف الكهرومغناطيسي). وبالنظر إلى أنه من غير المرجح أن تكتسب فلسطين في المستقبل القريب قدرة عسكرية يمكن أن تكون كافية لأمنها القومي، ينبغي أن ينصبّ التركيز بدلًا من ذلك على بناء «نظام متعدد المستويات من الحواجز النفسية والدبلوماسية والاقتصادية والسياسية الكافية لحماية المصالح الفلسطينية، ولثني أي معتدين محتملين عن السعي إلى تحقيق أهدافهم باستخدام القوة».[11]

ويتطلب النظام الدفاعي غير العسكري لمنظومة أمنية فلسطينية التوصل إلى التزامات ملزمة فيما يتعلق باستخدام القوة واللجوء إليها.[12] ويمكن

8 ويتطلب تحقيق الأمن لفلسطين أيضًا الحفاظ على حدودها ومجالها الجوي ومياهها الدولية، والحفاظ على إمكانية الوصول إلى الموارد الحيوية والثروات الطبيعية. ومن دون ضمان ذلك، لن يكون من الممكن تصور فلسطين آمنة.

9 Hussein Agha and Ahmad Samih Khalidi, »Palestinian National Security», in M. LeVine and M. Mossberg (eds.), One Land, Two States: Israel and Palestine as Parallel States, University of California Press, pp. 100-102.

10 المصدر السابق، صفحة 104.

11 المصدر السابق، صفحة 105.

12 المصدر السابق، صفحة 106.

تسهيل إنشاء ذلك النظام وضمان إنفاذه بشكل ملائم بواسطة المجتمع الدولي. وقد تكون منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط خطوة جيدة في هذا الاتجاه. وسيكون من المفيد أن تنص المعاهدة على نوع من المتابعة الدولية بهدف ضمان احترام الالتزامات التي تتضمنها والامتثال لها. ويمكن أن تشمل الرقابة الدولية أيضًا ضمان فرض تدابير مضادة وعقوبات وغرامات على أعضاء المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط الذين يخلّون بالتزاماتهم. وفي مثل هذه الحالة، يمكن لهذه المعاهدة أن تكون بمثابة استراتيجية ترفع كلفة تطوير أو استخدام أسلحة الدمار الشامل على الأعضاء غير الملتزمين. ويمكن زيادة تعزيز هذه الاستراتيجية من خلال ضمان إدانة المجتمع الدولي لعدم الامتثال للمنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وبالتالي فإنه قد يضر بسمعة الأعضاء غير الملتزمين، مما قد يكون له بدوره تأثير سلبي على الانخراط مع هؤلاء الأعضاء في قضايا أخرى. بيد أنه من دون آليات تكفل إنفاذ ضمانات الأمن السلبية، تظل هناك حاجة إلى الحفاظ على مستوى معين من سلطات التسلح والدفاع عن النفس. وعلى هذا النحو، فقد تحتاج معاهدة المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط إلى التعامل مع هذا الأمر بشيء من التفصيل حتى تفكر فلسطين في الانضمام إليها. ومن المزايا غير المباشرة هنا أنه يمكن استعادة الثقة في قدرة المجتمع الدولي على الاضطلاع بدور قيادي في الرقابة و «الخفارة».

> إن المشاركة في إطار رقابة إقليمي من شأنها أن تتناسب مع التحركات الفلسطينية الحديثة نسبيًا نحو نقل الصراع مع إسرائيل إلى المستوى الدولي، مثل الحصول على مركز مراقب لدى الأمم المتحدة.

علاوة على ذلك، فإن المشاركة في إطار الرقابة الإقليمي هذا من شأنها أن تتناسب مع التحركات الفلسطينية الحديثة نسبيًا نحو نقل الصراع مع إسرائيل إلى المستوى الدولي، مثل الحصول على مركز مراقب لدى الأمم المتحدة، وهو التحول الذي وثقته دانييلا هوبر ولورينزو كامل.[13] وبالمثل، إذا انضمت دول عربية أخرى إلى المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، فإن هذا يمكن أن يعزز قوة فلسطين النسبية في التفاعلات الثنائية مع تلك الدول، نظرًا إلى إضفاء الطابع الإقليمي والمؤسسي على هذه العلاقات الدبلوماسية بشكل أكبر، كما كان الحال مع المشاركة الفلسطينية في جامعة الدول العربية والأمم المتحدة. ويمكن لهذا أن يقاوم الآثار المترتبة على دبلوماسية إسرائيل الفعالة الأخيرة مع العديد من دول الخليج، بما في ذلك البحرين والإمارات العربية المتحدة (التي تم إضفاء الصفة الرسمية عليها في الاتفاقيات الإبراهيمية).

إن الانضمام إلى المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط سيمهد الطريق أمام تعزيز أمن فلسطين من خلال خلق تناظر في «القوة العسكرية» بشكل ما. وقد يسهم ذلك في وضع فلسطين على قدم المساواة إلى حد ما مع الدول الأخرى في المنطقة التي تمتلك أسلحة الدمار الشامل، والتي قد تستخدمها بطريقة من شأنها أن تضر بالفلسطينيين. بالتالي، فإن هذا قد يسهّل على فلسطين تعزيز أمنها ويجعل ذلك فعالاً من حيث التكلفة، كما سيمكّن الدول المجاورة من تعزيز أمنها من دون تعريض أمن فلسطين للخطر. بيد أن ذلك سيتوقف أيضًا على الدول التي ستنضم إلى معاهدة المنطقة الخالية

13 Daniela Huber and Lorenzo Kamel, The Multilateralisation of the Israeli-Palestinian Conflict: A Call for an EU Initiative, Istituto Affari Internazionali (IAI), 2015.

© alamy.com



من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط؛ فمن المرجح أن تزداد فرص انضمام فلسطين إلى المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط في حال انضمت أيضًا الدول التي يُعتقد أو يُزعم أنها تمتلك أسلحة دمار شامل. علاوة على ذلك، وكي يمكن اعتبار الأمن القومي حافزًا للانضمام إلى المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، يجب ضمان تنفيذ عدة عوامل من أجل بناء الثقة في القيمة المضافة لمعاهدة المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وتشمل هذه العوامل ما يلي:

تدابير ذات مصداقية لإنفاذ التزامات المعاهدة وإخضاع الدول التي تخلّ بالتزاماتها للمساءلة، وقد يشمل ذلك:

1. التهديد بالعقوبات والنبذ الدبلوماسي.
2. ضمان الإنفاذ السليم من خلال التدابير المضادة والعقوبات والغرامات المفروضة على أعضاء المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط الذين يخلون بالتزاماتهم.
3. الرصد الفعال لعدم الامتثال، ربما من خلال نظام من عمليات التفتيش المتبادلة، على غرار رحلات المراقبة الجوية في إطار معاهدة الأجواء المفتوحة لعام 1992.
4. فرض الغرامات حسب الحاجة.

وبالنظر إلى الاعتقاد المنتشر على نطاق واسع بأن إسرائيل تمتلك أسلحة نووية -رغم الاعتقاد بأن مفاعل ديمونا في وضع سيئ- فضلًا عن المزاعم بأن لديها برامج أسلحة بيولوجية وكيميائية، فإن توقيع إسرائيل على معاهدة المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط قد يكون له أثر إيجابي على الصراع الإسرائيلي الفلسطيني الممتد منذ عقود. وسيكون هذا ملحوظًا بشكل

خاص فيما يتعلق بمسألة الأمن والاستقرار، إذ أنه قد يعمل كآلية لبناء الثقة بين الطرفين (كان هناك اقتراح بأن فلسطين ستكون على استعداد لمناقشة الانضمام إلى منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط قبل التوصل إلى قرار في الأمم المتحدة حول إقامة دولتها). وقد يتسبب هذا بدوره في العودة إلى محادثات ومفاوضات السلام أو يؤثر عليها، مما قد يقلل من الحوادث التي تحفز العنف و«تبرر» اقتناء الأسلحة أو استخدامها. ومن شأن ذلك أن يساعد أيضًا على تحييد التهديدات الأمنية وتحقيق توازن القوى بين الدول ذات القدرات العسكرية المتفاوتة، مع الحفاظ أيضًا على أمن المصالح والحدود الوطنية للدول وتأمين المزيد من السلام في المنطقة. علاوة على ذلك، وكما كتب الأمير تركي الفيصل[14] في مقالته حول وجهات نظر المملكة العربية السعودية، فإن استدامة وفعالية المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، إضافة إلى الأنظمة الأمنية الإقليمية الأخرى، ستعتمدان جزئيًا على حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، فضلًا عن غيره من القضايا الإقليمية.

إن جميع الأسلحة تشكل تهديدًا، بما فيها الأسلحة التقليدية والكيميائية والبيولوجية والنووية والتكنولوجية، فضلًا عن أشكال الحرب الأخرى، حتى وإن كانت مخاطرها وتهديداتها مختلفة. وكون فلسطين دولة صغيرة لا حول لها ولا قوة تتعرض لضغوط وسط أطراف ثالثة عملاقة وقد تكون عدوانية، فإن لديها حافزًا للانضمام إلى المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. بالتالي، فهذه ليست مسألة تتعلق بالسمعة فحسب، بل هي مسألة بقاء ووجود سلمي بين الشعوب.

خطوات ممكنة للتقدم

كي تشارك فلسطين بشكل هادف في معاهدة المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط وتنضم إليها في نهاية المطاف فإنها لن تحتاج إلى النظر في انضمامها إلى المعاهدات الدولية فحسب، بل أيضًا في بعض التدابير الوطنية، مثل صياغة لوائح وطنية تحدد بشكل حصري الاستخدامات السلمية للتقنيات ذات الاستخدام المزدوج والضمانات المقبولة التي تضمن استمرارية سلمية هذه الاستخدامات.

وكي تساهم المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط في تعزيز الأمن القومي الفلسطيني، يجب أن تضمن المفاوضات والمعاهدة اللاحقة ما يلي أو تأخذه في الاعتبار:

1. وضع تدابير عملية لبناء الثقة، مثل نظام التفتيش المتبادل.
2. مناقشة التدابير المضادة والعقوبات الممكنة والمقبولة التي يمكن فرضها على الدول التي تخلّ بالتزاماتها بموجب معاهدة المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.
3. شمول الدول التي يُزعم أنها تمتلك أسلحة دمار شامل في المنطقة، والتي من دونها لن يتم استيفاء الحافز المركزي لمشاركة فلسطين.

14 تركي الفيصل، «الحفاظ على عملية إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط وتعزيزها»، في «وجهات نظر ودوافع وأهداف المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط: أصوات من المنطقة»، تحرير: توميشا بينو وجيمس ريفيل وخين زاك كين (جنيف: معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح) 2022.

السعودية

الحفاظ على عملية إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط وتعزيزها

تركي الفيصل



© Planet Labs, Inc./CC-BY-SA-4.0



مقدمة

على مدى العقود الخمسة الماضية، نجحت العديد من المناطق في العالم -أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، وجنوب المحيط الهادئ، وجنوب شرق آسيا، وإفريقيا، وآسيا الوسطى- في إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. ورغم الدعوات التي وجهتها الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية على مدى عقود من الزمن لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، إلا أن إحراز تقدم ملموس نحو تحقيق هذا الهدف النبيل والضروري لا يزال بعيد المنال؛ لأن أصحاب المصلحة يفتقرون إلى الإرادة السياسية اللازمة للمضي قدمًا فيه. وإذا كانت الدول في المناطق ذات المناخ الأكثر سلمية قد رأت الحاجة إلى القضاء على خطر الأسلحة النووية من مناطقها، فينبغي أن تشعر الدول في منطقة مزقتها الصراعات مثل الشرق الأوسط بحاجة أكثر إلحاحًا إلى فعل الشيء نفسه. والواقع أنه ينبغي لها أن تشعر بالحاجة إلى المضي قدمًا بحظر جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى، نظرًا إلى تاريخ هذه الأسلحة في المنطقة.

إن حظر الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل هو الوسيلة الوحيدة لمنع دول المنطقة من السعي إلى الحصول على مثل هذه الأسلحة المدمرة، حتى لو كان ذلك مبررًا كوسيلة للردع. من هنا، فإن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط كوسيلة لضمان أن يكون الشرق الأوسط أكثر أمنًا وأمانًا هو الحافز الرئيسي للمملكة العربية السعودية لتحقيق هذا الهدف.

البيئة الأمنية حول المملكة العربية السعودية

بالنظر إلى أن إيران -إلى حد ما- تبرر وصولها إلى العتبة النووية كردّ فعل على البرنامج النووي الإسرائيلي، فإن المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط يمكن أن تكون حلًا لكليهما.

في الوقت الحاضر، تتمثل الأولوية الأمنية الرئيسية للمملكة العربية السعودية في جمهورية إيران الإسلامية، فيما يتعلق ببرنامجها النووي وسلوكها الإقليمي على حد سواء. وبالتالي، فإن النقاش في الدوائر الرسمية في المملكة العربية السعودية يركز على إيران عندما يتعلق الأمر بتهديدات أسلحة الدمار الشامل. إلا أن نقاش تصور التهديد هذا ليس مرتبطًا بعملية المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، التي لا يُنظر إليها على أنها حل محتمل. وبالنظر إلى أن إيران -إلى حد ما- تبرر وصولها إلى العتبة النووية كردّ فعل على البرنامج النووي الإسرائيلي، فإن المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط يمكن أن تكون حلًا لكليهما. لكن هذا الأمر كان موضع تفكير ضمن دوائر محدودة فقط من نخب الأمن القومي السعودي حتى الآن.

وقد شهدت البيئة الأمنية المحيطة بالمملكة العربية السعودية بعض التطورات المهمة في السنوات الأخيرة، ومن الأمثلة على ذلك: ازدياد قدرة تركيا على استعراض قوتها في المنطقة، بما في ذلك تدخلاتها العسكرية المباشرة في الجمهورية العربية السورية وليبيا ودعمها المستمر لمنظمات الإخوان المسلمين في البلدان العربية، الأمر الذي أثار مخاوف أمنية لدى العديد من دول المنطقة. ويمكن الافتراض أن تركيا ستواصل لعب دور أكثر مركزية في التفكير الأمني في المملكة العربية السعودية إذا استمرت في هذا النمط من السلوك. من هنا، يمكن للمنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط أن تخلق فرصة لدول المنطقة للعمل رسميًا مع تركيا حول المسائل الأمنية. وبالنظر إلى التوجه الحالي للبلاد الموجه بشكل أكبر نحو الشرق الأوسط، والأسلحة النووية التي تخزنها منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) في قاعدة إنجرليك الجوية، فمن المحتم أن تكون هناك حاجة إلى إدراج تركيا بطريقة ما في معاهدة المنطقة. هذا لا يعني الحاجة إلى إعادة رسم حدود المنطقة لتشمل تركيا، بل إلى إيجاد وسائل أخرى للإدراج، مثل البروتوكولات المشابهة لبروتوكولات الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية في معاهدات أخرى لمناطق خالية من الأسلحة النووية، أو عن طريق إدراجها كدولة مراقِبة في التفاوض على المعاهدة وأي عملية متابعة لتنفيذها.

التهديدات المتزايدة للانتشار الإقليمي للصواريخ وأسلحة الدمار الشامل الأخرى

في حين أن الأسلحة النووية تشكل بوضوح مصدر قلق مهم، يمكن القول إن التهديدات الكيميائية والبيولوجية أكثر إلحاحًا في الشرق الأوسط في الوقت الحالي، حيث تم استخدام الأسلحة الكيميائية أكثر من مرة في المنطقة. وتسلط الجائحة الحالية الضوء أيضًا على ما يمكن أن يحدث من اضطراب وخسائر في الأرواح إذا ما تم استخدام مسببات الأمراض كأسلحة.

ومن الزوايا المهمة الأخرى التي يمكن من خلالها النظر إلى هذه التهديدات: الانفجار المأساوي في مرفأ بيروت في أغسطس 2020؛ فمن الممكن تصور هجوم باستخدام صاروخ قصير المدى يستهدف منشأة تحتوي على مواد كيميائية سامة (لأغراض سلمية) ويسبب دمارًا لا يوصف، ويمكن أن يكون لهجوم كهذا عواقب على العديد من دول المنطقة. تبرز هذه السيناريوهات الحاجة إلى أن يكون برنامج الصواريخ الإيراني جزءًا من النقاش في إطار المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، فضلًا عن إمكانية تنفيذ هذا النوع من الهجمات من قِبل مجموعات مسلحة، ترعاها إيران أو غيرها. من هنا، فمن الضروري التفكير من جديد بشأن هذه المسائل.

عملية متوقفة

على الرغم من أن الفقرات المذكورة أعلاه تبين لماذا يمكن لمنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط أن توفر إطارًا قيّمًا لمعالجة العديد من العلل في المنطقة، تظل الحقيقة أنه رغم الجهود المبذولة على مدى أربعين عامًا، إلا أننا لسنا أقرب إلى تحقيق هذا الهدف اليوم مما كنا عليه في ذلك الوقت.

ومن بين الأسباب الرئيسية لهذا التأخر: محدودية الوعي بقضايا مثل إمكانية سعي المزيد من الدول في المنطقة إلى الوصول إلى العتبة النووية أو حتى برامج الأسلحة المكتملة؛ والمخاطر المرتبطة بالبرامج السلمية؛ وانعدام الثقة بين أصحاب المصلحة الرئيسيين؛ فضلًا عن غياب الإرادة، خاصة من قبل الدول الحائزة للأسلحة النووية في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وهناك أيضًا وعي محدود بالسبل الممكنة لمعالجة هذه المسائل من خلال عملية المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، أو بإمكانيات الحوار الإقليمي أو التعاون التي يمكن أن تخلقها العملية أو أن تنشأ خلالها.

وكما هو مذكور أعلاه، فإن المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط ليست جزءًا من النقاش الوطني في المملكة العربية السعودية. ولكن مع تزايد الاهتمام بالتطورات في برنامج إيران النووي في جميع الأوساط، فإن هناك فرصة لتفعيل النقاش حول المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط من خلال زيادة الوعي على الصعيدين الوطني والإقليمي حول التهديدات، والأهم من ذلك، الوسائل العملية التي يمكننا التصدي لها من خلالها. ويمكن أن يساعد ذلك على إعطاء شكل أكثر واقعية لما يُنظر إليه حاليًا على أنه مفهوم أكثر تجريدًا، وعلى تمكين أعضاء مؤسسة الأمن القومي السعودية من المشاركة بشكل مجدٍ.

> من الممكن تصور هجوم باستخدام صاروخ قصير المدى يستهدف منشأة تحتوي على مواد كيميائية سامة (لأغراض سلمية) ويسبب دمارًا لا يوصف، ويمكن أن يكون لهجوم كهذا عواقب على العديد من دول المنطقة.

كما يُنظر إلى المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط على أنها مصدر قلق عربي بشكل أكبر، تتصدره مصر عادة. وعلى الرغم من وجود فوائد لتعزيز موقف عربي موحد، إلا أن ذلك سبب جزئي أيضًا في محدودية النقاش حول هذا الأمر داخل المملكة العربية السعودية. وبالنظر إلى أن أيًا من الدول الاثنتين وعشرين الأعضاء في جامعة الدول العربية لا تمتلك أسلحة نووية، وأنها جميعها

وقّعت على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإن موقفها هو أنها «قامت بواجبها» لإظهار دعمها لإنشاء المنطقة. علاوة على ذلك، فإن حقيقة أن الشرق الأوسط عاش مع إسرائيل المسلحة نوويًا لمدة ستين عامًا ينتج عنه شعور -على الصعيدين الدولي والإقليمي- بأنه لا توجد حاجة ملحة للتعامل مع هذا الأمر.

إضافة إلى ذلك، فمن دون حل عادل للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، ستستمر قضية فلسطين في تعقيد احتمالات قيام منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، حتى لو قامت جميع الدول العربية بتطبيع العلاقات مع إسرائيل. وليس من الواقعي الاعتقاد بأنه يمكن بناء نظام أمني إقليمي بين الدول في ظل احتلال إحداها أراضي دولة أخرى. إنها لا تزال قضية مهمة وراسخة في قلوب وعقول الملايين من العرب والمسلمين في جميع أنحاء المنطقة، ولا يمكن تمهيد الطريق لعلاقات إقليمية أفضل مع إسرائيل وإحراز تقدم في أي آليات تعاون إلا بالتوصل إلى حل منصف لهذه القضية.

إن المشاركة الفاعلة لإسرائيل، باعتبارها الحائز الوحيد للأسلحة النووية في المنطقة، وإيران، كدولة تطمح إلى امتلاك أسلحة نووية، أمر بالغ الأهمية لنجاح أو فشل عملية المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. إن مسؤولية فشل جميع المحاولات السابقة لإنشاء المنطقة تقع على عاتق إسرائيل واستمرار الولايات المتحدة الأمريكية في تبرير موقف إسرائيل من خلال التمسك بالغموض النووي الإسرائيلي، الذي يتعارض مع إنشاء المنطقة.

وتطالب الولايات المتحدة وإسرائيل بأن تلتزم دول أخرى، مثل إيران (والعراق وليبيا وسوريا سابقًا)، بقاعدة عدم الانتشار بينما تحتفظ هي بقدراتها النووية، فيما تتلكأ الولايات المتحدة في الوفاء بالتزامها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم



© alamy.com

انتشار الأسلحة النووية بنزع سلاحها بالكامل. وقد ألقى هذا الكيل بمكيالين بظلاله على العملية، وسيظل يلقي بظلاله على العملية ويقوّض الثقة في جدية الجهد المبذول وقابليته للاستمرار. وقد أصبحت كل دولة في الشرق الأوسط تنظر إلى أي تهديد أمني على أنه تهديد وجودي، وتفاقم ذلك بسبب الشك والارتباك الذي ساد في المنطقة بعد الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، مع ظهور تساؤلات حول هيمنة الولايات المتحدة ودورها في حماية المنطقة، وإصرار إسرائيل على الحفاظ على غموضها النووي لا يؤدي إلّا إلى إعطاء المزيد من المصداقية لهذه التصورات.

إن السعي نحو إنشاء المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط من خلال مؤتمرات الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لم يكن مثمرًا، وذلك بسبب إصرار الولايات المتحدة على عدم إحراج إسرائيل لكونها الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي لم توقع على معاهدة عدم الانتشار. وحتى عندما وافقت الولايات المتحدة على دعم مؤتمر المنطقة كجزء من مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام 2010، وبينما كان المؤتمر المتفق عليه على وشك الانعقاد في عام 2012، أعلنت الولايات المتحدة معارضتها لعقد المؤتمر. ومن شأن اتباع نهج أميركي أكثر اتساقًا أن يساعد في إقناع إسرائيل بالسعي إلى تحقيق هذا الهدف بشكل جدي. وإن رفضت، فستكون إسرائيل قد فقدت حليفها الرئيسي في الإبقاء على الوضع الراهن.

الدوافع والحوافز للمشاركة

تؤمن المملكة العربية السعودية، شأنها شأن جميع الدول العربية، بهياكل أمنية إقليمية مشتركة مبنية على المبادئ تقوم على احترام الدول الوطنية الموجودة حاليًا، وتشجع التعاون والتنسيق بين الدول، وتحافظ على السلم والأمن الإقليميين. ويهدف الدور القيادي للمملكة العربية السعودية ضمن جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي إلى تعزيز هذه الأهداف. كما أن المملكة العربية السعودية منفتحة على ترتيبات جديدة إذا أدت إلى إنشاء هيكل أمني إقليمي جديد يخدم الهدف النهائي المتمثل في تحقيق الاستقرار والسلام والأمن في الشرق الأوسط. وفي هذا السياق، تؤمن المملكة العربية السعودية، فضلًا عن الدول العربية الأخرى، بالحاجة الماسة إلى إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وكما هو معروف، لا توجد دولة عربية، بما فيها المملكة العربية السعودية، تسعى إلى امتلاك قدرات نووية عسكرية، فجميعها موقعة على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والغالبية العظمى موقعة على معاهدات أخرى تخص أسلحة الدمار الشامل.

وإلى جانب الفوائد الواضحة التي ستعود على المنطقة والعالم من تخليص الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، فإن لدى المملكة العربية السعودية أيضًا مخاوف ملموسة تتعلق بالأمن القومي يمكن معالجتها من خلال المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وتتعلق هذه المسائل بوجه خاص بوضع برنامج إيران النووي ونظم إيصاله. وقد تؤدي معاهدة تنشئ منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط إلى إنشاء منتدى لمعالجة انعدام الثقة والحاجة

إلى حوار صادق بين دول المنطقة. ويمكن لمنتدى إقليمي من هذا النوع أن يخلق مساحة لمعالجة العديد من القضايا العالقة، مثل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، والإرهاب، وشحّ المياه، على سبيل المثال لا الحصر. وعلى الرغم من تحفظات المملكة العربية السعودية، إلا أنها كانت تأمل في أن تساعد خطة العمل الشاملة المشتركة لعام 2015 حول برنامج إيران النووي في تمهيد الطريق لمثل هذا المنتدى، وأن تكون الخطوة الأولى من بين خطوات عديدة من شأنها معالجة الجوانب الأخرى للسلوك الإيراني في المنطقة. لكنّ المملكة العربية السعودية أصيبت بخيبة أمل من الاتفاق حين أصبح من الواضح أنه لن يتم تحقيق مزيد من الخطوات. في المقابل، استفادت إيران من هذا الاتفاق لزيادة تمويلها للجماعات المسلحة في المنطقة، ولم تتوقف عن تدخلها في الشؤون الداخلية لجيرانها. بمعنى ما، أطلقت خطة العمل الشاملة المشتركة يد إيران للتصرف بشكل أكثر عدوانية في المنطقة. لقد كان لتأجيج النيران الطائفية من جانب إيران ضرر أكبر على أمن المنطقة واستقرارها من الضرر الذي أحدثه برنامجها النووي، فقد أزهِقت أرواح بسبب هذه السياسة الطائفية أكثر مما أزهقه برنامج إيران النووي الذي يزيد من ترسيخ الثورة وأجهزتها وإضفاء الشرعية عليها.

ولا ينبغي النظر إلى اتفاق عام 2015 مع إيران على أنه بديل للمنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل، إذ أن خطة العمل الشاملة المشتركة لن تمنع إيران من الإبقاء على برنامجها للأسلحة النووية، بل تؤجل هذا الاحتمال فحسب طوال مدة الاتفاق، أي خمسة عشر عامًا من عام 2015، وأقل من تسع سنوات من وقت كتابة هذا التقرير. كما أن الاتفاق يسمح لإيران بتخصيب اليورانيوم بمعدل يقارب الخمسة بالمئة، مما يسمح لها بمواصلة الحصول على المواد والدراية الفنية اللازمة لتطوير أسلحة نووية. ويجب أن تتضمن المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط شروطًا أقوى تنطبق على جميع بلدان المنطقة وتحظر جميع الأنشطة التي تتجاوز حقوق الدول بموجب معاهدة عدم الانتشار. الأهم من ذلك أن خطة العمل الشاملة المشتركة لم تقدم أي ضمان على الإطلاق بأن إيران لن تشرع في تطوير أسلحة نووية بمجرد انتهاء فترة الخمسة عشر عامًا. ومن شأن المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط أن تساعد في التخفيف من حدة هذه الإمكانية عن طريق تنفيذ إجراءات تفتيش وتحقق أكثر صرامة تجمع بين الآليات الدولية والإقليمية على حد سواء، مثل الزيارات المتبادلة وعمليات التفتيش.

وتأمل المملكة العربية السعودية ألّا تكرر إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن أخطاء وعيوب خطة العمل الشاملة المشتركة بمحاولة العودة إلى الصفقة كما كانت، بل أن تستخدم المفاوضات المتجددة لمعالجة قضايا مهمة إضافية. إن اتباع نهج تدريجي، مثل العودة إلى خطة العمل الشاملة المشتركة كما كانت، من شأنه أن يعرقل الجهود الدبلوماسية ويسمح لإيران بمواصلة تطوير برنامجها النووي أثناء ذلك. ومن وجهة نظر المملكة العربية السعودية، فإن التوصل إلى اتفاق غير شامل لن يحقق السلام والأمن الدائمين في منطقتنا. من هنا، يجب أن يشمل أي اتفاق جديد جميع القضايا التي تهم أصدقاء الولايات المتحدة وحلفاءها في المنطقة، وإلا فإن التهديد النووي الإيراني سيظل قائمًا.

وفي ضوء ذلك، تنظر المملكة العربية السعودية إلى البرنامج النووي الإسرائيلي على أنه تهديد للسلام والأمن في المنطقة لا يقل عن التهديد الإيراني. ما دامت

إسرائيل خارج معاهدة عدم الانتشار. وتبرر سياسات إسرائيل الجهود التي تبذلها إيران وربما بلدان أخرى في المنطقة للحصول على أسلحة نووية في المستقبل. تاريخيًا، لم يكن احتكار سلاح كهذا مستدامًا قطّ. وينبغي أن يكون هذا الخطر المتمثل في الانتشار الأفقي في المنطقة حافزًا للدول، بما فيها إسرائيل، للتخلي عن مواقفها النووية والتفاوض بجدية حول إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط على قدم المساواة.

خطوات صغيرة لتقريب إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط

هناك حاجة ماسة إلى مناقشة واضحة وصادقة ومباشرة لقضية المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط وأهدافها ونطاقها والعقبات التي تواجهها، كما أن زيادة الوعي بهذه القضية في الشرق الأوسط أمر بالغ الأهمية لضمان مشاركة أوسع من الحكومات والشعوب في المنطقة. هذا وينبغي للدول التي وقعت مؤخرًا اتفاقيات تطبيع مع إسرائيل -الإمارات العربية المتحدة والبحرين والسودان والمغرب- الاستفادة من علاقتها مع إسرائيل لمناقشة قضية المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، ويمكن أن تساعد التصريحات الصادرة عن هذه البلدان وغيرها في جذب انتباه الجمهور إلى المنطقة أيضًا.

هذا ويمكن لحوار واضح وصادق على المستوى دون الإقليمي أن يدعم الجهود الرامية إلى إنشاء المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، من خلال معالجة التوتر وانعدام الثقة بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران. وقد اقترح مجلس التعاون الخليجي على إيران وضع تدابير لبناء الثقة في الماضي، والتي يمكن صياغتها على غرار المبادئ العشر لاتفاقيات هلسنكي. ومن شأن نهج كهذا أن يحظى بالدعم في دول مجلس التعاون الخليجي، بل ويمكن إعادة النظر فيه كجزء من المحادثات الحالية بين الرياض وطهران.

وكما تصورت في دراستي التي نشرها مركز بيلفر، فإن بذل جهد حقيقي وجاد لبناء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط يمكن أن يسفيد من قرار لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يعزز بموجبه الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن الحوافز للدول في المنطقة من خلال ضمان مظلة أمن نووي للدول المنضمة؛ بحيث تكافئ الدول التي تنضم إلى المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط بالدعم الاقتصادي والتقني؛ فيما تعاقب الدول التي ترفض الانضمام.[1]

ويمكن أن يكون إعلان النوايا هذا كافيًا لتحفيز إسرائيل على التوقف عن تذبذبها والانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار، وقبول يد السلام التي تمدها إليها مبادرة السلام العربية منذ عام 2002.[2] كما سيشكّل ذلك حافزًا لإيران للكشف عن برنامجها السري والمشبوه. ومن المؤكد أن الفشل في إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط سيحفّز بعض بلدان المنطقة لاتخاذ ما قد يكون قرارًا مصيريًا من شأنه مفاقمة عدم الاستقرار بدلًا من ترسيخ الأمن والسلام في منطقتنا.

1 Turki Al Faisal, »A Political Plan for a Weapons of Mass Destruction-Free Zone (WMDFZ) in the Middle East», Belfer Center for Science and International Affairs, Harvard Kennedy School, 9 July 2013، https://www.belfercenter.org/publication/political-plan-weapons-mass-destruction-free-zone-wmdfz-middle-east

2 Terje Rød-Larsen, Nur Laiq and Fabrice Aidan, *The Search for Peace in the Arab-Israeli Conflict: A Compendium of Documents and Analysis*, Oxford University Press, 2014, p. 484.

الإمارات العربية المتحدة

الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل:
دولة الإمارات كنموذج بديل

نجلاء القاسمي



© ENEC



مقدمة

شهدت منطقة الشرق الأوسط بيئة أمنية متأزمة سريعة التغيّر، في كثير من حالاتها قوضت احتمالات التوصل للاتفاق بسبل دبلوماسية وأدت إلى حروب بين دول المنطقة وحروب أهلية استخدمت في بعض حالاتها أسلحة تجاوزت المشهد العسكري وتسببت في كوارث إنسانية تستحق الوقوف أمامها لتقديم البدائل والحلول التي تدعم جهود الحوار السلمي، وتوظف التكنولوجيا فيما يخدم الإنسانية.

تعد منطقة الشرق الأوسط منطقة حيوية للعالم كافة، حيث تعتبر حلقة الوصل بين الشرق والغرب، وممرًا مهمًا لخطوط الملاحة والتجارة الدولية، سواء لأغراض أمنية أو تجارية، كما يوجد في المنطقة أكبر مخزون للطاقة والذي يعتمد عليه العالم كافة بطريقة أو بأخرى. ولذلك فإن أمن هذه المنطقة وسلامتها مطلب دولي، ولطالما تحول النزاع فيها من حدوده الإقليمية ليشهد تدخلاً دولياً.

بالرغم من أهمية إيجاد رعاية دولية لحل النزاعات والأزمات الإقليمية، إلا أن استدامة سلم وأمن المنطقة لن يتحقق دون وجود دور حاسم للأطراف المحلية في إيجاد الحلول التي تضمن أمن الدول وتحقق إمكانية تطوير سياسات تنموية تتناسب وتطلعات شعوبها. في الوقت ذاته، يجب ألّا نغفل أهمية الدور الدولي في إدارة الازمات والتعاون مع دول المنطقة لتنفيذ التزاماتها والوفاء بتعهداتها.

بالرغم من أهمية إيجاد رعاية دولية لحل النزاعات والأزمات الإقليمية، إلا أن استدامة سلم وأمن المنطقة لن يتحقق دون وجود دور حاسم للأطراف المحلية في إيجاد الحلول التي تضمن أمن الدول وتحقق إمكانية تطوير سياسات تنموية تتناسب وتطلعات شعوبها. ففي حين لا يجب أن نغفل أهمية الدور الدولي في إدارة الازمات والتعاون مع دول المنطقة لتنفيذ التزاماتها والوفاء بتعهداتها.

تكوين منظومة إقليمية حول مفهوم نزع أسلحة الدمار الشامل

شهدنا مؤخراً تراجعًا دوليًا للتدخل في حل نزاعات المنطقة، مما تسبب في إطالة أمد الأزمات، واستمراريتها دون وجود طرح لحلول مرتقبة في بعض الحالات مثل سوريا. الأمر الذي دفع دول المنطقة لاستقطاب غير مسبوق مدفوع بتاريخ طويل من الخلافات، في حين كان من الأجدى إيجاد آليات إقليمية لمعالجة القضايا التي باتت تهدد أمن المنطقة وتمنعها من إحراز الاستقرار والتنمية التي يتطلع لها مواطنوها.

بدلاً من تخلي دول المنطقة عن كافة أشكال أسلحة الدمار الشامل كبداية لما يمكن أن يكون حجر الأساس في تطوير منظومة أمنية تدعم العمل المشترك، نرى تحول الاستقطاب الدولي للتدخل المباشر في المنطقة إلى استقطاب إقليمي مدعوم من قوى دولية في استمرارية لدعم مناطق النفوذ التقليدية دون الوصول إلى حلول حقيقية تتناسب مع احتياجات دول المنطقة.

من المهم في هذه المرحلة المتأزمة أن تسعى دول منطقة الشرق الأوسط لدعم المفاوضات الإقليمية برعاية دولية تهدف لإيجاد حلول وآليات نابعة من المنطقة وتخدم أغراضها على غرار تجربة أمريكا اللاتينية ومعاهدة تلاتيلولكو التي جاءت من خلال اتفاق مباشر بين الدول المعنية. على أن تناقش الآليات التي تخاطب مشاغل المنطقة وتستطيع كبح استمرارية تطور الأزمات الاقليمية لحروب. هذا الأمر لا يمنع وجود رعاية دولية لضمان الالتزام بالمبادئ المتفق عليها وإمكانية الاستفادة من خبرات المنظمات الدولية لتطوير آليات العمل وضمان الشفافية في تبادل المعلومات وخلق بيئة مناسبة للتعاون في البرامج السلمية للأبحاث النووية والكيميائية والبيولوجية.

من المهم التأكيد على المسؤولية الجماعية للالتزام بحظر السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، الأمر الذي يتطلب دعم المجتمع الدولي لتمكين استمرارية التوافق الإقليمي بحيث يوفر الضمان الأمني والأداة الرقابية للتأكيد على التزام الدول من خلال توفير الحوافز الأمنية والاقتصادية والعلمية لتفعيل جوانب الاتفاق المختلفة، واستكمالًا لأعمال مؤتمر الأردن لعام 2019.

التأسيس لسياسة عامة مغايرة

اعتبرت دولة الإمارات العربية المتحدة إنشاء منطقة منزوعة من السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل الأخرى أولوية في سياستها الخارجية، كما جاء في كلمة لسفير الامارات حمد الكعبي المنتدب لدى الوكالة الدولية للطاقة النووية[2]. خلال العقد المنصرم، حاولت دولة الإمارات تقديم نموذج بديل يتجاوز الاستخدام العسكري للتكنولوجيا النووية إلى الاستخدام السلمي الذي يخدم مشاريع تنموية ولا يشكل تهديدًا دوليًا.

2 Permanent Mission of the United Arab Emirates to the United Nations, »UAE Reaffirms Commitments to Achieving & Maintaining World Free from Threat of Nuclear Weapons, Weapons of Mass Destruction«, New York, 22 November 2019.

لطالما شكّل الجانب الأمني للاستخدام النووي حجر عثرة أمام الاستخدام السلمي، حيث اعتبر تطوير القدرات النووية مرتبطاً بالاستخدام العسكري وأن مجرد حصول الدول على المعرفة التكنولوجية أو المواد أو وسائل الإنتاج خطوة أولى لتطوير القدرات النووية للدول، والتي ستؤدى بطبيعة الحال إلى زيادة القدرات العسكرية مع ما يصاحب ذلك من مخاطر أمنية وبيئية.

إن مطالبة الدول بالحصول على تكنولوجيا حديثة يُعد مطلباً مشروعاً، خاصة إذا كانت هذه التكنولوجيا قادرة على توفير موارد إضافية للطاقة، وتدعم الأمن الغذائي من خلال تطوير تقنيات توفير مياه الشرب التي تعتبر واحدة من أهم المشكلات التي تعاني منها منطقة الشرق الأوسط، والاستخدام الطبي في علاج الامراض كالسرطان، على سبيل المثال لا الحصر.

عملت الدول العربية في المنطقة على تطوير برامجها النووية بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة النووية، وبالرغم من أن هذه البرامج لا زالت محدودة في قدراتها لعدد كبير من الأسباب منها السياسية والاقتصادية والأمنية، إلا أن أهمية العودة للعمل على تطوير قدرات الدول العربية بدت أكثر إلحاحًا من الماضي خلال العقد الماضي، الأمر الذي يحتم على هذه الدول تطوير بنيتها المعلوماتية والمؤسساتية لتخدم التطور المحتمل في هذا المجال[3].

تقدم حالة الإمارات العربية المتحدة نموذجاً بديلاً يرتكز على الشفافية للتعاون مع المجتمع الدولي ومع والبرنامج النووي لازال يعد في مراحله الأولى، إلا أن دولة الامارات تخطو بخطوات متسارعة من أجل تطوير أنظمتها في مجال الطاقة النووية؛ من أجل اللحاق بالدول التي سبقتها والتمكن من الالتزام بتعهداتها التي قدمتها طوعياً بما يتماشى ومتطلبات المنظومة الدولية، والانضمام لكافة المواثيق الدولية المعنية بالطاقة النووية، وبناء قدراتها القانونية والرقابية المحلية.

من خلال هذا النموذج، قدمت دولة الإمارات تعاونًا غير مسبوق مع المنظمات الدولية وعلاقاتها الثنائية مع الدول من حيث توقيع اتفاقيات تعاون، مما خلق درجة عالية من الشفافية، كما منح دولة الإمارات إمكانية الاستفادة من الخبرات الدولية المتعاونة مع برنامج الإمارات النووي.

تكمن التحديات في النموذج الذي قدمته دولة الامارات أن قدراتها المحلية لا زالت في بداياتها وفي اعتمادها الكبير على الخبرات الدولية في هذه المجالات، الأمر الذي يراه البعض يحقق قدرًا عاليًا من الشفافية، لكنه غير مستدام على المدى الطويل، ولذلك تعمل دولة الامارات على تطوير خبراتها المحلية من خلال العمل المشترك مع المطور الأجنبي وتوفير التمويل اللازم للبعثات التعليمية في هذا المجال، بما يضمن استمرارية ضمان أمن وسلامة المنشآت النووية على المدى الطويل.

تعمل دولة الإمارات بشكل وثيق مع المجتمع الدولي في مجال تبادل المعلومات والبحث العلمي وحتى تطوير قدراتها النووية. إن وجود منظومة إقليمية للعمل المشترك في مجال الطاقة النووية قادر على تقريب وجهات النظر وتأسيس منظومة إقليمية تستطيع دراسة احتياجات المنطقة وتقدم الحلول لمشاغلها.

3 L. Windsor et al., »Technical and Political Assessment of Peaceful Nuclear Power Program Prospects in North Africa and the Middle East», Pacific Northwest National Laboratory, Sep 2007.

الضمانات الأمنية وبناء الثقة

لطالما عانى الشرق الأوسط من انقسامات عميقة بين دوله، في صراع حول الريادة الإقليمية أججتها الخلافات السياسية والدينية والأيديولوجية وأدت لحروب إقليمية وأهلية، استُخدمت في بعض حالاتها أسلحة الدمار الشامل سواء البيولوجية أو الكيميائية، وأدت فظاعة نتائجها إلى فقدان الثقة ليس فقط بين دول الجوار الإقليمي، ولكن بين مكونات شعوب المنطقة بشكل عام.

استمرار أزمة الثقة دفع المنطقة إلى تخمة في المنظومة الأمنية، ففي حين تصر إسرائيل على الحفاظ على تفوقها التكنولوجي والعسكري في المنطقة، بما في ذلك القدرات النووية (رغم عدم الإعلان عنها)، تسعي إيران إلى اللحاق بالركب للحصول على التكنولوجيا النووية، وربما تصنيع سلاح نووي في المستقبل القريب، في حين تتساءل دول الجوار الأخرى عن أهمية مجاراة هذا المنحى لضمان عدم خسارتها في سباق استعراض القوة.

بالرغم من حق الدول في الدفاع عن النفس وضمان مصالحها، إلا أن الاستثمار في تطوير قدرات عسكرية تندرج ضمن مجموعة أسلحة الدمار الشامل أمن يتجاوز المقبول دوليا وإنسانياً، وقد جرى استخدام هذه الأسلحة في الثمانينيات في الحرب العراقية - الإيرانية التي كان من أبرز كوارثها مذبحة حلبجة، في حين استُخدمت الأسلحة الكيميائية مؤخراً في سوريا، الأمر الذي يوضح أن هذا السلاح لم يُستخدم في المنطقة للردع فقط، وإنما للاضطهاد والتسبب بكوارث إنسانية.

لازالت دول المنطقة غير قادرة أو راغبة في توفير قدر كاف من الشفافية حول إدارة برامجها النووية والبيولوجية والكيميائية، لأسباب أمنية أو سياسية، أو بسبب عدم اكتمال المنظومة النووية في بعض الدول من مؤسسات متخصصة لمتابعة هذه البرامج. وبناء عليه، ركزت دولة الإمارات على خمس مبادئ أساسية في «الشفافية التشغيلية التامة والالتزام بأعلى معايير حظر الانتشار النووي وترسيخ أعلى معايير السلامة والأمن والتنسيق المباشر مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والالتزام بمعاييرها وبناء شراكات متينة مع الدول المسؤولة والمؤسسات ذات الخبرة، بالإضافة إلى ضمان استدامة الطاقة النووية على المدى البعيد».[4]

4 جمال، أحمد. «البرنامج النووي السلمي الإماراتي، أرقام وحقائق»، 17 نوفمبر 2020، وام، أبوظبي.

من المهم التأسيس لمنظومة إقليمية تهدف إلى تقريب وجهات النظر والعمل على إعطاء مجال لإظهار حسن النوايا وبناء الثقة بين الفرقاء، من خلال خلق فضاء للتعاون والحوار الإقليمي وإيجاد حلول لقضية تمس كافة أوجه التعاون بدءًا من الأمني والعسكري إلى حقوق الإنسان والبيئة، وهو مجال خصب لبدء تفاهمات إقليمية تنزع فتيل كثير من الأزمات وتوجد بديلًا دبلوماسيًا لحل الخلاف بين هذه الدول. في ظل الأوضاع المتوترة بين دول المنطقة، تعتبر المساواة بين الدول في توفير الأمن لأراضيها مبدأ

استمرار أزمة الثقة دفع المنطقة إلى تخمة في المنظومة الأمنية، ففي حين تصر إسرائيل على الحفاظ على تفوقها التكنولوجي والعسكري في المنطقة بما في ذلك القدرات النووية (رغم عدم الإعلان عنها)، تسعي إيران إلى اللحاق بالركب للحصول على التكنولوجيا النووية، وربما تصنيع سلاح نووي في المستقبل القريب، في حين تتساءل دول الجوار الأخرى عن أهمية مجاراة هذا المنحى لضمان عدم خسارتها في سباق استعراض القوة.



© ENEC

مشروعًا، مما دفع بعض الدول للمطالبة بالحصول على السلاح النووي من منطلق الدفاع عن النفس، كما هو الحال مع إسرائيل في مقابل الآخر. هذا المنحى يفتح المجال لمطالبات أخرى مشابهة في المنطقة لن تحقق الأمن أو تؤدى إلى التنمية إذا ما استمرت حالة المواجهة التي نشهدها.

حوافز تنمية القطاعات الاقتصادية

من المعروف بأن تطوير أسلحة الدمار الشامل وتصنيعها يشكل ضغطاً على ميزانيات الدول، في حين تحتاج غالبية دول الشرق الأوسط لبرامج تنموية كبيرة تضمن لمواطنيها الحياة الكريمة. إن التخلي عن مشاريع تطوير أسلحة الدمار الشامل يفتح مجالات جديده لتوظيف الواردات لخدمة المجتمع وبناء الدولة.

كما أن المرحلة المقبلة ستشهد تطوراً في الاستخدام الاقتصادي للمنتجات النووية السلمية، وتماشياً مع هذا النهج على دول المنطقة تطوير منظومة اقتصادية إقليمية قادرة على التعامل مع هذه المنتجات والتي تتطلب رقابة خاصة بسبب طبيعة المواد الداخلة في إنتاجها. إن الاستخدام السلمي للمواد النووية أو حتى البيولوجية والكيميائية يُعد تطورًا دوليًا واعداً لا يمكن تجاهله، وعلى دول المنطقة ألا تتأخر في اللحاق به. على سبيل المثال، بالرغم من المنافسة القوية لمصادر الطاقة المتجددة وانخفاض أسعار النفط، إلا أن مجالات استخدام الطاقة النووية يتجاوز قطاع الطاقة لقطاعات أخرى مهمة للمنطقة ربما أهمها قطاع تحلية المياه والذي يعد مصدر قلق لكافة دول منطقة الشرق الأوسط.

تعتبر الطاقة النووية واعدة بيئياً ومتوفرة بأسعار تنافسية إلى جانب مصادر الطاقة البديلة، مما حدا بدولة مثل الامارات القيام بتطوير قدراتها النووية من خلال التعاون مع المجتمع الدولي بما يضمن أمنها الاقتصادي واستمرارية

توفر الطاقة.[5] كما ذكرت ورقة السياسة العامة التي أطلقتها دولة الإمارات بشأن تطوير قدراتها النووية بأنه تم اتخاذ هذه الخطوة بدافع الحاجة إلى تطوير مصادر إضافية للكهرباء لمواجهة المستقبل وتوقعات الزيادة في الطلب، ولضمان استمرارية التطور الاقتصادي السريع [6].

تطوير نماذج اقتصادية من الاعتماد المتبادل على توفير المواد والخبرات مع دول العالم يخلق فرص اقتصادية جديدة، حيث أظهر تطوير القدرات النووية الإماراتية حجم التبادل التجاري والتقارب السياسي الذي نتج عن المشروع في كافة مراحله، فقد تطورت علاقة دولة الإمارات بكوريا الجنوبية -المسؤولة عن تنفيذ المفاعل النووي في الإمارات- إلى مستويات جديدة ليس فقط في الجانب التجاري والصناعي المرتبط بالصناعة النووية، بل تجاوزته إلى علاقات سياسية وثقافية متميزة والعلاقات التجارية غير النووية[7].

لطالما اتخذت دولة الامارات سياسات تدعم الاقتصاد الحر، وتجري فيها كثير من التعاملات التجارية التي تمر من خلال موانئها بين مشرق الأرض ومغربها، مما يشكل تحدياً لمراقبة الصادرات، وخاصة المواد الكيميائية والبيولوجية ثنائية الاستخدام. بالرغم من ذلك، اتخذت دولة الامارات خطوات لتنمية قطاعاتها الاقتصادية غير النفطية، من ضمنها تأسيس مجمع دبي للعلوم عام 2005، والذي يحتوي على مختبرات علمية للأبحاث البيولوجية، فيما قامت أبو ظبي بإنشاء مدينة للصناعات الكيماوية. ولذلك تعمل مع المجتمع الدولي في تطوير أجهزتها الرقابية والإنتاجية من أجل تطوير هذه القطاعات الصناعية في الدولة والتي لا يمكن أن تكون في معزل عن المجتمع الدولي.

الطبيعة المفتوحة لدولة الإمارات والتي تتيح الفرص للاستثمار والعمل مع جميع أنحاء العالم، يمكّنها من أن تكون حاضنة لكثير من المشاريع التي يطمح لها الشباب في تطوير الصناعات المرتبطة بالمجال النووي والكيميائي والبيولوجي، في بيئة آمنة توفر لهم الإمكانيات التقنية والمؤسسات الراعية لاستثماراتهم.

التعاون العلمي وتبادل الخبرات

قامت دولة الامارات بالتوقيع على اتفاقية 123 مع الولايات المتحدة الأمريكية كأساس قانوني يضمن التعاون المستقبلي بين البلدين في مجال الطاقة النووية السلمية، سواء من خلال التجارة أو تبادل الخبرات. مثل هذه الاتفاقيات تفتح المجال لدولة الامارات لتطوير قدراتها العلمية بما يخدم أهدافها الاستراتيجية لضمان تنوع بيئتها الاستثمارية والصناعية ويخدم المشاريع التنموية في الدولة، كما يدعم الشفافية حول برنامج الامارات النووي مع دول الجوار والمجتمع الدولي. تقف مسألة التخصيب النووي حاجزاً أمام تطوير هذه المنظومة في العديد من الدول، مما حدا بالإمارات للتنازل عن هذا الجانب لإحراز تقدم في علاقاتها مع المجتمع الدولي وتحقيق مصالحها.
أسست دولة الامارات هيئة تنظيمية مستقلة قامت بالتوقيع على عدد من الاتفاقيات مع مراكز بحثية حول العالم لإنشاء شبكة معلوماتية تخدم الأهداف المستقبلية للدولة. وقد رعت الدولة عدة مبادرات تشجع العمل مع الباحثين

5 Nuclear Threat Initiative, »United Arab Emirates», Oct 2018, NTI, Washington.

6 UAE Ministry of Foreign Affairs and International Cooperation, »Policy of the UAE on Evaluation and Potential Development of Peaceful Nuclear Energy», Retrieved on Feb 2021, Abu Dhabi.

7 دورية درع الوطن، «قراءه في نتائج زيارة صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان إلى كوريا الجنوبية»، 1 إبريل 2019، أبوظبي

من الدول العربية مثل علوم الفضاء، وبالتالي يمكن البناء على مثل هذه المبادرات لتشمل الأبحاث في المجال النووي والكيميائي والبيولوجي، والتي يمكن أن تكون المناطق الصناعية الحرة حاضنة لتطويرها في المستقبل.

الإطار القانوني والمؤسسي

حدد المجتمع الدولي إطاراً قانونياً للتعامل مع المحاور الأربع الأساسية للحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل، متمثلة في التصنيع النووي والكيميائي والبيولوجي. وقعت دول المنطقة على غالبية هذه النصوص فيما عدا بعض الاستثناءات والتي أصبحت مفصلاً خلافياً بين دول الجوار، أهمها عدم توقيع إسرائيل على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإبقاءها برنامجها النووي سرياً وغير قابل للرقابة الدولية، الامر الذي تتخذه دول أخرى مثل إيران ذريعة لتطوير قدراتها النووية والصاروخية.

في المقابل قامت دولة الإمارات بالتوقيع على الاتفاقيات الدولية المنظِمة للعمل في المجال النووي والكيميائي والبيولوجي، بالإضافة إلى اتفاقيات ثنائية لزيادة مستوى الشفافية والتعاون مع الفاعلين الدوليين في هذا المجال. تلتزم الدولة بفتح كافة منشآتها للمراقبين الدوليين، وتشجع التعاون مع الباحثين والمستثمرين للعمل في الدولة من خلال منظومة تم تطويرها لخدمة هذا القطاع، شملت المؤسسات التنظيمية إنشاء:

1. مؤسسة الإمارات للطاقة النووية بهدف تطوير البرنامج النووي في الامارات وإصدار التراخيص.
2. الهيئة الاتحادية للرقابة النووية، تتولى الاشراف على السلامة النووية والأمن والحماية الإشعاعية.
3. الهيئات المحلية للبيئة.
4. لجنة السلع الخاضعة لرقابة الاستيراد والتصدير.

ختاماً

تمر منطقة الشرق الأوسط بتحديات كبيرة غالباً ما تتحول إلى أزمات من المهم التعامل معها بقدر كبير من الشفافية، وفتح مجال للحوار والحلول الدبلوماسية، بدءًا من القضايا الشائكة مثل نزع أسلحة الدمار الشامل التي سبق وأن تسببت لهذا الاقليم في كوارث إنسانية يجب ألّا تتكرر. وعلى دول المنطقة أن تعطي الأهداف التنموية أولوية في توجهاتها وسياساتها، الأهداف الأمنية إن لم يكن دافعها تحقيق الأمان لشعوب المنطقة لا يُعوّل عليها ولا تخدم الصالح العام.

إن خلق منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في المنطقة يمكن أن يكون حجر أساس للنظر في القضايا الخلافية في المنطقة، قد تتطور إلى برامج تعاون مشترك في عدد من المجالات السلمية للبحث العلمي والتصنيع في مجالات تكنولوجية متقدمة.

الشرح التوضيحي للصور

الغلاف

إيران. 2008. توماس دورزاك/Magnum

صفحة 3

صورة جوية لمناظر طبيعية جبلية في الشرق الأوسط. Alamy.

صفحة 4

علامة تحذير لحقل ألغام في مقع قلعة الحصن سوسيتا

صفحة 9

جنود أمريكيون من فصيلة فريق الاستخبارات الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية/الأسلحة، كتيبة قوات اللواء، فريق لواء سترا يكر القتالي، فرقة المشاة 25، يشقون طريقهم إلى مخبأ الاسلحة جنوب بعقوبة، العراق، 3 يناير 2009. Alamy

صفحة 15

طائرة F-15I الحربية التابعة للقوات الجوية الإسرائيلية أثناء طيرانها مطلقة مشاعل مضادة للصواريخ. Alamy.

صفحة 24

قنابل مملوءة بالخردل بوزن 250 كيلوغرام في منطقة تخزين بقاعدة صدام الجوية قرب الموصل. 22 اكتوبر 1991. صور الأمم المتحدة/ه. أرفيدسون.

صفحة 27

لافتة تحذيرية كتب عليها «خطر» باللغة العربية، عند مدخل موقع اختبار القنابل النووية الفرنسية لجبل تينا فيلا في عين عكر في تامنراست، على بعد حوالي 2000 كيلومتر جنوب الجزائر العاصمة، الجزائر، 25 فبراير 2010. Keystone/وكالة حماية البيئة/محمد مسارة.

صفحة 28

السفير عبد الله باعلي، ممثل الجزائر، يخاطب مجلس الأمن (ديسمبر 2004). صور الأمم المتحدة/إسكندر ديبيبي

صفحة 33

وزارة الخارجية المصرية في القاهرة من جهة النيل. Alamy.

صفحة 37

السفير المصري خالد شمعة يشارك في منتدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية حول التجارب ذات الصلة المحتملة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. فيينا، النمسا. 21-22 نوفمبر 2011. الوكالة الدولية للطاقة الذرية/دين كالما.

صفحة 43

لقاء بين الرئيس الإيراني رئيسي ووزير خارجية الكويت في طهران، إيران. 6 أغسطس 2021. مكتب الرئيس الإيراني.

صفحة 45

وفد إيران في الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1972. في الصورة عباس علي خلاتباري (يمين)، وزير الخارجية، وفريدون هويدا، الممثل الدائم لدى الأمم المتحدة. 25 سبتمبر 1972. صور الأمم المتحدة/يوتاكا ناغاتا.

صفحة 50

فريق اللجنة الخاصة للأمم المتحدة يشرف على تدمير ترسانة العراق من الأسلحة الكيميائية. 21 فبراير إلى 24 مارس 1992. صور الأمم المتحدة/ه. أرفيدسون.

صفحة 54

صورة أخذتها اللجنة الخاصة للأمم المتحدة لقنابل جوية ومقطورة في قسم إنتاج الأسلحة الكيميائية في منشأة المثنى الحكومية، العراق. Alamy.

صفحة 57

حقل غاز ليفياثان البحري من شاطئ دور، إسرائيل. Alamy..

صفحة 58

(من اليسار إلى اليمين) رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، والشيخ عبد الله بن زايد بن سلطان آل نهيان، وزير الخارجية والتعاون الدولي في دولة الإمارات العربية المتحدة؛ والدكتور عبد اللطيف بن راشد الزياني، وزير خارجية مملكة البحرين، في حفل توقيع «الاتفاقيات الإبراهيمية» في الحديقة الجنوبية للبيت الأبيض في واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية، 15 سبتمبر 2020. وكالة حماية البيئة/كريس كليبونيس

صفحة 64

منظر للمسجد الأقصى. Alamy.

صفحة 68

مزارع فلسطيني على عربة يجرها حمار. Alamy.

صفحة 71

دخان يتصاعد من منشأتي معالجة النفط في بقيق وخريص بعد هجوم بطائرة بدون طيار في 14 سبتمبر 2019. Planet Labs, Inc./CC-BY-SA-4.0.

صفحة 74

أكثر من خمسين مشاركًا من عشرين وزارة ومكتبًا ووكالة متخصصة على الأقل في المملكة العربية السعودية يحضرون فعالية لبناء القدرات لمدة خمسة أيام للمستجيبين الأوائل في حالة حدوث حالات طوارئ إشعاعية أو نووية، هيئة الرقابة النووية والإشعاعية.

صفحة 79

محطة بركة للطاقة النووية، الظفرة، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، مؤسسة الإمارات للطاقة النووية.

صفحة 83

الوحدة 1 من محطة بركة للطاقة النووية ترتبط بنجاح بشبكة النقل في دولة الإمارات العربية المتحدة. مؤسسة الإمارات للطاقة النووية.

وجهات النظر والدوافع والأهداف للمنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط:

أصوات من المنطقة

يتطلب السياق السياسي والأمني المتغير في الشرق الأوسط وعلى المستوى الدولي إلقاء نظرة جديدة على المواقف الحالية لدول المنطقة حول إنشاء المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. في هذا المنشور، يناقش خبراء من ثماني دول في الشرق الأوسط المواقف والحوافز المحتملة، فضلًا عن المثبطات والحوافز المفتقدة، لمشاركة بلادهم في عملية إنشاء المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط والمعاهدة التي ستنتج عن ذلك. ويهدف هذا المنشور من خلال تحديد ومقارنة حوافز مختلف الدول في المنطقة إلى تعزيز فهم أفضل للمعضلات الأمنية لدول المنطقة والمخاوف المحددة المرتبطة بمنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، وتحديد نقاط التلاقي التي يمكن البناء عليها ونقاط الاختلاف التي يلزم ردمها، فضلًا عن تسهيل التبادل والحوار بين الخبراء الإقليميين، وتوسيع القدرات الإقليمية.

CARRIED OUT WITH FUNDING BY THE EUROPEAN UNION

UNIDIR
UNITED NATIONS INSTITUTE FOR DISARMAMENT RESEARCH